

سلسلة

جامع الأوهام والنصائب

التي أتركها للإبائي رحمه الله

في

السلسلة الضعيفة، ولزواة العليل

ثانياً: السلسلة الضعيفة

المجلد الأول

بجمع وترتيب

حسن من مبارك بن محمد الطرمي

دار البسطة

سلسلة
جامع الأوهام والنصوبات
التي ذكرها الألباني رحمه الله

في

السلسلة الصحيحة، والضعيفة، وإرواء الغليل

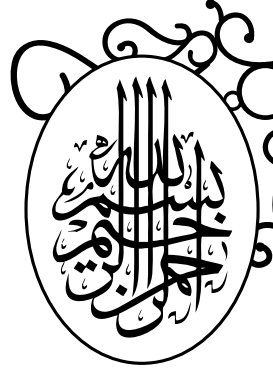
ثانياً: السلسلة الضعيفة

المجلد الأول

حقوق الطب مع محفوظات

الطبعة الأولى

1438 هـ - 2017 م



رقم الإيداع: 2017 / 1673

التسجيل الدولي: 0 - 06 - 6593 - 977 - 978

دار الوساطية
ش.م.م

القاهرة : شارع البيطار خلف جامع الأزهر

هاتف : +202-01141175835

هاتف : +202-01141175837

Dar.alwasatya@yahoo.com

سلسلة

جامع الأوهام والنصوبات

التي ذكرها الإلباني رحمه الله

في

السلسلة الصحيحة، والضعيفة، وإرواء الغليل

ثانياً: السلسلة الضعيفة

المجلد الأول

جمع وترتيب

حسن بن مبارك العامري

دار الوسطية

ش.م.م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا،
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هاديَّ له، وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ؕ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٤﴾﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ؕ وَالْأَرْحَامَ ؕ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾

[النساء: ١].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ؕ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾

[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

ألا وإن خير الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هديُّ محمد ﷺ، وشرُّ الأمور
محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار (١).

(١) خطبة الحاجة التي كان يتدئ بها النبي ﷺ، وللألباني رحمه الله رسالة مطبوعة مسماة: «خطبة

□ أما بعد:

«فإن أولى ما صُرِّف فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية المثلقة عن خير البرية، ولا يرتابُ عاقلٌ في أن مدارها على كتاب الله المُقتفى، وسنة نبيه المُصطفى، وأن باقي العلوم إما آلت لفهمهما وهي الضالة المطلوبة، أو أجنبية عنها وهي الضارة المغلوبة»^(١).

فله الحمد والمِنَّة والفضل، فقد طُبِع المُجلدُ الأوَّل من «سلسلة جامع الأوهام والتصويبات التي ذكرها الألباني رحمته الله في السلسلة الصحيحة - والضعيفة - وإرواء الغليل» وهو المُجلدُ الأوَّل من «السلسلة الصحيحة».

وبين يدي القارئ المُجلدُ الثاني من هذه السلسلة، وهو المُجلدُ الأوَّل من «السلسلة الضعيفة» جمعت فيه من وهمهم الشيخ الألباني رحمته الله في المُجلد الأوَّل من «السلسلة الضعيفة».

والشيخ الألباني رحمته الله من العلماء الذابِّين عن الحديث في هذا العصر، ولا شكَّ أنهم أقلُّ من القليل، والألباني رحمته الله في كتابه «السلسلة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» أكد على وجوب التحذير من نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة تحذيراً للناس منها، وقيامًا بواجب بيان العلم، ونجاة من إثم كتمانها، وفي ذلك تنقية حديثه صلى الله عليه وسلم مما ليس منه، وكما قال الإمام

الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه».

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص ٥) لابن حجر رحمته الله.

ابن مهدي رحمته الله كما رواه ابن أبي حاتم في «العِلل» (١٠ / ١):

«لأن أعرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا

لَيْسَ عِنْدِي».

قال أبو الحسن التبريزي رحمته الله في مقدمة كتابه «الكافي في علوم الحديث»:

«وَالسُّنَّةُ لَمَّا كَادَتْ أَنْ يَنْطَرِّقَ إِلَيْهَا طَعْنُ بَعْضِ الْأَبَالِسَةِ، وَتَلْبِيسُ الْمَلَا حِدَةَ

بَوْضِعِ الْحَدِيثِ، وَالكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَامَ بِنَصْرِهَا وَتَقْوِيمِهَا، وَتَسْدِيدِهَا

وَتَصْحِيحِهَا الْعُلَمَاءُ الْجَهَابِدَةُ، وَالْأَمْنَاءُ الْجَحَاجِحَةُ، وَحَفِظُوا عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ

دِينَهُمْ، وَزَادُوا عَلَى إِيْمَانِهِمْ بِالْغَيْبِ يَقِينَهُمْ، فَمَنْ عَرَفَ لِلْإِسْلَامِ حَقَّهُ، وَأَوْجَبَ

لِلرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم حُرْمَتَهُ، وَآثَرَ طَرِيقَتَهُ عَلَى كُلِّ طَرِيقٍ، وَنَظَرَ فِيهَا بِتَحْقِيقٍ وَتَدْقِيقٍ،

وَعَظَّمَ مَنْ عَظَّمَ اللَّهَ شَأْنَهُ، وَأَعْلَى مَكَانَهُ، لَمْ يَرْتَقِ بَطْعَنِهِ إِلَى حِزْبِ الرَّسُولِ

وَأَتْبَاعِ الْوَحْيِ، وَأَوْعِيَةِ الدِّينِ، وَخَزَنَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:

﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

كَيْفَ وَهُمْ أَثْبَتُوا السُّنَّةَ بِإِسْنَادِهِمْ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَتَقَلُّوا سِيرَهُ وَمَمَّشَاهُ،

وَوَصَفُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ وَشَوَاهِدَهُ، وَجَاءُوا بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ فِي سَفَرِهِ وَحَضْرِهِ،

وَضَعْنَهُ وَإِقَامَتَهُ، وَمَنَامِهِ وَيَقْظَتَهُ، مِنْ إِشَارَةٍ وَتَصْرِيحٍ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ، وَمَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ،

وَمَلْبَسٍ وَمَرْكَبٍ، وَمَا كَانَ سَبِيلَ الرِّضَى وَالسَّخَطِ، وَالْإِنْكَارِ وَالقَبُولِ، حَتَّى الْقَلَامَةِ

مِنْ ظَفَرِهِ مَا كَانَ يَصْنَعُ بِهَا، وَالنُّخَامَةَ مِنْ فِيهِ كَيْفَ يَلْفِظُهَا، وَأَيْنَ وَضَعَهَا» (١).

(١) «الكافي في علوم الحديث» للتبريزي (ص ١١١، ١١٢) طبعة الدار الأثرية.

وقال الألباني رحمته الله في مقدمة «السلسلة الضعيفة»:

«من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقادهم، كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

وقد أدى انتشارها إلى مفسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وسيرى القارئ الكريم الأمثلة الكثيرة لما ندعيه في كثير من الأحاديث الآتية إن شاء الله تعالى.

وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدع هذه الأحاديث التي اختلقها المغرضون لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقيض لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمة الحديث الشريف، وحاملو ألوية السنة النبوية التي دعا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: «نصر الله امرءاً سمع مقالتي؛ فوعاها، وحفظها، وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»...

وَأَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ كُتُبًا خَاصَّةً لِلْكَشْفِ عَنِ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانَ حَالِهَا، أَشْهَرُهَا وَأَوْسَعُهَا كِتَابُ «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ» لِلْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ، وَنَحْوَهَا كُتُبُ التَّخْرِيجَاتِ، فَإِنَّهَا تُبَيِّنُ حَالَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي كُتُبِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ تِلْكَ

الأحاديث، مثل كتاب: «نصب الرأية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«تخريج أحاديث الكشاف» له، و«تخريج أحاديث الشفاء» للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة...» (١).

وقال رحمته الله:

«ولكن الله تبارك وتعالى سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بينوا ضعفها، وكشفوا عوارها، وأوضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد الله بن المبارك:

«هذه الأحاديث المصنوعة؟». أجاب بقوله: «يعيش لها الجهابذة...» (٢).

وقال رحمته الله:

«وقد تبين لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث نبهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد

(١) «السلسلة الضعيفة» (٤٧/١).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (٤١/١).

على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسر الله تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة؛ كالإذاعات، والجرائد، والمجلات، وغيرها؛ مما تُصدرها المطابع، الأمر الذي يُوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمّدية أن يبذلوا جهودهم في التحقّق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم» (١).

وقال رحمته الله:

«ولخُطورة هذا الأمر، رأيتُ أن أُساهمَ في تقريبِ سبيلِ الاطّلاعِ على الأحاديثِ التي نَسَمَعُها في هذا العصر، أو نَقْرأُها في كتابٍ مُتداوِل، مما ليس له أصلٌ يثبتُ عند المُحدّثين، أو له أصلٌ مَوْضوع، لعلَّ في ذلك تحذيراً وتذكيراً لمن يتذكّر أو يخشى؛ ولم أتقيّد في سَوْقِها بترتيبٍ خاصٍّ، بل حَسَبَما اتَّفَق» (٢).

واعلم -رحمك الله ووفقنا الله لمرضاته وعفا الله عنا وعنكم - أنه ليس لي من هذا إلا الجَمْعُ والتَّوْفِيقُ لأقوالِ أهلِ العِلْمِ المُتقدِّمين والمُتأخِّرين والمُعاصرين، وليس لي إلا النُّقل والتَّبويب والتَّرتيب والتَّسْيِيقُ وحُسْنُ السِّيَاقِ أحياناً، أمّا عن مَظَنّاتِ الاجْتِهَادِ والتَّرجيحِ في هذا فليس من شأني .

قال الإمام أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفراء البغوي رحمته الله:

« والقصدُ بهذا الجَمْعِ -مع وقوع الكفاية بما عمّله، وحصول الغنية فيما

(١) «السلسلة الضعيفة» (٤٣/١).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (٥١/١).

فعلوه - الإقتداء بأفعالهم، والانتظام في سلك أحد طرفيه مُتَّصِلٌ بِصَدْرِ النُّبُوَّةِ،
والدُّخُولِ فِي غِمَارِ قَوْمِ جَدُّوا فِي إِقَامَةِ الدِّينِ، واجْتَهَدُوا فِي إِحْيَاءِ السُّنَّةِ، شَغْفًا
بِهِمْ، وَحُبًّا لَطَرِيقَتِهِمْ، وَإِنْ قَصَّرَتْ فِي الْعَمَلِ عَنْ مَبْلَغِ سَعِيهِمْ طَمَعًا فِي مَوْعُودِ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ «الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»... (١).

فإني لا أزعم أني قد أتيت على جُلِّ مَنْ وَهَمَهُمُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن ذكرنا
من استبان الأمر فيه ووضح، وحسبنا أن نسوق على كل مسألة دليلها العملي،
وأحياناً نسوق الفوائد الفقهية والحديثية، وحتى لا نرمى بسوء النية والقصد أو
التقدي، وإني على يقين من وقوع السهو والخطأ والوهم في بعض ما أذكره،
والمعصوم من عصمه الله، وبعض الأخوة أنكروا علينا تعقبي لكبار الأئمة
وتوهمهم واتخاذهم غرضاً، فأقول كما ذكر أبو عمر بن العلاء:

«مَا نَحْنُ فِيْمَنْ مَضَى إِلَّا كَبَقْلٍ فِي أُصُولِ نَخْلٍ طَوَالٍ».

وكما ذكر الخطيب البغدادي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُقَدِّمَةِ «مَوْضِحِ الْأَوْهَامِ»:

«... وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَنْظُرُ فِيْمَا سَطَّرْنَا وَيَقِفُ عَلَى مَا لِكِتَابِنَا هَذَا
صَمَنَاهُ يُلْحِقُ سَيِّئَ الظَّنِّ بِنَا، وَيَرَى أَنَّا عَمَدْنَا لِلطَّعْنِ عَلَى مَا مَن تَقَدَّمْنَا،
وَإِظْهَارِ الْعَيْبِ لِكِبْرَاءِ شَيْوَحْنَا وَعُلَمَاءِ سَلْفِنَا، وَأَنَّى يَكُونُ ذَلِكَ وَبِهِمْ ذُكْرُنَا،
وَبُشْعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَصَّرْنَا .. وَبُسْلُوكِ سَبِيلِهِمْ عَنِ الْهَمِجِ تَحْيِرْنَا، وَمَا مَثْلُهُمْ

(١) انظر: «شرح السنة» (٣/١) للبغوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء... قال: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصول نخل طوال»...» (١).

فأعْتَدِرُ للقارئ الكريم لِمَا سَيَجِدُ في هذا البَحْثِ اليَسِيرِ مِنْ زَلَّةٍ قَدَمٍ، أو تقصيرٍ أو وهمٍ، أو هَفْوَةٍ أو خَطَأٍ أو نسيانٍ أو تَصْحِيفٍ، فالجُهدُ ضَعِيفٌ، والبِضَاعَةُ مُزْجَاةٌ، والكريمُ مَنْ عَدَّ الحَسَنَاتِ في جَنبِ السَّيِّئَاتِ .

فَرِحَ اللهُ امرأً دَلَّنِي عَلَى خَطْئِي وَوَهَمِي، وَأَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي، فَاَلْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ.

قال الخطيبُ الشَّرِينِي رَحِمَهُ اللهُ:

«فما كُلُّ مَنْ صَنَّفَ أجاد، ولا كُلُّ مَنْ قَالَ وَفَى بِالْمَرَادِ، والفضلُ مَوَاهِبُ، والناسُ في الفنونِ مَرَاتِبُ، والناسُ يَتَفَاوُتُونَ في الفضائلِ، وقد تَظَفَّرَ الأَوَاخِرُ بما تَرَكَهُ الأَوَائِلُ، وَكَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ، وَكَمْ اللهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنْ فَضْلِ وَجُودٍ، وَكُلُّ ذِي نِعْمَةٍ مَحْسُودٌ، والحَسُودُ لا يَسُودُ» (٢).

وقال الحافظُ أبو بكر الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ اللهُ:

«وهل أدركَ مَنْ أدركَ من السَّلفِ المَاضِينَ الدَّرَجَاتِ العُلَى إلا بِإِخْلَاصِ المُعْتَقَدِ، والعَمَلِ الصَّالِحِ، والزُّهْدِ الغَالِبِ في كُلِّ ما رَاقَ مِنَ الدُّنْيَا؟! وهل وَصَلَ

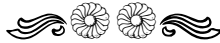
(١) انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٥) للخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) انظر: «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (١ / ٦١).

الحُكَمَاءُ إِلَى السَّعَادَةِ الْعُظْمَى إِلَّا بِالتَّشْمِيرِ فِي السَّعْيِ، وَالرَّضَى بِالْمَيْسُورِ، وَبِذَلِكَ مَا فَضَّلَ عَنِ الْحَاجَةِ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ؟!

وَهَلْ جَامِعٌ كُتِبَ الْعِلْمُ إِلَّا كَجَامِعِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ؟! وَهَلِ الْمَنْهُومُ بِهِمَا إِلَّا كَالْحَرِيصِ الْجَشِعِ عَلَيْهِمَا؟! وَهَلِ الْمُعْرَمُ بِحُبِّهَا إِلَّا كَكَانِزِهِمَا؟!

وَكَمَا لَا تَنْفَعُ الْأَمْوَالُ إِلَّا بِإِنْفَاقِهَا، كَذَلِكَ لَا تَنْفَعُ الْعُلُومُ إِلَّا لِمَنْ عَمِلَ بِهَا وَرَاعَى وَاجِبَاتِهَا، فَلْيَنْظُرْ أَمْرًا لِنَفْسِهِ، وَلْيَعْتَنِمِ وَقْتَهُ، فَإِنَّ الثَّوَاءَ قَلِيلٌ، وَالرَّحِيلَ قَرِيبٌ، وَالطَّرِيقَ مَخُوفٌ، وَالْإِغْتِرَارَ غَالِبٌ، وَالخَطَرَ عَظِيمٌ، وَالنَّاقِدَ بَصِيرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِالْمِرْصَادِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَعَادُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٨) [الزلزلة: ٧، ٨]» (١).



(١) انظر: «اقتضاء العلم والعمل» (١٥-١٦) للخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ.

أولاً

تصويب لمحمد زاهد الكوثري (١) - عامله الله بما يستحق -

□ في الحديث رقم (١) من «السلسلة الضعيفة»:

«الدين هو العقل، ومن لا دين له لا عقل له».

(١) هو المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري كما وصفه الإمام ابن باز رحمته الله في تقديمه لكتاب «براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة» للشيخ بكر أبو زيد رحمته الله، والذي فند فيه أباطيل الكوثري وتلميذه أبي زاهد عبد الفتاح أبو غدة الكوثري؛ قال ابن باز رحمته الله:
«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة العلامة الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد وكيل وزارة العدل. لازال مسدداً في أقواله وأعماله، ناثلاً من ربه نواله، آمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد: فقد اطلعت على الرسالة التي كتبت بعنوان: «براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة» وفضحت فيها المجرم الآثم، محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السب، والشتم، والقذف لأهل العلم والإيمان، واستطالته في أعراضهم، وانتقاده لكتبهم، إلى آخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم، عليه من الله ما يستحق، كما أوضحت - أثابكم الله تعالى - تعلق: تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة به، وولائه له، وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقى، ومشاركته له في الهمز واللمز، وقد سبق أن نصحنه بالتبرئ منه، وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وألحنا عليه في ذلك، ولكنه أصر على موالاته له، هداه الله للرجوع إلى الحق، وكفى المسلمين شره وأمثاله. وإنا لشكركم على ما كتبت في هذا الموضوع، ونسأل الله أن يجزيكم عن ذلك خير الجزاء، وأفضل المثوبة لتبنيه إخوانكم إلى المواضع التي زلت فيها قدم هذا المفتون - أعني: محمد زاهد

قال الألباني رحمته الله:

«باطل. أخرجه النسائي في «الكنى»، وعنه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٠٤/٢) عن أبي مالك بشر بن غالب^(١) بن بشر بن غالب، عن الزهري، عن مجمع بن جارية، عن عمه مرفوعاً؛ دون الجملة الأولى: «الدين هو العقل»، وقال النسائي: «هذا حديث باطل منكر».

الكوثري-. كما نسأله سبحانه أن يجعلنا وإياكم دعاة الهدى، وأنصار الحق إنه خير مسئول، وأكرم معجب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» اهـ.

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله في «المخرج من الفتنة» (ص ٣٣- طبعة مكتبة صنعاء الأثرية): «إن محمد زاهد الكوثري مبتدع لا يعتمد عليه في الحديث» اهـ.

وقال العلامة المحدث عبد المحسن العباد البدر - حفظه الله - في «شرحه على سنن أبي داود» (رقم الشريط ٣٣٨): «حديث الأوعال لم يثبت، ولكن ما يتعلق بعلو الله عز وجل واستوائه على عرشه قد أثبتته أهل السنة والجماعة، وتأوله من تأوله من المبتدعة، وزاهد الكوثري هو من هؤلاء المبتدعة الذين انحرفوا عن الجادة وعن الصراط المستقيم، وصار عنده كلام كثير في النيل من أهل السنة ولمزهم والتعرض لهم، فهو فيما يتعلق بالعقيدة منحرف وليس من أهل السنة والجماعة، بل هو من ألد أعداء أهل السنة والجماعة» اهـ.

وانظر للاستزادة «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل» للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمته الله. و«براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة» للشيخ بكر أبو زيد رحمته الله، وانظر أيضاً على الشبكة «مجموع طوام الجهمي الضال الكوثري» لكتابه: أبي عبد الله أحمد بن نبيل.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٣٠٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١١٥٤) ترجمة: بشر بن غالب الأسدي:

«بشر بن غالب الأسدي. عن الزهري. قال الأزدي: مجهول» اهـ.

وأفته بشر بن غالب، فإنه مجهول كما قال الأزدي، وأقره الذَّهَبِيُّ في «مِيزان الاعتدال في نقد الرجال»^(١)، والعسقلاني في «لسان الميزان»^(٢).

وقد أخرج الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ١/١٠٠-١/١٠٤) - زوائده، عن داود بن المحبِّر^(٣) بضْعًا وثلاثين حديثًا في فضل العقل، قال الحافظ ابن حجر: «كلها موضوعة».

ومنها هذا الحديث، كما ذكره السُّيُوطِيُّ في «ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤-١٠)، ونقله عنه العلامة مُحَمَّدٌ طاهر الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٩-٣٠).

وداود بن المحبِّر؛ قال الذَّهَبِيُّ:

«صاحب «العقل»؛ وليته لم يصنِّفه، قال أَحْمَدُ: كان لا يَدْرِي ما الْحَدِيثُ،

(١) انظر: «مِيزان الاعتدال» (١/٣٠٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١١٥٤) ترجمة: بِشْر بن غالب الأَسَدِي.

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٢/نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند) ترجمة رقم (١٠٢) ترجمة: بشر بن غالب الأَسَدِي.

(٣) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَقْرِيب التَهْذِيبِ» (ص ٢٠٠- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (١٨١١) ترجمة: داود بن المُحَبِّر:

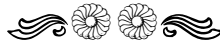
«داود ابن المُحَبِّر، بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة، ابن فَحْدَم، بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة، الثَّقَفِيُّ البَكْرَاوِيُّ، أبو سليمان البصري، نزيل بغداد، متروك، وأكثر «كتاب العقل» الذي صنّفه موضوعات، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. قد ق» اهـ.

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث غير ثقة، وقال الدارقطني: متروك، وروى عبد الغني بن سعيد عنه قال: كتاب «العقل» وضعه ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي» (١).

بين الألباني رحمته الله خطأ الكوثري؛ فقال:

ومما يحسن التنبيه عليه: أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبع ما أورده منها أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه «العقل وفضله»، فوجدتها كما ذكرت؛ لا يصح منها شيء، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها؟! بل أشار في ترجمته للمؤلف (ص ٤) إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي، عفا الله عنا وعنه.

وقد قال العلامة ابن القيم في «المنار» (ص ٢٥): «أحاديث العقل كلها كذب...» (٢) اهـ.



(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٥٢٧) ترجمة:

داود بن المحبر بن قحدم.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٣-٥٤).

ثانيًا

وَهُمُ السَّيِّخُ أَحْمَدُ الْغَزَالِيُّ (١) - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٣) من «السَّلسِلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«هَمَّةُ الرَّجَالِ تُزِيلُ الْجِبَالَ».

(١) قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (١/١٦٦- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٥٥٥) ترجمة: أحمد بن محمد بن محمد أبي الفتوح الطوسي:

«أحمد بن محمد بن محمد، أبو الفتوح الطوسي، الواعظ. مات في سنة عشرين وخمسة مئة. جاءت عنه حكايات تدل على انحلاله، وكان يضع» اهـ.

وقال أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي رحمه الله في «المنثور من الحكايات والسؤالات» (ص ٧٤- طبعة دار المنهاج بتحقيق د. جمال عزون):

«كان أحمد الغزالي آية من آيات الله في الكذب، توصل إلى الدنيا بالوعظ، سمعته يومًا همذان يقول: رأيت إبليس في وسط هذا الرباط يسجد لي فقلت له: ويحك، إن الله عزَّجَلَّ أمره بالسجود لآدم فأبى، فكيف يسجد لولده؟! فقال: والله لقد سجد لي أكثر من سبعين مرة. فعلمت أنه لا يرجع إلى دين ومعتقد. وكان يزعم: أنه يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في يقظته لا في نومه، وكان يذكر على المنبر: أنه كلما أشكل عليه أمر رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك المشكل، فدل على الصواب!

وسمعه يومًا يحكي عن بعض المشايخ، فلما نزل سألته عنها، فقال: أنا وضعتها في الوقت. وله من هذه الجهالات والحماقات ما لا يحصى.

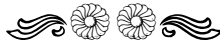
وسمعه يقول: لا أحتاج إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، مهما قلت يسمع مني» اهـ.

قال الألباني رحمته الله:

«ليس بحديث. قال الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء»: لم أقف على أنه حديث، لكن نقل بعضهم، عن الشيخ أحمد الغزالي أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هَمَّةُ الرَّجَالِ تَقْلَعُ الْجِبَالَ». فليراجع...».

قال الألباني رحمته الله:

قد راجعنا مظانّه في كتب السنة، فلم نجد له أصلاً، وإيراد الشيخ أحمد الغزالي له لا يثبت، فليس هو من المحدثين، وإنما هو مثل أخيه محمد، من فقهاء الصوفية، وكم في كتاب أخيه «الإحياء» من أحاديث جزم بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي مما يقول الحافظ العراقي وغيره فيها: «لا أصل له...» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٩-٦٠).

ثالثاً

وهم شيخ الإسلام ابن تيمية
- رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى -

□ في الحديث رقم (١٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«أهل الشام سوط الله في أرضه، ينتقم بهم ممن يشاء من عباده، وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنهم، ولا يموتوا إلا عمًا وهما».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٦٣) من طريقين، عن الوليد بن مسلم^(١)، عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس، عن أبيه، عن خريم بن فاتك الأسدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... فذكره.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٤- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٧٤٥٦) ترجمة: الوليد بن مسلم القرشي مولاهم:

«الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، مات آخر سنة أربع - أو أول سنة خمس - وتسعين. ٤» اهـ.

وانظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٥/ ٩٣ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٨٨٢)

ترجمة: الوليد بن مسلم.

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ عِلَّةُ احْتِجَاجِ ابْنِ تَيْمِيَةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ، وَمَا وَهَمَ فِيهِ؛

فَقَالَ:

وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولعله لذلك احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل له في «فضائل الشام» (ق ٢٥٩ / ١ من مسودته)، وليس بصحيح، فإن له علتين:

الأولى: عنعنة الوليد؛ فإنه يدلّس تدليس التسوية؛ قال الذّهبي في «الميزان»:

«إذا قال الوليد: «عن ابن جريج» أو: «عن الأوزاعي» فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذابين، فإذا قال: «ثنا»، فهو حجة» (١).

وقال الحافظ في «التقريب»:

«هو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية» (٢).

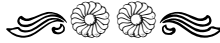
الأخرى: الوقف. فقد رواه موقوفاً هيثم بن خارجة؛ قال: ثنا مُحَمَّد بن أيوب به موقوفاً على خريم.

أخرجه أَحْمَد (٣/٤٩٨)، وسنده صحيح، وأوهم ابن تيمية أنه مرفوع، وليس كذلك.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/٩٣ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٨٨٢) ترجمة: الوليد بن مسلم.

(٢) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (ص ٥٨٤ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٤٥٦) ترجمة: الوليد بن مسلم القرشي مولا هم.

والحدِيثُ أوردَه المُنذِرِي فِي «الترغيب والترهيب» (٤ / ٦٣) وقال:
«رواه الطبراني مرفوعًا، وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب، ورواهما
ثقات...» (١) اهـ.



رابعاً

تصويب للكوثري - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٢٢) من «السلسلة الضعيفة»:

«تَوَسَّلُوا بِجَاهِي، فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ».

قال الألباني رحمته الله:

«لا أصل له. وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة»^(١).

(١) قلت: قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص ٢٠) تحت عنوان (موضوع كتاب التوسل والوسيلة):

«لعل أحسن العبارات التي تقال في موضوع هذا الكتاب هي عبارات شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه. قال رحمته الله في (ص ٢٤٤) من «التوسل» وفترة (٦٨٧):

فإن هذه القواعد المتعلقة بتقرير التوحيد، وحسم مادة الشرك والغلو كلما تنوع بيانها ووضحت عباراتها، فإن ذلك نور على نور...

وقال في خاتمة ملحق هذا الكتاب فترة (٩٤٥):

... فهذا موضوع الكتاب وضع قواعد ترمي إلى أسمى الغايات، وهي:

أولاً: تقرير التوحيد الذي أرسل الله من أجله تقريره جميع الرسل، وأنزل من أجله جميع الكتب.

ثانياً: حسم مادة الشرك، الذي جاءت كلُّ الرسالات لحسمه ومحوه وتطهير الأرض والقلوب والنفوس من أقداره وأدراجه.

ثالثاً: حسم مادة الغلو في أي ناحية من نواحي الدين العقائدية والتشريعية...».

وقال الشيخ - حفظه الله - (ص ٢٤-٢٦) تحت عنوان (منهج شيخ الإسلام في هذا الكتاب): «... أما منهجه في هذا الكتاب فإنه يعرض القضية من القضايا ويدرسها من كل النواحي التي تتطلبها الدراسات العلمية؛ من الناحية اللغوية والتفسيرية والحديثية والتاريخية والأصولية والفقهية، ويضرب الأمثال، ويقرب النظر من الأمور إلى نظيره بطريقة فذة تدل على غزارة علمه وقوة استحضاره وقدرته على استحضار الأمثال والأشباه من المسائل، وهذا شأنه في جميع مؤلفاته ﷺ».

وإنني لأعترف أنني لم أوف هذا الكتاب حقه من الدراسة؛ لأسباب، منها: خوف الإطالة، وضيق وقتي، فأجترئ بنماذج من منهجه الفذ في هذا الكتاب القيم.

قال ﷺ فيما يتعلق بلفظ التوسل فقرة (٢٣٦):

إذا عرف هذا فقد تبين أن لفظ الوسيلة والتوسل فيه إجمال واشتباه يجب أن تعرف معانيه ويعطى كل ذي حق حقه، فيعرف ما ورد به الكتاب والسنة من ذلك ومعناه، وما كان يتكلم به الصحابة، ويفعلونه ومعنى ذلك، ويعرف ما أحدثه المحدثون في هذا اللفظ ومعناه. فإن كثيراً من اضطراب الناس في هذا الباب هو بسبب ما وقع فيه من الإجمال والاشتراك في الألفاظ ومعانيها حتى تجد أكثرهم لا يعرف في هذا الباب فصل الخطاب...

وله جولات تتخلل بحوثه ومناقشاته العلمية؛ لغوية وتفسيرية وأصولية وفقهية وانتقادات حديثة، وإلزامات جدلية يدعم بها وجهات نظره التي هداه الله إليها وسدد خطاه فيها.

قال ﷺ وهو ينتقد قصة المنصور مع مالك:

قال شيخ الإسلام ﷺ فقرة (٣٨٥): قلت:

وهذه الحكاية منقطعة، فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكاً، لاسيما في زمن أبي جعفر المنصور، فإن أبا جعفر توفي بمكة سنة ثمان وخمسين ومائة، وتوفي محمد بن حميد الرازي سنة ثمان وأربعين ومائتين...» اهـ.

ومما لا شك فيه أن جاهه ﷺ ومقامه عند الله عظيم، فقد وصف الله تعالى موسى بقوله: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ومن المعلوم أن نبينا مُحَمَّدًا أفضل من موسى، فهو بلا شك أوجه منه عند ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولكن هذا شيء، والتوسل بجاهه ﷺ شيء آخر، فلا يليق الخلط بينهما، كما يفعل بعضهم، إذ إن التوسل بجاهه ﷺ يقصد به من يفعله أنه أرجى لقبول دعائه، وهذا أمر لا يمكن معرفته بالعقل، إذ إنه من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل في إدراكها، فلا بد فيه من النقل الصحيح الذي تقوم به الحجة، وهذا مما لا سبيل إليه البتة، فإن الأحاديث الواردة في التوسل به ﷺ تنقسم إلى قسمين: صحيح، وضعيف.

أما الصحيح؛ فلا دليل فيه البتة على المدعى، مثل توسلهم به ﷺ في الاستسقاء، وتوسل الأعمى به ﷺ، فإنه توسل بدعائه ﷺ، لا بجاهه ولا بذاته ﷺ، ولما كان التوسل بدعائه ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى غير ممكن؛ كان بالتالي التوسل به ﷺ بعد وفاته غير ممكن، وغير جائز.

ومما يدل على هذا أن الصحابة (رضي الله عنهم) لما استسقوا في زمن عمر؛ توسلوا بعمه ﷺ العباس، ولم يتوسلوا به ﷺ، وما ذلك إلا لأنهم يعلمون معنى التوسل المشرع...

ذكر الألباني رحمه الله مقالة الكوثري - عفا الله عنه - وصوبها؛ فقال:

وأما قول الكوثري في «مقالاته» (ص ٣٨١):

«وتوسل الإمام الشافعي بأبي حنيفة مذكور في أوائل «تاريخ الخطيب»

بسند صحيح».

فمن مبالغاته؛ بل مغالطاته، فإنه يشير بذلك إلى ما أخرجه الخطيب (١/١٢٣) من طريق عمر بن إسحاق بن إبراهيم قال: نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت الشافعي يقول:

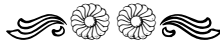
«إني لأتبرك بأبي حنيفة، وأجيء إلى قبره في كل يوم -يعني زائرًا- فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى».

فهذه رواية ضعيفة؛ بل باطلة، فإن عمر بن إسحاق بن إبراهيم غير معروف، وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال، ويحتمل أن يكون هو «عمرو - بفتح العين - بن إسحاق بن إبراهيم بن حميد بن السكن أبو محمد التونسي»، وقد ترجمه الخطيب (١٢/٢٢٦)، وذكر أنه بخاري قدم بغداد حاجًا سنة (٣٤١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، ويبعد أن يكون هو هذا، إذ إن وفاة شيخه علي بن ميمون سنة (٢٤٧) على أكثر الأقوال، فبين وفاتيهما نحو مائة سنة، فيبعد أن يكون قد أدركه.

وعلى كل حال، فهي رواية ضعيفة لا يقوم على صحتها دليل، وقد ذكر شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» معنى هذه الرواية، ثم أثبت بطلانها، فقال (ص ١٦٥):

«هذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار عند من له معرفة بالنقل، فالشَّافعي لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد الشَّافعي معروفاً، وقد رأى الشَّافعي بالحجاز واليمن والشَّام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخ الدعاء إلا عنده؟! ثم إن أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف، ومُحمَّد، وزُفر، والحسن بن زياد، وطبقتهم، لم يكونوا يتحرَّون الدعاء؛ لا عند أبي حنيفة، ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشَّافعي ما هو ثابت في كتابه كراهة تعظيم قبور المخلوقين؛ خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقلُّ علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هذه الحكايات، عن مجهول لا يُعرف».

وأما القسم الثاني من أحاديث التوسل، فهي أحاديث ضعيفة، تدل بظاهرها على التوسل المبتدع، فيحسن التحذير منها، والتنبية عليها، فمنها (١) «...» (٢) اهـ.



(١) وذكر الشيخ بعضاً منها بأرقام (حديث ٢٣، وحديث ٢٤، وحديث ٢٥) من «السلسلة الضعيفة».

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٧٦-٧٩).

خامسًا

تصويب لمحمد زاهد الكوثري - عفا الله عنه -
وفيه بيان تعصبه لمذهبه واتباعه للهوى

□ في الحديث رقم (٢٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«الله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد، ولقننها حجتها، ووسع عليها مدخلها، بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي؛ فإنك أرحم الراحمين...».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤/٣٥١ - ٣٥٢)، و«الأوسط» (١/١٥٢-١٥٣ - الرياض)، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/١٢١): حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة قال: روح بن صلاح قال: حدثنا سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء»، عن أنس بن مالك قال:

لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنها... دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلامًا أسود يحفرون... فلما فرغ،

دخل رسول الله ﷺ، فاضطجع فيه، فقال... فذكره، وقال الطبراني:

«تفرد به روح بن الصلاح».

بَيِّنَ الْأَبَانِي بِرَحْمَةِ اللَّهِ حَالِ رُوحِ بْنِ صِلَاحٍ؛ فَقَالَ:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٥٧):

«وفيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وفي قوله: «وبقية رجاله رجال الصحيح» نظر رجيح، ذلك لأن زغبة هذا ليس من رجال الصحيح، بل لم يرو له إلا النسائي، أقول هذا مع العلم أنه في نفسه ثقة.

بقي النظر في حال روح بن صلاح، وقد تفرد به، كما قال الطبراني، فقد وثقه ابن حبان والحاكم، كما ذكر الهيثمي، ولكن قد ضعفه من قولهم أرجح من قولهما؛ لأمرين:

الأول: أنه جرح، والجرح مقدم على التعديل بشرطه.

والآخر: أن ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين، حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو، ولا من أبوه! كما نقل ذلك ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»، ومثله في التساهل الحاكم، كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال، فقولهما عند التعارض لا يقيم له وزن، حتى

ولو كان الجرح مبهمًا، لم يُذكر له سبب، فكيف مع بيانه، كما هو الحال في ابن صلاح هذا؟! فقد ضعّفه ابن عدي (٣/ ١٠٠٥)، وقال ابن يونس:

«رويت عنه مناكير».

وقال الدراقطني:

«ضعيف في الحديث».

وقال ابن ماكولا:

«ضعفوه».

وقال ابن عدي بعد أن خرّج له حديثين:

«وفي بعض حديثه نكرة».

وبين الألباني رحمته الله خطأ الكوثري في تصحيحه لهذا الحديث، وغلبة

الهُوى والتعصب للمذهب عنده؛ فقال:

ومما تقدم يتبين للمنصف أن الشَّيخ زاهدًا الكوثري ما أنصف العلم حين تكلم على هذا الحديث محاولاً تقويته، حيث اقتصر على ذكر التوثيق السابق في روح بن صلاح، دون أن يشير أقل إشارة إلى أن هناك تضعيفًا له ممن هم أكثر وأوثق ممن وثقه!

انظر (ص ٣٧٩) من «مقالات الكوثري» نفسه!

ومن عجيب أمر هذا الرجل؛ أنه - مع سعة علمه - يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة، وأتباع الحديث، الذين يرميهم ظلماً بالحشوية، فتراه هنا يميل إلى تقوية هذا الحديث معتمداً على توثيق ابن حبان ما دام هذا الحديث يعارض ما عليه أنصار السنة! فإن كان الحديث عليه لا له؛ فتراه يرده، وإن كان ابن حبان صححه، أو وثق رواته! فانظر إليه مثلاً يقول في حديث مضيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلاته بعد خلع النعل النجسة، وقد أخرجه ابن حبان والحاكم في «صحيحيهما»؛ قال: «وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور»!!

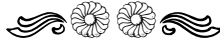
انظر (ص ١٨٥) من «مقالاته».

والحديث صحيح؛ كما بينته في «صحيح أبي داود»، وإعلاله بتساهل المذكورين تدليس خبيث؛ لأنه ليس فيه من لم يوثقه غيرهما، بل رجاله كلهم رجال مسلم.

وانظر إليه في كلامه على حديث الأوعال، وتضعيفه إياه، وهو في ذلك مصيب، تراه يعتمد في ذلك على أن راويه عبد الله بن عميرة مجهول، ثم يستدرك في التعليق فيقول (ص ٣٠٩):

«نعم، ذكره ابن حبان في «الثقات»، لكن طريقته في ذلك أن يذكر في «الثقات» من لم يطلع على جرح فيه، فلا يخرج ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين، وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هذا في «لسان الميزان»...».

فقد ثبت بهذه النقول عن الكوثرى أن من مذهبه عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان والحاكم؛ لتساهلهما في ذلك، فكيف ساغ له أن يصحح الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه لمجرد توثيقهما لراوييه روح بن صلاح، ولا سيما أنه قد صرح غيرهما ممن هو أعلم منهما بالرجال بتضعيفه؟! اللهم لولا العصبية المذهبية لم يقع في مثل هذه الخطيئة، فلا تجعل اللهم تعصبنا إلا للحق حيثما كان» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٧٩-٨٢).

سادسًا

تصويب لمحمد زاهد الكوثري - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٢٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا... أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أَلْفَ مَلَكٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١/٢٦١-٢٦٢)، وأحمد (٣/٢١)،
والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (٩/٩٣/٣)، وابن السني (رقم ٨٣) من
طريق فضيل بن مرزوق (١)،.....»

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٣٦٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٤٠٣) ترجمة: فضيل بن مرزوق الكوفي:

«٤ م مقروناً: فضيل بن مرزوق الكوفي.»

عن: أبي حازم الأشجعي، وأبي سلمة الجهني، وعدي بن ثابت. وعنه: وكيع، ويزيد، وأبو نعيم، وعلي بن الجعد، وخلق.

وثقه سفيان بن عيينة، وابن معين. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال النسائي:

عن عطية العوفي^(١)، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

وهذا سند ضعيف من وجهين:

الأول: فضيل بن مرزوق، وثقه جماعة، وضعفه آخرون.

صَوَّبَ الألباني رحمته الله خطأ الكوثري في توثيقه لفضيل بن مرزوق، فقال:

وقول الكوثري في بعض «مقالاته» (٣٩٣): «وقال أبو حاتم: ضعيف

الحديث، ولم يضعفه سواه، وجرحه غير مفسر، بل وثقه البستي».

فيه أخطاء مكشوفة:

أولاً: قوله: «لم يضعفه غير أبي حاتم».

ضعيف، وكذا وضعفه عثمان بن سعيد.

قلت: وكان معروفاً بالتشيع من غير سب... وقال أبو عبد الله الحاكم: فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح، عيب على مسلم إخرجه في «الصحيح».

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات. قلت: عطية أضعف منه.

قال ابن عدي: عندي أنه إذا وافق الثقات يحتج به. وروى أحمد بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ضعيف... اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٣ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٦١٦)

ترجمة: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي:

«عطية بن سعد بن جنادة، بضم الجيم بعدها نون خفيفة، العوفي الجدلي، بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة

إحدى عشرة. بخ د ت ق» اهـ.

فإنه باطل، وما أظن هذا يخفى على مثله، فإن في ترجمته من «التهذيب» بعد أن حكى أقوال الموثقين له ما نصه:

«وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: صالح الحديث، صدوق، يهيم كثيراً، يكتب حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا، وقال النسائي: ضعيف... قال مسعود، عن الحاكيم: ليس هو من شرط الصحيح. وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه. قال ابن حبان في «الثقات» يخطئ. وقال في «الضعفاء»: كان يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات»^(١).

فأنت ترى أنه قد ضعفه مع أبي حاتم النسائي، والحاكيم، وابن حبان؛ مع أنهما من المتساهلين في التوثيق، كما تقدم.
ثانياً: قوله: «وجرحه غير مفسر».

فهذا غير مُسلم به، بل هو مفسر في نفس كلام أبي حاتم الذي نقلته، وهو قوله: «يهيم كثيراً»، وقد اعتمد الحافظ ابن حجر هذا القول، فقال في ترجمته: «صدوق يهيم».

ثالثاً: قوله: «بل وثقه البستي».

قلت: البستي هو ابن حبان، وإنما عدل الكوثري، عن التصريح باسم (ابن

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٢٩٨-٢٩٩ الطبعة الهندية) ترجمة رقم (٥٤٤) ترجمة: فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي.

حبان) إلى ذكر نسبته (البستي) تدليسا وتمويهًا، وقد علمت أن ابن حبان كان له فيه قولان، فمرة أورده في «الثقات» (٣١٦/٧)، وأخرى في «الضعفاء» (٢٠٩/٢)، والاعتماد على هذا أولى من الأول؛ لأنه بين فيه سبب ضعفه، فهو جرح مفسر، يُقدّم على التعديل؛ كما تقرّر في المصطلح أيضًا.

الوجه الثاني في تضعيف الحديث أنه من رواية عطية العوفي، وهو ضعيف أيضًا. قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، يخطئ كثيرًا، كان شيعيًا مدلسًا» (١).

فهذا جرح مفسر، يُقدم على قول من وثّقه، مع أنهم قلة، وقد خالفوا جمهور الأئمة الذين ضعفوه، وتجد أقوالهم في «تهذيب التهذيب» (٢).

وعبارة الحافظ التي نقلتها عن «التقريب» هي خلاصة هذه الأقوال؛ كما لا يخفى على البصير بهذا العلم، فلا نطيل الكلام بذكرها، ولهذا جزم الذّهبي في «الميزان» بأنه «ضعيف».

أما تدليسه؛ فلا بد من بيانه ها هنا؛ لأن به تزول شبهة يأتي حكايتها، فقال ابن حبان في «الضعفاء» ما نصه:

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٣ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٦١٦) ترجمة:

عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي.

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٢٢٤ الطبعة الهندية) ترجمة رقم (٤١٣) ترجمة: عطية بن

سعد بن جنادة العوفي الجدلي.

«سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي؛ يحضر بصُفْتَه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك هذا؟ فيقول:

حدثني أبو سعيد. فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي! قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب».

فهل تدري -أيها القارئ الكريم- ما كان موقف الشيخ الكوثري تجاه تلك الأقوال المشار إليها في تضعيف الرجل؟ إنه لم يشر إليها أدنى إشارة، واكتفى بذكر أقوال القلة الذين وثقوه، الأمر الذي ينكره على خصومه. انظر (ص ٣٩٢) من «مقالاته».

وليته وقف عند هذا، بل إنه أوهم أن سبب تضعيفه أمر لا يصلح أن يكون جرحًا، فقال (ص ٣٩٤):

«وعطية جرح بالتشيع، لكن حسن له الترمذي عدة أحاديث».

وقصد من هذا إفساح المجال لتقديم أقوال الموثقين؛ بإيهام أن المضعفين إنما ضعفوه بسبب تشيعه، وهو سبب غير جارح عند المحققين، مع أن السبب في الحقيقة إنما هو خطؤه كثيرًا؛ كما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر. فانظر كم يبعد التعصب بصاحبه عن الإنصاف والحق!

وأما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين

الحديث، والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين، وهذا شيء لا يخفى على الشيخ - عفا الله عنا وعنه - فقد نقل هو نفسه في كلامه على حديث الأوعال الذي سبقت الإشارة إليه، عن ابن دحية أنه قال:

«كم حسن الترمذي من أحاديث موضوعة، وأسانيد واهية؟!».

وعن الذهبي أنه قال:

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

انظر (ص ٣١١) من «مقالات الكوثري».

فانظر كيف يجعل كلام الرجل في موضع حجة، وفي آخر غير حجة!

أورد الألباني رحمته الله كلام الكوثري في وثيقة لعطية العوفي، وأنه صرح

بالسَّماع، ونفى شبهة التدليس عنه! فقال:

ثم أجاب عن شبهة التدليس بقوله:

«وبعد التصريح بالخدري لا يبقى احتمال التدليس ولا سيما مع المتابعة».

يعني أن عطية قد صرح بأن أبا سعيد في هذا الحديث هو الخدري،

فاندفعت شبهة كونه هو الكلبي الكذاب.

قلت: وهذا دفع هزيل، فالشبهة لا تزال قائمة؛ لأن ابن حبان صرح - كما

تقدم نقله عنه - أن عطية لما كان يحدث، عن الكلبي، ويكنيه بأبي سعيد؛ كان

الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري، فمن أين للشيخ

الكُوْثُرِي أن التصريح بـ«الخدري» إنما هو من عطية وليس من توهم الراوي عنه، أو من وهمه، فقد علمت أنه كان سيئ الحفظ؟! هذان احتمالان لا سبيل إلى ردهما، وبذلك تبقى شبهة التدليس قائمة.

وأما المتابعة التي أشار إليها، فهي ما فسره بقوله قبل:

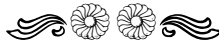
«ولم ينفرد عطية عن الخدري، بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان، وإن أعله به أبو الفرج في «علله»..».

قلت: لقد عاد الشَّيْخُ إلى الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع اعترافه بشذوذه في ذلك، كما سبق النقل عنه، هذا مع قول ابن مَعِين في ابن ذكوان هذا:

«لا أعرفه».

فإذا لم يعرفه أمام الجرح والتعديل، فأنى لابن حبان أن يعرفه؟!!

فتبين أن لا قيمة لهذا المتابع؛ لجهالة الراوي عنه، وإعلال أبي الفرج للحديث به؛ حق لا غبار عليه عند من ينصف!...»^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٨٢-٨٦).

سابعًا

من أوهام الكوثري - عفا الله عنه -
تصحيحه لحديث موضوع في التوسل!

□ الحديث رقم (٢٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ؛ قَالَ: يَا رَبِّ! أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَّا غَفَرْتَ لِي. فَقَالَ اللَّهُ: يَا آدَمُ! وَكَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا، وَلَمْ أُخْلُقْهُ؟ قَالَ: يَا رَبِّ! لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ؛ رَفَعْتَ رَأْسِي، فَرَأَيْتُ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْ إِلَيَّ اسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ. فَقَالَ اللَّهُ: صَدَقْتَ يَا آدَمُ! إِنَّهُ لِأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ، ادْعُنِي بِحَقِّهِ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ، وَلَوْ لَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ.»

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/٦١٥)، وعنه ابن عساکر (٢/٣٢٣)، وكذا البيهقي في (باب: ما جاء فيما تحدّث به صلى الله عليه بنعمة ربه) من «دلائل النبوة» (٥/٤٨٨) من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهري (١):

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٤٤٩) - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

حدثنا إسماعيل بن مَسْلَمَةَ: نبأنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم^(١)، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا. وقال الحَاكِم:

«صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب».

فتعقبه الذَّهَبِيُّ بقوله:

«بل موضوع، وعبد الرحمن واه، وعبد الله بن مسلم الفهري لا أدري من هو».

قلت: والفهري هذا أورده في «ميزان الاعتدال» لهذا الحَدِيث، وقال:

«خبر باطل رواه البيهقي في «دلائل النبوة»..»^(٢).

=

(٤٣٧٢) ترجمة: عبد الله بن مسلم أبو الحارث الفهري:

«عبد الله بن مسلم، أبو الحارث الفهري. روى عن إسماعيل بن مسلمة بن فَعْنَب، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم خبرًا باطلًا فيه: «يا آدم، لولا محمد ما خلقتك». رواه البيهقي في «دلائل النبوة»..» اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣٤٠- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٣٨٦٥) ترجمة: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم:

«عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين. ت ق» اهـ.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٤٣٧٢) ترجمة:

عبد الله بن مسلم أبي الحارث الفهري.

وقال البيهقي:

«تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف».

وأقره الحافظ ابن كثير في «تاريخه» (٢/٣٢٣)، ووافقه الحافظ ابن حجر

في «اللسان» أصله «الميزان» على قوله:

«خبر باطل».

وزاد عليه قوله في هذا الفهري:

«لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنه من طبقتة»^(١).

قلت: والذي قبله هو عبد الله بن مسلم بن رشيد؛ ذكره ابن حبان، فقال:

«متهم بوضع الحديث، يضع على ليث ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتبُ

حديثه، وهو الذي روى عن ابن هذبة نسخة كأنها معمولة».

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٠٧) من طريق أخرى،

عن عبد الرحمن بن زيد، ثم قال:

«لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٥٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الصغير»، وفيه من لم أعرفهم».

(١) انظر: «لسان الميزان» (٣/ نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند)

ترجمة رقم (١٤٥١) ترجمة: عبد الله بن مسلم أبي الحارث الفهري.

قلت: وهذا إعلال قاصر ما دام فيه عبد الرحمن بن زيد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية في التوسل والوسيلة» (ص ٦٩):
 «ورواية الحَاكِم لهذا الحَدِيث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب
 «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»:

«عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيراً. اهـ.
 وصدق شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه، وقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مضعفاً له، بل ضعفه جداً علي بن المديني، وابن سعد، وقال الطحاوي:

«حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

وقال ابن حبان:

«كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

وقال أبو نعيم نحو ما سبق عن الحَاكِم:

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

قلت: ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف، ومن

الإسرائيليات، أخطأ عبد الرحمن بن زيد فرفعها إلى النبي ﷺ، ويؤيد هذا أن أبا بكر الأجري أخرجه في «الشرية» (ص ٤٢٧) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له، عن عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه.

ورواه (ص ٤٢٢ - ٤٢٥) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل: ابن، وهو خطأ) عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال:

«من الكلمات التي تاب الله عزَّجَلَّ على آدم ﷺ أنه قال: اللهم إني أسألك بحق مُحَمَّدٍ عليك... الحَدِيثُ» نحوه، وليس فيه: ادعني بحقه... إلخ.

وهذا موقوف، وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتج بهما لو رويَا حديثاً مرفوعاً، فكيف وقد رويَا قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين، وهو قد أخذه -والله أعلم- من مُسلمة أهل الكتاب، أو غير مُسلمتهم، أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها؛ كما بينه شيخ الإسلام في كتبه.

وكذلك رواه ابن عساكر (٢/٣١٠/٢)، عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود من قوله موقوفاً عليه، وفيه مجاهيل.

وجملة القول؛ أن الحَدِيثَ لا أَصْلَ له عنه ﷺ، فلا جَرَمَ أن حكم عليه بالبطلان الحافظان الجليلان الذَّهَبِيُّ والعسقلاني؛ كما تقدم النقل عنهما (١).

(١) قلت: قد ضعف الحديث جمع من الحفاظ:

ومما يدل على بطلانه: أن الحديث صريح في أن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في

كالحافظ المنذري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الترغيب والترهيب».

والنووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأذكار».

وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «القاعدة الجليلة».

والبوصيري رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصباح الزجاجة» (٢/٥٢).

وصديق خان رَحِمَهُ اللَّهُ في «نزل الأبرار» (ص ٧١).

والإمام السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «اللآلي المصنوعة».

وضعهفه الإمام الفتني رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذكرة الموضوعات».

والمناوي رَحِمَهُ اللَّهُ في «فيض القدير».

والإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح القدير» مع أنه يرى بجواز التوسل بالنبي والصالحين.

وحسن الحديث أربعة من الأئمة الحفاظ:

حسنه الحفاظ الدمياطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح» (ص ٤٧١-٤٧٢).

حسنه الحفاظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحفاظ المنذري - رحمه الله - كما في «الترغيب

والترهيب» (ج ٣/ ص ٢٧٣).

حسنه الحفاظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تخريج أحاديث الإحياء» (ج ١/ ص ٢٩١).

حسنه الحفاظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «أمالي الأذكار» (ج ١/ ص ٢٧٢).

وصححه ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ كما ذكر ذلك الحفاظ البوصيري رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصباح الزجاجة»

(ج ١/ ص ٩٩).

وممن أفرد الحديث بالتصنيف من المشايخ:

«الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالرد على مجانية الألباني فيه الصواب»

للشيخ إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ردَّ عليه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في أكثر من موضع.

«الفصل بين المتنازعين في حديث: اللهم إني أسألك بحق السائلين» للشيخ صالح العصيمي.

حديث إسناده خير من هذا - على ضعفه - أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند، وسماعه باسمه في الأذان! انظر الحديث (٤٠٣).

بين الألباني رحمته الله وهم الكوثري - عفا الله عنه - ومجازفته وتصحيحه لهذا الحديث الموضوع؛ فقال:

ومع هذا كله، فقد جازف الشيخ الكوثري وصححه؛ مع اعترافه بضعف عبد الرحمن بن زيد، لكنه استدرك (ص ٣٩١)، فقال:

«إلا أنه لم يُتَّهم بالكذب، بل بالوهم، ومثله يُنتقى بعض أحاديثه».

قلت: لقد بلغ به الوهم إلى أنه روى أحاديث موضوعة - كما تقدم - عن الحاكم وأبي نعيم، فمثله لا يصلح أن ينتقى من حديثه حتى عند الكوثري؛ لو العصبية والهوى، فاسمع إن شئت ما قاله (ص ٤٢) في صدد حكمه بالوضع على حديث:

«إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ...»، وقد تقدم برقم (١٤).

«وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع، أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية؛ هو انفراد الكذاب، أو المُتَّهم بالكذب، أو الفاحش الخطأ به».

وقد علمت مما سبق أن مدار الحديث على عبد الرحمن بن زيد الفاحش الخطأ، فيكون حديثه ضعيفاً جداً على أقل الأحوال عنده لو أنصف!

ومن عجيب أمره أنه يقول عقب عبارته السابقة (ص ٣٩١):

«وهذا هو الذي فعله الحَاكِم، حيث رأى أن الخبر مما قبَله مالك فيما

روى بن حميد عنه، حيث قال لأبي جعفر المنصور:

وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام».

فمن أين له أن الحَاكِم رأى أن الخبر مما قبله مالك؟! فهل يلزم من كون الرجل كان حافظاً أنه كان يحفظ كل شيء عن أي إمام؟! هذا ما لا يقوله إنسان! فمثل هذا لا بد فيه من نقل يصرح بأن الحَاكِم رأى... وإلا فمن ادعى ذلك فقد قفا ما ليس له به علم.

ثم هب أن مالكا قبل الخبر، فهل ذلك يلزم غيره أن يقبله وهو لم يذكر إسناده المتصل منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أفلا يجوز أن يكون ذلك من الإسرائيليات التي تساهل العلماء في روايتها عن بعض مُسلمة أهل الكتاب، مثل كعب الأحبار، فقد كان يروي عنه بعضها ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة؛ باعتراف الكوثري نفسه (ص ٣٤ - مقالة كعب الأحبار والإسرائيليات) فإذا جاز هذا لهؤلاء، أفلا يجوز ذلك لمالك؟ بلى، ثم بلى.

فثبت أن قول مالك المذكور لا يجوز أن يكون شاهداً مقوياً للحديث

المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا كله يقال لو ثبت ذلك عن مالك، كيف ودون ثبوته خرط القتاد؟!!

فإنه يرويه عنه ابن حميد، وهو مُحَمَّدُ بن حميد الرازي^(١) في الراجح عند

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/١٠٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٧٠٤٠) ترجمة: محمد بن حميد الرازي:

«د ت ق: محمد بن حميد الرازي الحافظ.

عن يعقوب القمي، وابن المبارك، وهو ضعيف.

قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وكذبه أبو زرعة.

وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث، ولا أُحدِّثُ عنه بحرف.

وروى محمد بن شاذان عن إسحاق الكوسج، قال: قرأ علينا ابن حميد كتاب «المغازي» عن

سلمة الأبرش، فُضِّي أني صرتُ إلى علي بن مهَران، فرأيتَه يقرأ «المغازي» عن سلمة، فقلت

له: قرأه علينا ابنُ حميد، يعني عن سلمة، فتعجب عليٌّ وقال: سمعه محمد بن حميد مني؟!!

وعن الكوسج قال: أشهد أنه كذاب.

وقال صالح جزرة: كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا، ما رأيتُ أجراً على الله منه، كان

يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض.

وقال ابن خراش: حدثنا ابن حميد، وكان والله يكذب. وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان

يسرق الحديث.

وقال النسائي: ليس بثقة. وقال صالح الجزري: ما رأيتُ أحذق بالكذب من ابن حميد ومن

ابن الشاذكوني.

وقال أبو علي النيسابوري: قلتُ لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن ابن حميد! فإنَّ أحمد بن

حنبل قد أحسنَ الثناء عليه! قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً.

وقال أبو أحمد العسَّال: سمعتُ فضلك الرازي يقول: دخلتُ على محمد بن حميد وهو

يركبُ الأسانيد على المتون.

قلت: ولم يكن يحفظ القرآن؛ فقد قال محمد بن جرير الطبري فيما صحَّ عنه، قال: قرأ علينا

محمد بن حميد الرازي: ليُثبتوك أو يفتلوك أو يجرحوك.

وقال أبو بكر الصغاني: حدثنا محمد بن حميد، فقيل له: أتحدث عنه؟ فقال: وما لي لا أُحدِّثُ

الكوثري، ثم اعتمد هو على توثيق ابن معين إياه، وثناء أحمد والذهلي عليه، وتغافل عن تضعيف جمهور الأئمة له، بل وعن تكذيب كثيرين منهم إياه، مثل أبي حاتم، والنسائي، وأبي زرعة، وصرح هذا أنه كان يتعمد الكذب، ومثل ابن خراش، فقد حلف بالله أنه كان يكذب، وقال صالح بن محمد الأسدي:

«كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه».

وقال في موضع آخر:

«كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجراً على الله منه».

وقال أيضاً:

«ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين؛ سليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد، كان يحفظ حديثه كله».

وقال أبو علي النيسابوري:

«قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الشاء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

عنه، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل وابن معين؟! وقال أبو زرعة: مَنْ فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث. ومن آخر أصحاب ابن حميد أبو القاسم البغوي وابن جرير الطبري. مات سنة ثمان وأربعين ومئتين اهـ.

فهذه النصوص تدل على أن الرجل كان مع حفظه كذابًا، والكذب أقوى أسباب الجرح، وأبينها، فكيف ساغ للشيخ تقديم التعديل على الجرح المفسر مع أنه خلاف معتقده؟! علم ذلك عند من يعرف مبلغ تعصبه على أنصار السنة وأهل الحديث، وشدة عداوته إياهم، سامحه الله، وعفا عنه.

فتبين مما ذكرناه أن هذه القصة المروية عن مالك قصة باطلة موضوعة، وقد حقق القول في ذلك على طريقة أخرى شيخ الإسلام في «القاعدة الجليلة» (١/٢٢٧ - ضمن «مجموع الفتاوى»)، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»، فليراجعهما من أراد المزيد من الاطلاع على بطلانها، فإن فيما أوردت كفاية. وبذلك ثبت وضع حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وخطأ من خالف» (١) اهـ.

وضَّح الألباني رحمه الله أن سبب الإطالة في تحقيق هذا الحديث وما قبله من أحاديث التوسل مغالطات الكوثري في هذا الباب؛ وتكلم عن الآثار السيئة الناتجة، عن أحاديث التوسل الضعيفة؛ فقال:

«ولقد أطلت كثيرًا في تحقيق الكلام عليه» (٢)، وعلى الأحاديث التي قبله (٣)، وما كنت أود ذلك لولا أنني وجدت نفسي مضطرًا لذلك، لما وقفت على مغالطات الشيخ الكوثري، فرأيت من الواجب الكشف عنها؛ لئلا يغتر بها

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٨٨-٩٣).

(٢) الإشارة هنا إلى الحديث رقم (٢٥).

(٣) الإشارة هنا إلى الأحاديث: (٢٢، ٢٣، ٢٤) وهي أحاديث التوسل الضعيفة.

من لا علم له بما هنالك! فمعذرة إلى القراء الكرام.

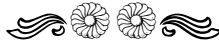
هذا، وإن من الآثار السيئة التي تركتها هذه الأحاديث الضعيفة في التوسل؛ أنها صرفت كثيراً من الأمة عن التوسل المشروع إلى التوسل المبتدع، ذلك لأن العلماء متفقون - فيما أعلم - على استحباب التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته تعالى، وعلى توسل المتوسل إليه تعالى بعمل صالح قدّمه إليه عزّ وجلّ.

ومهما قيل في التوسل المبتدع، فإنه لا يخرج عن كونه أمراً مختلفاً فيه، فلو أن الناس أنصفوا لانصرفوا عنه؛ احتياطاً، وعملاً بقوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» إلى العمل بما أشرنا إليه من التوسل المشروع^(١)، ولكنهم - مع الأسف - أعرضوا عن هذا، وتمسكوا بالتوسل المختلف فيه، كأنه من الأمور اللازمة التي لا بد منها، ولازموها ملازمتهم للفرائض! فإنك لا تكاد تسمع شيخاً أو عالماً يدعو بدعاء يوم الجمعة وغيره إلا ضمنه التوسل المبتدع، وعلى العكس من ذلك؛ فإنك لا تكاد تسمع أحدهم يتوسل بالتوسل

(١) قلت: ومن أحسن من قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»؛ وابن تيمية رحمته الله من الحفاظ كما قال الحفاظ ابن حجر رحمته الله، فقد صرح باستحقاق ابن تيمية رتبة حافظ كما في «التلخيص الحبير» (٣/١٠٩)؛ وكذلك شهد له الحفاظ السيوطي رحمته الله برتبة (حافظ مجتهد شيخ الاسلام) في «صون المنطق» و«طبقات الحفاظ» (ترجمة رقم ١١٤٤)، و«الأشباه والنظائر» (٣/٦٨٣) نقل فيها ثناء ابن الزمكاني على شيخ الاسلام.

المستحب، كأن يقول مثلاً: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان، يا بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي، يا قيوم، إني أسألك... مع أن فيه الاسم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى؛ كما قال ﷺ فيما صح عنه.

فهل سمعت -أيها القارئ الكريم- أحدًا يتوسل بهذا أو بغيره مما في معناه؟ أمّا أنا فأقول آسفًا: إنني لم أسمع ذلك، وأظن أن جوابك سيكون كذلك، فما السبب في هذا؟ ذلك هو من آثار انتشار الأحاديث الضعيفة بين الناس، وجهلهم بالسنة الصحيحة، فعليكم بها أيها المسلمون علمًا وعملاً تهتدوا وتعزوا^(١).



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٩٤-٩٥).

ثامناً

وهم الحافظ السيوطي رحمته الله

وهم الحافظ ابن حجر رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«احذروا الدنيا؛ فإنها أسحر من هاروت وماروت (١)».

(١) هاروت وماروت ملكين أنزلهما الله سبحانه وتعالى ليعلما الناس السحر في وقت انتشر فيه السحر؛ ليميز الناس بين السحر والمعجزة الإلهية؛ أجاب الألباني رحمته الله على سؤال وجه له ضمن «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (١٨٩) حول هذه القصة كان نصه:

«السائل: ما تأويل الآية الكريمة: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ﴾ [البقرة: ١٠٢].»

الشيخ: لا شك أن الآية فيها خلاف عند العلماء؛ علماء التفسير، لكن الذي ترجح لدي أنا شخصياً بأن (ما) هنا ليست نافية، بل هي موصولة، أي: إن الله عز وجل أنزل الملكين ليعلموا الناس السحر، حيث كان السحر طغى وانتشر في ذلك الزمان، واختلط أمره ببعض المعجزات، التي كان يأتي بها بعض الأنبياء، كمثل قصة السحرة مع موسى عليه الصلاة والسلام، حيث أراد فرعون على يدي السحرة أن يضل الشعب عن دعوة موسى إلى الحق؛ بأن ما جاء به إنما هو السحر، ثم كما نعلم أن الله عز وجل قضى على عمل السحرة وأسلموا وآمنوا بالله رب العالمين، فكان علمهم بالسحر سبباً لهم ليميزوا بين ما كان خيالاً وسحراً وبين ما كان حقيقة،

الحقيقة إنه موسى عليه السلام لما ألقى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون، هذه حقيقة آمن بها قبل الناس كلهم هم السحرة؛ لأنهم يعرفون من علمهم بالسحر أنه تمويه وتضليل لا حقيقة له؛ لكنهم حينما فوجئوا بمعجزة موسى عليه السلام ظهر لهم الفرق بين الحقيقة وبين السحر: ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا رَبَّ الْمَلَائِكِينَ﴾ [الشعراء: ٤٧].

فحكمة الله عز وجل اقتضت أن ينزل الملكان: هاروت وماروت؛ لكي يعلموا الناس السحر، ليس يتعلمون السحر للسحر، وإنما ليتمكنوا به من تمييز السحر الذي كان يتخذه كثير من الدجالين يومئذٍ للتمويه على الناس واستعبادهم، كما جاء في قصة الغلام والراهب، ولعلكم تذكرون قصته.

وخلاصتها ولا بد من هذه الخلاصة: أن ملك ذلك الزمان الذي هو صاحب الأخدود المذكور في القرآن، كان يستغل ساحرًا لكي يستعبد الناس، ولما شعر بأن الساحر أنه قد أسنَّ وشاب وكبر قال له: اختر لي غلامًا من الشعب حتى يخلفك من بعد، لماذا؟ لكي يظل مستمرًا في استعباده للشعب بالسحر، هكذا كان الملوك في الزمن القديم يستغلون الناس بالسحر، فالله عز وجل أرسل الملكين ليعلمنا الناس كلهم، وليس كما فعل ساحر الملك ملك الأخدود حيث قال له: اختر لي غلامًا، لا يناسبه أن ينشر علم السحر بين الناس كلهم؛ لأنهم سيعلمون أن الملك يضلل عليهم بالسحر الذي هم عرفوه.

فاقتضت حكمة الله عز وجل بأن يرسل الملكين ليعلموا الناس السحر؛ لكي يفرقوا بين السحر وبين المعجزة؛ ولأن السحر بلا شك أداة إفساد، قال في نفس سياق القصة: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. فهم جاءوا بتعليم السحر لغاية، لكن هذا التعليم قد يتقلب إلى فتنة؛ فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، وما يفرقون به بين المرء وزوجه. هذا الذي أراه في تفسير هذه الآية، والله أعلم اهـ.

وأما ما روي في حق الملكين أنهما عصيا الله عز وجل فهو من قبيل الإسرائيليات، والتي لا أساس لها من الصحة، ولم يثبت حديث صحيح في فتنة الملكين، وأنهما عصيا الله عز وجل وقد خرج الألباني رحمته الله هذه الأحاديث في «السلسلة الضعيفة» على النحو الآتي:

«السلسلة الضعيفة» (١/ ٣١٤) حديث رقم (١٧٠) باطل مرفوعاً.

«السلسلة الضعيفة» (٢/ ٣١١) حديث رقم (٩١٠) موضوع.

«السلسلة الضعيفة» (٢/ ٣١٣) حديث رقم (٩١٢) باطل مرفوعاً.

«السلسلة الضعيفة» (٢/ ٣١٥) حديث رقم (٩١٣) موضوع.

وقد لخص ابن كثير رحمته الله ما ورد في هذه القصة وأنه غير صحيح فيما ينقله عنه الألباني رحمته الله عند الكلام على الحديث رقم (٩١٢) من «السلسلة الضعيفة»؛ قال ابن كثير رحمته الله:

«وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى. وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أورده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال».

وأخيراً: فلم يثبت حديث صحيح في ذكر قصة الملكين هاروت وماروت كما ذكر المحققين من أهل العلم، وجل الأحاديث في ذلك ما بين باطلة وموضوعة منكرة، وكلها مخالفة لنصوص الكتاب والسنة، وكما أنها مخالفة للنقل وللعقل.

وأما اعتراض كل من الحافظين ابن حجر والسيوطي -رحمهما الله- في تصحيح القصة، فمردود عليه:

«فإن هذا منهما تشدد في غير محله، فقد تكون الرواية صحيحة، ولكن مضمونها باطل في ذاته. يقول العلامة الألويسي:

«واعترض الإمام السيوطي على من أنكر هذه القصة بأن الإمام أحمد، وابن حبان، والبيهقي، وغيرهم رووها مرفوعة وموقوفة، على عليّ وابن عباس وابن عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم، بأسانيد عديدة صحيحة، يكاد الواقف عليها يقطع بصحتها لكثرتها وقوة مخرجها، وذهب بعض المحققين إلى أن ما روي مروي حكاية لما قاله اليهود -وهو باطل في نفسه- وبطلانه في نفسه لا يناقض صحة الرواية، ولا يرد ما قاله الإمام السيوطي عليه، إنما

قال الألباني رحمته الله:

«منكر لا أصل له. قال العراقي في «تخريج الإحياء» (١٧٧/٣):
 «رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي في «الشعب» من طريقه من رواية أبي الدرداء الرهاوي
 مرسلًا، وقال البيهقي: إن بعضهم قال: عن أبي الدرداء^(١)، عن رجل من الصحابة.
 قال الذهبي: لا يُدرى من أبو الدرداء؟ قال: وهذا منكر لا أصل له».

قلت: وقد أقره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٧٥ / ٦).

بين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه السيوطي رحمته الله؛ فقال:

ومن ظن أن أبا الدرداء هذا هو الصحابي فقد أخطأ، وعليه جرى فيما
 يظهر السيوطي^(٢) في «الجامع» وفي «الدر المنثور» (١٠٠ / ١)، حيث قال: «عن
 أبي الدرداء»، فأطلقه ولم يقيده، وتبعه في ذلك المناوي، حيث لم يتعقبه بشيء
 في «الفيض»، وإنما قال:

يرد على المنكرين بالكلية» اهـ. (دكتور: جمال مصطفى عبد الحميد عبد الوهاب، إبطال قصة
 هاروت وماروت، جامعة أم القرى).

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٣٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
 (٩٥٤٧) ترجمة: أبي الدرداء الرهاوي:

«أبو الدرداء الرهاوي. عن رجل له صحبة حديث: «اتقوا الدنيا، فلهي أسحر من هاروت
 وماروت». لا يُدرى من هو ذا. هذا منكر الحديث، لا أصل له» اهـ.

(٢) ظن الحافظ السيوطي رحمته الله أن أبا الدرداء هذا هو الصحابي كما في «الجامع» وفي «الدر
 المنثور» (١٠٠ / ١)، وهذا من أوهامه.

«ولم يرمز له بشيء، وهو ضعيف؛ لأن فيه هشام بن عمار (الأصل: كمال، وهو تحريف). قال الذَّهَبِيُّ: قال أبو حاتم: صدوق، وقد تغير، وكان كلما لقن يتلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مئة حديث لا أصل لها». وهذا الإعلال فيه نظر، فإن للحديث طريقين عن أبي الدرداء، كما يستفاد من اللسان، فالعلة الحقيقية هي جهالة أبي الدرداء هذا.

ورواه ابن عساكر (٢/٣٣٣/٢) من قول أرطاة بن المنذر، فالظاهر أنه من الإسرائيليات.

نَبِّهَ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلِيَّ أَمْرًا، وَذَكَرَ فِي آخِرِهِ مَا وَهَمَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَقَالَ:

(تنبيه): كنت قد خرَّجت الحديث مُسَلِّمًا بما قاله الحافظ معزًا لابن أبي الدنيا والبيهقي، ثم طبع الكتابان والحمد لله، ووقفت على إسناده وقول البيهقي عقبه: إن فيه علة أخرى، وأنه ليس له طريق أخرى؛ خلافاً لقول الحافظ، فرأيت أنه لا بد لي من بيان ذلك، فأقول:

١- أما العلة؛ فتبين بعد سوق السند، فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (١٣٢/٥٤) - ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٣٣٩/١٠٥٠٤) -:
حدثني أبو حاتم الرازي: ثنا هشام بن عمار: ثنا صدقة -يعني: ابن خالد-، عن عتبة بن أبي حكيم: ثنا أبو الدرداء الرهاوي...

وقال البيهقي: «وقال غيره: عن هشام بإسناده، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ».

قلت: فالعلة عتبه هذا؛ فقد قال الحافظ: «صدوق يخطئ كثيراً»^(١).

٢ - وأما الطريق؛ فقد قال الذَّهَبِيُّ في «الميزان»: «أبو الدرداء الرهاوي، عن رجل له صحبة، بحديث: «اتقوا الدنيا...» لا يُدرى مَنْ ذا؟ والخبر منكر لا أصل له».

فقال الحافظ عقبه: «أخرجه البيهقي في «الشَّعْب» من روايته، عن أبي الدرداء به، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، عن أبي الدرداء مرسلًا، وهو عند ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» من هذا الوجه».

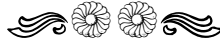
قلت: إذا تأملت الإسنادَ المذكور من رواية ابن أبي الدنيا والبيهقي؛ علمت أنها ليست طريقًا أخرى، وإنما هي الأولى، عن أبي الدرداء الرهاوي مرسلًا؛ فهو من أوهام الحافظ رحمته الله^(٢)، ويؤكد ذلك قول البيهقي المتقدم: «وقال غيره: عن هشام...» إلخ، ومن الواضح أنه يعني بضمير (غيره) أبا حاتم

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣٨٠- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٤٢٧) ترجمة: عتبه بن أبي حكيم:

«عتبه بن أبي حكيم، الهمداني، بسكون الميم، أبو العباس الأَرْدُنِّيُّ، بضم الهمزة والدال، بينهما راء ساكنة وتشديد النون، صدوق يخطئ كثيرًا، من السادسة، مات بَصُور بعد الأربعين. عن ٤» اهـ.

(٢) فيقول الحافظ ابن حجر رحمته الله أن له اسنادين من أوهامه.

الرازي، فهذه طريق أخرى مع كونها معلقة، ولكنها عن هشام وليست عن أبي الدرداء، كما وهم الحافظ، فالطريق عنه في الحقيقة واحدة، غاية ما في الأمر أن أبا حاتم الحافظ رواه عن هشام بإسناده الضعيف عنه مرسلًا، ورواه غيره - وهو مجهول - عنه به، عن أبي الدرداء، عن الصحابي، والمرسل هو الصحيح على ضعفه، فهذا ما لزم بيانه» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/١٠٦-١٠٨).

تاسعاً

تصويب لابن حجر الهيتمي (١) رحمته الله

تصويب لمُحمَّد أمين الكردي (٢) - عفا الله عنه -

تصويب لتقي الدين السبكي (٣) رحمته الله

(١) «شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر - نسبة على ما قبل إلى جدِّ من أجداده كان ملازمًا للصمت، فشبَّه بالحجر - الهيتمي السَّعدي الأنصاري الشافعي، ولد في رجب سنة تسع وتسعمائة في محلَّة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر، وتوفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة بمكَّة، ودفن بالمعلاة في تربة الطَّبريين».

«من كبار أعلام الشافعية المتأخرين وأحد المحققين لمذهبهم، وله اليد الطولى في تأليف كثير من الكتب التي لا تزال معتمدة عندهم، وأقواله تحظى بالقبول لديهم ولدئ غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى، ويعتبر من الأشاعرة المتأخرين الذين يجمعون بين التمشعر والتصوف في آن واحد، ويعد من حاملي لواء بعض البدع العملية، وداعياً إليها؛ كالتوسل الممنوع، وشد الرحال إلى القبور، والاحتفال بالمولد النبوي وغيرها مما جعله مرجعاً للقبورية والمتصوفة المتأخرين، وأنه على جلالته العلمية إلا أنه كان له موقف معاد لبعض أئمة السلف؛ كشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم، فقد أكثر من الطعن فيهم والتقول عليهم».

انظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (١/ ٥٤٠ - طبعة دار ابن كثير)، و«آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقييم في ضوء عقيدة السلف» لمحمد بن عبد العزيز الشايع.

(٢) أما صاحب كتاب «تنوير القلوب في معاملة عَلام الغيوب» محمد أمين الكردي الذي ذكره الشيخ الألباني رحمته الله في «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٢١)، فهو من أهل التصوف على الطريقة النقشبندية، كما ذكره سلامة العزامي صاحب ترجمة مؤلف الكتاب وخليفته من بعده الذي أثنى عليه الجهمي الضال محمد زاهد الكوثري.

(٣) «علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن

□ في الحديث رقم (٤٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ حَجَّ، فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي؛ كَانَ كَمَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٣/٢)، وفي «الأوسط» (١/١٢٦/٢) من زوائد المعجمين «الصغير» و«الأوسط»، وابن عدي في «الكامل»، والدراقطني في «سننه» (ص ٢٧٩)، والبيهقي (٥/٢٤٦)، والسلفي في «الثاني عشر من المشيخة البغدادية» (٥٤/٢)؛ كلهم من طريق حفص بن سليمان^(١) أبي عمر،.....

عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار ابن سليم السبكي، أبو الحسن، والد تاج الدين السبكي؛ ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وتوفي ليلة الإثنين المسفرة عن ثالث جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وسبعمائة بظاهر القاهرة، ودفن بباب النصر.

«يعتبر أبو الحسن السبكي من كبار المحققين للمذهب الشافعي، والمنظرين لعقيدة الأشاعرة، والسبكي ممن تناول بعض الأئمة الأعلام؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية، وانفرد بالتخريج والاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية، كالقول بعموم رسالة النبي صلى الله عليه وسلم للملائكة، وتسويغ التوسل والاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ نقل كثير من المبتدعة آراء السبكي واعتمادهم على كلامه لتأييد بدعهم كما هو الحال عند ابن حجر الهيتمي، ويوسف النبهاني، ومحمد زاهد الكوثري، وغيرهم من أرباب البدع».

انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/١٣٩ - طبعة دار الكتب العربية)، و«آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح» لعجلان بن محمد العجلان.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٧٢ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

عن الليث بن أبي سليم^(١)، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به. وزاد ابن عدي: «وصحبنني».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم؛ فإنه كان قد اختلط، كما تقدم بيانه في الحديث (٢)(٢).

الأخرى: أن حفص بن سليمان هذا - وهو القارئ، ويقال له: الغاضري - ضعيف جداً، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب»: «مترُوك الحديث».

(١٤٠٥) ترجمة: حفص بن سليمان الأسدي:

«حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمر البزاز، الكوفي، الغاضري، بمعجمتين، وهو حفص بن أبي داود القارئ، صاحب عاصم، ويقال له: حفيص، مترُوك الحديث مع إمامته في القراءة، من الثامنة، مات سنة ثمانين، وله تسعون. ت عس ق» اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٤ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٥٦٨٥) ترجمة: الليث بن أبي سليم:

«الليث بن أبي سليم بن زُيَيم، بالزاي والنون، مصغر، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. خت م٤» اهـ.

(٢) قال الألباني رحمته الله: «وهذا إسناد ضعيف من أجل ليث هذا - وهو ابن أبي سليم - فإنه ضعيف. قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «تقريب التهذيب»: «صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه، فترك». «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥٤).

وذلك لأنه قد قال فيه ابن مَعِين:

«كان كذاباً»؛ كما في «كامل ابن عدي».

وقال ابن خراش:

«كذاب، يضع الحديث».

وقد تفرد بهذا الحديث، كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال:

«وهو ضعيف».

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث في أحاديث أخرى له:

«وعامة حديثه غير محفوظ».

صوب الألباني رحمته الله خطأ ابن حجر الهيثمي رحمته الله والذي تبعه عليه

مُحمَّد أمين الكردي - عفا الله عنه -؛ فقال:

ومما سبق تعلم أن قول ابن حجر الهيثمي في «الجواهر المنظم» (ص ٧):

«إن ابن عدي رواه بسند يحتج به»

ومما لا يلتفت إليه، فلا يغتر به أحد، كما فعل الشيخ مُحمَّد أمين الكردي

في «تنوير القلوب في معاملة علام الغيوب»، حيث نقل (ص ٢٤٥) ذلك عنه

مرتضياً له! فوجب التنبيه عليه.

وبين الألباني رحمته الله حال المتابعة التي ذكرها السبكي في «شفاء السقام»

دون أن يتكلم عليها؛ فقال رحمته الله:

ثم وقفت على متابع لحفص بن سليمان، فقال الطبراني في «الأوسط» (١/١٢٦/٢ - من زوائد المعجمين): حدثنا أحمد بن رشدين: ثنا علي بن الحسن بن هارون الأنصاري: حدثني الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم: حدثني عائشة بنت يونس امرأة الليث ابن أبي سليم، عن ليث بن أبي سليم به. وقال: «لا يروى عن الليث إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي».

قلت: ولم أجد له ترجمة، ومثله الليث ابن بنت أبي الليث، وامرأته عائشة لم أجد من ذكرها، وبها أعل الهيثمي الحديث في «المجمع» (٤/٢)، فقال: «لم أجد من ترجمها».

وهذا إعلال قاصر لما علمت من حال من دونها.

ثم إن شيخ الطبراني فيه أحمد بن رشدين؛ قال ابن عدي: «كذبوه، وأنكرت عليه أشياء».

وذكر له الذَّهَبِيُّ أحاديث من أباطيله!

ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» أيضًا.

وإذا عرفت حال هذا الإسناد؛ تبين لك أنَّ المتابعة المذكورة لا يعتد بها ألبتة، فلا تغتر بإيراد السبكي إياها في «شفاء السقام» (ص ٢٠)؛ دون أن يتكلم عليها، ولا على الطريق إليها! وقد قال المحقق العلامة مُحَمَّد بن عبد الهادي في الرد عليه في «الصارم المنكي» (ص ٦٣):

«ليس هذا الإسناد بشيء يعتمد عليه، ولا هو مما يرجع إليه، بل هو إسناد مُظلم ضعيف جداً؛ لأنه مشتمل على ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، وهو (ليث بن أبي سليم)، ومجهول لم يُعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وابن رشددين شيخ الطبراني قد تكلموا فيه، وعلي بن حسن الأنصاري ليس هو ممَّن يحتج بحديثه، والليث ابن بنت الليث بن أبي سليم وجَدَّتُه عائشة مجهولان، لم يشتهر من حالهما عند أهل العلم ما يوجب قبول روايتهما، ولا يعرف لهما ذكر في غير هذا الحديث».

قال:

«والحاصل أن هذا المتابع الذي ذكره المعترض (السبكي) من رواية الطبراني، لا يرتفع به الحديث عن درجة الضعف والسقوط، ولا ينهض إلى رتبة تقتضي الاعتبار والاستشهاد؛ لظلمة إسناده، وجهالة رواته، وضعف بعضهم واختلاطه، ولو كان الإسناد صحيحاً إلى ليث بن أبي سليم لكان فيه ما فيه، فكيف والطريق إليه ظلمات بعضها فوق بعض؟!».

وتكلم الألباني رحمته الله عن أحاديث زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ونبه على أمر مهم؛

فقال:

اعلم أنه قد جاءت أحاديث أخرى في زيارة قبره صلى الله عليه وسلم، وقد ساقها كلها السبكي في «الشفاء»، وكلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وهذا أجودها، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الآتي ذكره، وقد تولى بيان ذلك الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه الكتاب المشار إليه آنفاً بتفصيل وتحقيق لا تراه عند غيره، فليرجع إليه من شاء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية» (ص ٥٧):

«وأحاديث زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يروونها من يروي الضعاف، كالدرقطني، والبزار، وغيرهما».

ثم ذكر هذا الحديث، ثم قال:

«فإن هذا كذبه ظاهر، مخالف لدين المسلمين، فإن من زراه في حياته، وكان مؤمناً به؛ كان من أصحابه، لاسيما إن كان من المهاجرين إليه، المجاهدين معه، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال:

«لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». خرجاه في «الصحيحين».

والواحد من بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبة كالحج، والجهاد، والصلوات الخمس، والصلاة عليه ﷺ، فيكف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين (يعني زيارة قبره ﷺ)، بل ولا شرع السفر إليه، بل هو منهي عنه، وأما السفر إلى مسجده للصلاة فيه، فهو مستحب».

(تنبيه): يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحى نحوه من السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب وافتراء، وليست هذه أول فرية على ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وعليهم، وكل من له اطلاع على كتب

ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شد الرحال، والسفر إليها، لعموم قوله ﷺ:

«لَا تُشَدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ».

والمستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط - كما يظن كثيرون - بل هو كل مكان يقصد للتقرب إلى الله فيه، سواء كان مسجداً، أو قبراً، أو غير ذلك، بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له):

فلقيتُ بصرة بن أبي بصرة الغفاري، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور.
فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«لَا تُعْمَلُ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ..» الحديث.

أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرَج في «أحكام الجنائز» (ص ٢٢٦).

فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، ويؤيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه، وإنما يطعن في السلف الصالح رضي الله عنهم، ورحم الله من قال:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ (١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/١٢٠-١٢٤).

عاشراً

تصويب للحافظ الهيثمي رحمته اللهوالحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ غُفِرَ لَهُ، وَكُتِبَ بَرًّا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٩٩)، وفي «الأوسط»

(١/٨٤/١ - من زوائد المعجمين)، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٢٨)

من طريق مُحَمَّد بن النعمان بن عبد الرحمن، عن يحيى بن العلاء البجلي (١)،

(١) قال المزني في «تهذيب الكمال» (٣١/٤٨٤ - طبعة بشار عواد معروف) ترجمة رقم (٦٨٩٥)

ترجمة يحيى بن العلاء البجلي:

«يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويُقال: أبو عمرو الرازي، ابن أخي شعيب بن خالد، مدني

الأصل، كان ينزل بفورزاذ من الري...»

قال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث.

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم، عن يحيى بن معين: ليس بشيء.

عن عبد الكريم بن أبي أمية، عن مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع. مُحَمَّد بن النعمان هذا؛ قال في «الميزان»، وتبعه في

«اللسان»:

«مجهول، قاله العقيلي، ويحيى مَتْرُوك» (١).

قلت: ويحيى هذا مُجْمَع على ضعفه، وقد كذَّبه وكيع، وكذا أَحْمَد،

فقال:

«كذاب يضع الحديث».

وَقَالَ عَمْرُو بن علي، والنَّسَائِي، والدارقطني: متروك الحديث.

وَقَالَ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: غير مقنع.

وَقَالَ في موضع آخر: شيخ واهي.

وَقَالَ أبو زُرْعَةَ: في حديثه ضعف.

وَقَالَ أبو حاتم: سمعت أبا سلمة ضَعَّف يحيى بن العلاء وكان قد سمع منه.

وَقَالَ في موضع آخر: ليس بالقوي، تكلم فيه وكيع.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: تكلم فيه وكيع وغيره.

وَقَالَ أبو عُبَيْد الأَجْرِي، عَن أَبِي داود: ضعفه.

وَقَالَ في موضع آخر: ضعيف.. اهـ.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٧٨٤) ترجمة:

محمد بن النعمان.

وقال ابن عدي:

«والضعف على رواياته بين، أحاديثه موضوعات».

وشيخه عبد الكريم أبي أمية هو ابن أبي المخارق^(١)، ضعيف أيضاً، ولكنه لم يتهم.

بين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الحافظ الهيثمي رحمته الله، والحافظ السيوطي رحمته الله؛ فقال رحمته الله:

ولذلك لم يصب الحافظ الهيثمي رحمته الله حين أعلل الحديث به فقط، فقال
(٦٠ / ٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير»، وفيه عبد الكريم أبو أمية، وهو ضعيف».

وأما شيخه العراقي، فقد أعله في «تخريج الإحياء» (٤ / ٤١٨) بما نقلته
أنفاً عن «الميزان»، فأصاب.

وكذلك أخطأ السيوطي في «اللائي» (٢ / ٢٣٤)، حيث قال:

«عبد الكريم ضعيف، ويحيى بن العلاء ومحمد بن النعمان مجهولان».

فإن يحيى بن العلاء ليس بالمجهول، بل هو معروف، ولكن بالكذب!

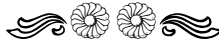
(١) انظر ترجمته في «تقريب التهذيب» (ص ٣٦١ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤١٥٦)
ترجمة: عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية.

وذكر الألباني رحمته الله علة أخرى للحديث؛ فقال رحمته الله:

ثم إن للحديث علة أخرى، وهي الاضطراب، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «القبور»، ومن طريق عبد الغني المقدسي في «السنن» (٢/٩٢)، عن محمد بن النعمان، يرفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا معضل.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٠٩):

«سألت أبي عن حديث رواه أبو موسى محمد بن [بن] المثنى، عن محمد بن النعمان أبي النعمان الباهلي، عن يحيى بن العلاء، عن عمه خالد بن عامر، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في الرجل يعتق والديه أو أحدهما، فيموتان، فيأتي قبره كل ليلة؟ قال أبي: هذا إسناد مضطرب، ومتن الحديث منكر جداً، كأنه موضوع».. (١) اهـ.



الحادي عشر

تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٥٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ كُلَّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ عِنْدَهُمَا أَوْ عِنْدَهُ [يس]؛ غُفِرَ لَهُ بَعْدَ كُلِّ آيَةٍ أَوْ حَرْفٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن عدي (٢٨٦/١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٤٤-٣٤٥)، وعبد الغني المقدسي في «السنن» (٢/٩١) من طريق أبي مسعود يزيد بن خالد: ثنا عمرو بن زياد^(١): ثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن (١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٦٧-طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٠٢٨) ترجمة: عمرو بن زياد:

«عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان الثوباني، أبو الحسن، عن يعقوب القمي، وبكر بن مضر، وغيرهما.

قال ابن عدي: يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل... زيد بن خالد الأصبهاني، حدثنا عمرو بن زياد، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن أبي بكر - مرفوعاً: «من زار قبر والديه أو أحدهما في يوم الجمعة فقرأ (يس) غفر الله له». قال ابن عدي: وهذا بهذا الإسناد باطل، وعمرو بن زياد يتهم بوضع الحديث. وقال الدارقطني: يضع الحديث» اهـ.

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن أبي بكر الصديق مرفوعاً.
 وكتب بعض المحدثين -وأظنه ابن المحب أو الذَّهَبِيُّ- على هامش
 نسخة «سنن المقدسي»:

«هذا حديث غير ثابت».

وقال ابن عدي:

«باطل، ليس له أصل بهذا الإسناد».

ذكره في ترجمة عمرو بن زياد هذا، وهو أبو الحسن الثوباني، مع أحاديث
 أخرى له، قال في أحدها: «موضوع».

ثم قال:

«ولعمرو بن زياد غير هذا من الحديث، منها سرقة يسرقها من الثقات،
 ومنها موضوعات، وكان هو يُتَّهَمُ بوضعها».

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:

«يضع الحديث».

ولهذا أورد الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٣٩/٣) من
 رواية ابن عدي، فأصاب.

ذكر الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه السيوطي رحمته الله، ثم صوّبه؛ فقال:

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (٤٤٠/٢) بقوله:

«قلت: له شاهد».

ثم ساق سند الحديث الذي قبله^(١)! وقد علمت أنه حديث موضوع أيضاً! ولو قيل بأنه ضعيف فقط؛ فلا يصلح شاهداً لهذا؛ لوجهين:

الأول: أنه مغاير له في المعنى، ولا يلتقي معه إلا في مطلق الزيارة.

الآخر: ما ذكره المُنَوي في شرحه على «الجامع الصغير»، فإنه قال بعد أن نقل كلام ابن عدي المتقدم:

«ومِنَ ثَمَّ اتَّجَهَ حَكْمُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ. وَتَعَقَّبَهُ الْمَصْنِفُ بِأَنَّهُ لَهُ شَاهِدًا (وَأَشَارَ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَتَّقَمِ)، وَذَلِكَ غَيْرُ صَوَابٍ؛ لِتَصْرِيحِهِمْ - حَتَّى هُوَ - بِأَنَّ الشُّوَاهِدَ لَا أَثْرَ لَهَا فِي الْمَوْضُوعِ، بَلْ فِي الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ».

وَعَلَّقَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ؛ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

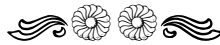
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَلَيْسَ فِي السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ مَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ، بَلْ هِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ عِنْدَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِنَّمَا هُوَ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ، وَتَذَكُّرُ الْآخِرَةِ فَقَطْ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى عَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهَا بَدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدٌ فِي رِوَايَةٍ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ» لِلزَّيْدِيِّ (٢/٢٨٥)؛ قَالَ:

(١) وهو الحديث رقم (٤٩) من «السلسلة الضعيفة»؛ والسابق الكلام عنه في التصويب العاشر.

«لأنه لم ترد به سنة، وقال مُحَمَّد بن الحسن وأَحْمَد في رواية: لا تكره؛ لما روى عن ابن عمر أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها».

قلت: هذا الأثر، عن ابن عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح؛ فلا يدل إلا على القراءة عند الدفن، لا مطلقاً؛ كما هو ظاهر.

فعليك أيها المسلم بالسنة، وإياك والبدعة، وإن رآها الناس حسنة، فإن «كل بدعة ضلالة»؛ كما قال ﷺ (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/١٢٦-١٢٨).

الثاني عشر

تصويب لعبد الوهاب الشَّعْرَانِي (١) - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٥٨) من «السَّلسِلَة الصَّعِيفَة»:

«أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِيَهُمْ افْتَدَيْتُمْ؛ اهْتَدَيْتُمْ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن عبد البر في «جامع العلم» (٢/٩١)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/٨٢) من طريق سلام بن سليم (٢) قال: حدثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً به. وقال ابن عبد البر: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول».

(١) يعد عبد الوهاب الشعْرَانِي من أئمة الصوفية الضلال، وكتابه «الطبقات» من أهم مراجع الخرافة لدى الصوفية.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٦١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٧٠٢) ترجمة: سَلَامُ بنِ سُلَيْمٍ:

«سَلَامٌ، بتشديد اللام، ابن سُلَيْمٍ أو سَلَمٌ، أبو سليمان، ويقال له: الطويل، المدائني، متروك، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين. ق» اهـ.

وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٢٧٧ - طبعة بشار عواد معروف) ترجمة رقم (٢٦٥٤) ترجمة سَلَامُ بنِ سَلَمٍ.

وقال ابن حزم:

«هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحرث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك».

قلت: الحمل في هذا الحديث على سلام بن سليم -ويقال: ابن سليمان وهو الطويل - أولى، فإنه مُجمع على ضعفه، قال ابن خراش: «كذاب».

وقال ابن حبان:

«روى أحاديث موضوعة».

وأما أبو سفيان، فليس ضعيفاً، كما قال ابن حزم، بل هو صدوق؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وأخرج له مسلم في «صحيحه».

والحرث بن غصين مجهول، كما قال ابن حزم، وكذا قال ابن عبد البر، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولهذا قال أحمد:

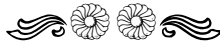
«لا يصح هذا الحديث»؛ كما في «المنتخب» لابن قدامة (١٠ / ١٩٩ / ٢).

تكلم الألباني رحمته الله عن مقالة عبد الوهاب الشعراني -عفا الله عنه- وردّ عليها؛ فقال:

وأما قول الشعراني في «الميزان» (١ / ٢٨):

«وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل

الكشف»؛ فباطل، وهراء لا يلتفت إليه! ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقبلة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث؛ لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/١٤٤-١٤٥).

الثالث عشر

تصويب للحافظ السيوطي رحمته اللهوالشيخ مهدي حسن الشاهجهانبوري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٥٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا عُدْرَ لِأَحَدِكُمْ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ فَسُنَّةٌ مِنِّي مَاضِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُنَّةً مِنِّي مَاضِيَةٌ؛ فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّهَا أَخَذْتُمْ بِهِ؛ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةً».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرج الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٤٨)، ومن قبله أبو العباس الأصم في الثاني من «حديثه رقم ١٤٢ من نسختي»، وعنه البيهقي في «المدخل» (رقم ١٥٢)، والديلمي (٧٥/٤)، وابن عساكر (٧/٣١٥/٢) من طريق سليمان بن أبي كريمة^(١)،.....

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٦- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٣٣٣٩) ترجمة: سليمان بن أبي كريمة:

عن جوير (١)، عن الضحاك (٢)، عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، سليمان بن أبي كريمة؛ قال ابن أبي

«سليمان بن أبي كريمة، شامي... ضعفه أبو حاتم. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير. ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً» اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٤٣ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٩٨٧) ترجمة: جوير:

«جوير، تصغير جابر، ويقال: اسمه جابر، وجوير لقب، ابن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، نزيل الكوفة، راوي التفسير، ضعيف جداً، من الخامسة، مات بعد الأربعين. خدق» اهـ.

(٢) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩٩ - ط الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٣٧٤٧):

«الضحاك بن مزاحم البلخي المفسر، أبو القاسم... قال يحيى القطان: كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط.

وقال الطيالسي: حدثنا شعبة، سمعت عبد الملك بن ميسرة يقول: الضحاك لم يلق ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبيرة بالري، فأخذ عنه التفسير.

قال ابن عدي: الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة، وجميع من روى عنه؛ ففي ذلك كله نظر...» اهـ. باختصار. وقال الدكتور محمد حسين

الذهبي رحمته الله في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/ ٦٠-٦١ - ط مكتبة وهبة) تحت عنوان: (الرواية عن ابن عباس ومبلغها من الصحة):

«سادسها: طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس، وهي غير مرضية، لأنه وإن وثقه نفر فطريقه إلى ابن عباس منقطعة، لأنه روى عنه ولم يلقه، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، فضعيفة لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبي حاتم. وإن كان من رواية جوير عن الضحاك فأشد ضعفاً، لأن جوير شديد الضعف متروك، ولم يُخَرَّج ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذه الطريق شيئاً، إنما خرَّجها ابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان» اهـ.

حاتم (٢ / ١ / ١٣٨) عن أبيه: «ضعيف الحديث».

وجوير؛ هو ابن سعيد الأزدي، مَثْرُوك، كما قال الدَّارَقُطْنِي والنَّسَائِي وغيرهما، وضعَّفه ابن المَدِينِي جدًّا.

والضَّحَّاك هو ابن مُزاحم الهَلَالِي، لم يلق ابن عباس، وقال البيهقي عقبه:

«هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد». والحديث أورد منه الجملة الأخيرة الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٢٥)، وأورده السُّيُوطِي بتمامه في أول رسالته «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب» من رواية البيهقي في «المدخل».

ثم قال العراقي:

«وإسناده ضعيف».

والتحقيق أنه ضعيف جدًّا؛ لما ذكرنا من حال جوير، وكذلك قال السخاوي في «المقاصد»، ولكنه موضوع من حيث معناه، لما تقدم ويأتي.

ذكر الألباني رحمته الله ما أورده السُّيُوطِي رحمته الله في رسالته «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب» وردَّ هذه المقالة؛ فقال رحمته الله:

فإذا عرفت هذا، فمن الغريب قول السُّيُوطِي في الرسالة المشار إليها:

«في هذا الحديث فوائد، منها إخباره صلى الله عليه وسلم باختلاف المذاهب بعده في الفروع، وذلك من معجزاته؛ لأنه من الإخبار بالمغيبات، ورضاه بذلك وتقريره

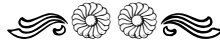
عليه، حيث جعله رحمة، والتخيير للمكلف في الأخذ بأيهما شاء..!»!

فيقال له: أثبت العرش، ثم انقش، وما ذكره من التخيير باطل، لا يمكن لمسلم أن يلتزم القول والعمل به على إطلاقه؛ لأنه يؤدي إلى التحلل من التكاليف الشرعية، كما لا يخفى.

وانظر الكلام على الحديث الآتي (٦٣)(١).

وبين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الشيخ مهدي حسن الشاهجهانبوري؛ فقال رحمته الله:

ومما سبق؛ تعلم أن تصحيح الشيخ مهدي حسن الشاهجهانبوري لهذا الحديث في كتابه «السيف المجلى على المحلى» (ص ٣)، وقوله: إنه حديث مشهور؛ ليس بصحيح، بل هو مخالف لأقوال أهل العلم بهذا الفن، كما رأيت. وله مثله كثير، فانظر الحديث (٨٧)»(٢) اهـ.



(١) قال الألباني رحمته الله بعد التعليق على الحديث (٦٣) من «السلسلة الضعيفة»: «وهذا الحديث الموقوف من الأدلة على بطلان الحديث المتقدم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، إذ لو صح هذا لكان الذي يأكل البرد في رمضان لا يفطر اقتداءً بأبي طلحة رضي الله عنه، وهذا مما لا يقوله مسلم اليوم فيما أعتقد». «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٥٥).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٤٦-١٤٧).

الرابع عشر

تصويب للإمام ابن حزم رحمته الله

والرد على ابن التركماني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٦٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«نعم أو نعمت الأضحية الجدع من الضأن».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الترمذي (٣٥٥/٢)، والبيهقي (٢٧١/٩)، وأحمد

(٢/٤٤٤-٤٤٥) من طريق عثمان بن واقد^(١)،.....

(١) قال المزني في «تهذيب الكمال» (١٩/٥٠٤ - طبعة بشار عواد معروف) ترجمة رقم (٣٨٧٠)

ترجمة عثمان بن واقد:

«قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: لا أرى به بأساً.

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال الأجري: سألت أبا داود عنه، فقال:

ضعيف... وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». روى له أبو داود، والترمذي» اهـ. قال الدكتور

بشار عواد معروف في الهامش:

«ذكره ابن شاهين في «الثقات» (الترجمة: ٧٣٧). وقال البرقاني عن الدراقطني: لا بأس به

(«سؤالات»): الترجمة (٣٥٨). وقال ابن حزم: مجهول («تهذيب التهذيب»: ٧/١٥٨-١٥٩).

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق ربما وهم».

عن كدام بن عبد الرحمن (١)، عن أبي كباش (٢) قال:

«جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة، فكسدت علي، فلقيت أبا هريرة، فسألته؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكر الحديث). قال: فانتبه الناس».

وقال الترمذي:

«حديث غريب».

يعني ضعيف، ولذا قال الحافظ في «الفتح» (١٠/١٢):

«وفي سنده ضعف».

أورد الألباني رحمه الله تعليق ابن حزم رحمه الله على الحديث وصوبه؛ فقال:

ويبين علته ابن حزم، فقال في «المحلى» (٧/٣٦٥):

«عثمان بن واقد مجهول، وكدام بن عبد الرحمن لا ندرى من هو، عن

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٦١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٥٦٣٥):

«كدام، بالكسر والتخفيف، ابن عبد الرحمن السلمي، مجهول، من السادسة. ت» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمه الله في «تقريب التهذيب» (ص ٦٦٨- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٣١٨) ترجمة: أبي كباش:

«أبو كباش، بصيغة الجمع، السلمي أو العبسي، وقيل: هو أبو عياش، وأبو كباش لقب، مجهول، من الثالثة. ت» اهـ.

أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة إلى المدينة، فبارت عليه، هكذا نص حديثه، وهنا جاء ما جاء أبو كباش، وما أدراك ما أبو كباش، ما شاء الله كان!». .

كأنه يتهم أبا كباش بهذا الحديث، وهو مجهول مثل الراوي عنه كدام، وقد صرح بذلك الحافظ في «التقريب» (١).

وأما عثمان بن واقد؛ فليس بمجهول، فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود:

«ضعيف».

وللحديث علة أخرى، وهي الوقف، فقال البيهقي عقبه:

«وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال: قال البخاري: رواه غير عثمان بن واقد، عن أبي هريرة موقوفاً».

بين الألباني رحمته الله طريق آخر للحديث، وسبب تصحيح ابن التركماني رحمته الله لهذا الحديث؛ فقال:

وله طريق آخر بلفظ:

«جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى، فقال: كيف رأيت نسكنا هذا؟ قال: لقد باهى به أهل السماء، واعلم يا مُحَمَّد، أن الجذع من الضأن خير من الشية من الإبل والبقر، ولو علم الله ذبحاً أفضل منه لفدئ به إبراهيم عليه السلام».

(١) انظر: «التقريب» (ص ٦٦٨ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٣١٨) ترجمة: أبو كباش.

وفيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني. قال البيهقي:

«تفرد به، وفي حديثه ضعف».

قلت: وهو متفق على ضعفه، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء»، وساق له

حديثاً، وقال:

«لا أصل له».

ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال:

«يروي عن زياد بن ميمون - وكان يكذب - عن أنس».

ومن أوهى التعقب ما تعقب به ابن التركماني قول البيهقي المتقدم، فقال:

«قلت: ذكر الحَاكِم في «المستدرک» هذا الحديث من طريق إسحاق

المذكور، ثم قال: صحيح الإسناد!»

قلت: وكل خير بهذا العلم الشريف يعلم أن الحَاكِم متساهل في التوثيق

والتصحيح، ولذلك لا يلتفت إليه، ولا سيما إذا خالف، ولهذا لم يقره الذَّهَبِي في

«تلخيصه» على تصحيحه، بل قال (٤/٢٢٣):

«قلت: إسحاق هالك، وهشام ليس بمعتمد، قال ابن عدي: مع ضعفه

يكتبه حديثه».

وليس يخفى هذا على مثل ابن التركماني لولا الهوى! فإن هذا الحديث

يدل على جواز الجذع في الأضحية، وهو مذهب الحنفية، وابن التركماني منهم،

ولما كانت الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة لا يحتج بها، أراد أن يقوي بعضها بالاعتماد على تصحيح الحَاكِم! ولو أن تصحيحه كان على خلاف ما يشتهيه مذهبه لبادر إلى ردّه متذرعاً بما ذكرناه من التساهل! وهذا عيب كبير من مثل هذا العالم النحرير، وعندنا على ما نقول أمثلة أخرى كثيرة لا فائدة كبيرة من ذكرها» (١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/١٥٥-١٥٧).

الخامس عشر

- وهم الحَاكِمِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وهم الذَّهَبِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وهم السُّيُوطِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وهم المُنْذِرِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٧٠) من «السُّلْسِلَةَ الضَّعِيفَةَ»:

«مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ خُبْزًا حَتَّى يُشْبِعَهُ، وَسَقَاهُ مَاءً حَتَّى يَرْوِيَهُ؛ بَعَدَهُ اللهُ عَنِ النَّارِ سَبْعَ خَنَادِقَ، بَعْدَ مَا بَيْنَ خَنْدَقَيْنِ مَسِيرَةُ حَمْسٍ مِئَةَ سَنَةٍ».

قال الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«موضوع. أخرجه الدولابي في «الكنى»^(١) (١١٧/١)، ويعقوب الفسوي في «التاريخ» (٥٢٧/٢)، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص ٢٥٤)، والحَاكِمِ (١٢٩/٤)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١/٩٥/١) - من زوائد المعجمين)، وابن عساكر (٢/١١٥/٦) من طريق إدريس بن يحيى الخولاني: حدثني رجاء بن أبي عطاء، عن واهب بن عبد الله الكعبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

(١) قلت: ولم يعلق الفاضل نظر محمد الفاريابي على الحديث بشيء في «الكنى والأسماء» للدولابي (حديث رقم ٦٣٧/ ص ٣٥٩ - طبعة دار ابن حزم).

صَوَّبَ الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الحَاكِم رحمته الله ووافقهُ عليه الذَّهَبِي رحمته الله؛

فقال:

وقال الحَاكِم:

«صحيح الإسناد»! ووافقهُ الحافظ الذَّهَبِي!

وهذا من أغلاطهما الفاحشة، فإن رجاءً لم يوثقه أحد، بل هو متهم،

فاسمع ما قال فيه الحَاكِم نفسه! فيما ذكره الذَّهَبِي نفسه في «الميزان»! قال:

«صويلح (!) قال الحَاكِم: مصري صاحب موضوعات (!) وقال ابن

حبان: يروي الموضوعات، ثم ساق له الحديث الذي وقع لنا مسلسلاً بالمصريين»^(١).

قلت: يعني هذا.

وبين الألباني رحمته الله ما وهم فيه السُّيُوطِي رحمته الله؛ فقال:

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٢/٢)، وأقره السُّيُوطِي في

«اللائل» (٨٧/٢)، وعزاه في «الجامع الكبير» و«الزيادة» ل(ن)؛ أي: النسائي،

وهو وهم أو تحريف. ثم ساق الذَّهَبِي إسناده إلى رجاء به، ثم قال:

«هذا حديث غريب منكر؛ تفرد به إدريس؛ أحد الزهاد».

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٤/٢) - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٦٤٢) ترجمة:

رجاء بن أبي عطاء المصري.

قلت: إدريس هذا صدوق، كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥)، فالتهمة منحصرة في رجاء هذا. وزاد الحافظ في «لسان الميزان»:

«وهذا الحديث أورده ابن حبان، وقال: إنه موضوع. وأخرجه الحَاكِمُ، وقال: صحيح الإسناد. فما أدري ما وجه الجمع بين كلاميه (يعني تصحيحه للحديث، وقوله في راويه: صاحب موضوعات)! كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذَّهَبِيِّ: صويلح. وسكوته على تصحيح الحَاكِمِ في «تلخيص المستدرک» مع حكايته عن الحافظين (يعني الحَاكِمِ وابن حبان) أنهما شهدا عليه برواية الموضوعات!»!

ذكر الألباني رحمته الله وهم المُنْذِرِي رحمته الله؛ فقال:

قلت: والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٣٠) للطبراني في «الكبير» و«الأوسط»؛ قال:

«وفيه رجاء بن أبي عطاء، وهو ضعيف».

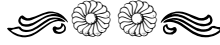
كذا قال، ورجاء أشد ضعفاً مما ذكر؛ كما تقدم، ومع هذا، فالهَيْثَمِيُّ أقرب إلى الصواب من المُنْذِرِي، فإنه أورد الحديث في «الترغيب» (٢ / ٤٨ - رقم ١٤)، ثم قال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وأبو الشَّيْخِ ابن حيان في «الثواب»، والحَاكِمُ، والبيهقي، وقال الحَاكِمُ: صحيح الإسناد».

فأقر الحَاكِمِ على تصحيحه، فأوهم أنه صحيح، وليس كذلك!

وهذا هو الحامل لي على نشر هذا الحديث، وتحقيق القول في وضعه؛

كي لا يفتخر أحد بزلة هؤلاء الأفاضل، فيقع الكذب على رسول الله ﷺ، صاننا الله من ذلك بمنه وفضله» (١) اهـ.



السادس عشر

تصويب للحافظ المناوي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٨٥) من «السلسلة الصحيحة»:

«يُقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ؛ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَيَقْتُلُونَكُمْ قَتْلًا لَمْ يَقْتُلْهُ قَوْمٌ، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ، فَقَالَ: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ؛ فَبَايَعُوهُ، وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى الثَّلَجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ».

«وفي رواية:

إذا رأيتم الرايات السود خرجت من قبل خراسان؛ فاتوها، ولو حبوا... إلخ».

قال الألباني رحمته الله:

«منكر. أخرجه ابن ماجه (٥١٨-٥١٩)، والحاكم (٤٦٣-٤٦٤) من طريقين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة^(١)، عن أبي أسماء، عن ثوبان مرفوعاً

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٨٣- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٤١٢١)

ترجمة: عبد الله بن زيد:

«عبد الله بن زيد، أبو قلابة الجرمي، إمام شهير من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه يدلّس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم. وكان له صحف يحدث منها ويدلس. قال ابن علقمة: حدثنا أيوب قال: =

بالرواية الأولى. وأخرجه أحمد (٢٧٧/٥)، عن علي بن زيد، والحاكم أيضًا (٥٠٢/٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة به، لكن علي بن زيد -وهو ابن جدعان- لم يذكر أبا أسماء في إسناده، وهو من أوهامه. ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في كتاب «الأحاديث الواهية» (١٤٤٥) مختصرًا، وابن حجر في «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص ٤٥)، وقال: «وعلي بن زيد فيه ضعف».

بَيَّنَّ الْأَبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَخْطَأَ فِيهَا الْمُنَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَوَّبَهُ؛ فَقَالَ:

وبه أعله المُنَاوِيُّ فِي «فِيضِ الْقَدِيرِ»، فَقَالَ:

«نَقَلَ فِي «الْمِيزَانِ» عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ تَضْعِيفَهُ، ثُمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: «أَرَاهُ حَدِيثًا

مَنْكَرًا». وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ:

وَلَمْ يَصِبْ، إِذْ لَيْسَ فِيهِمْ مَتَّهَمٌ بِالْكَذْبِ. انْتَهَى».

قَلْتُ: وَفِي هَذَا الْكَلَامِ أَخْطَاءٌ يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا:

١ - إِعْلَالُ الْحَدِيثِ بِابْنِ جَدْعَانَ يُوْهَمُ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ

تَابَعَهُ خَالِدُ الْحِذَاءِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَابْنُ مَاجَةَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحِينَ».

٢ - إِنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ أُورِدَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَدْعَانَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ،

أَوْصَى إِلَيَّ أَبُو قَلَابَةَ بِكُتُبِهِ، فَأَتَيْتُهَا مِنْ الشَّامِ، فَأَدَيْتُ كِرَاءَهَا بِضَعْفَةِ عَشْرِ دَرَاهِمًا» اهـ.

فإنما أورده في «الموضوعات» (٣٩ / ٢) من طريق عمرو بن قيس، عن الحسن، عن أبي عبيدة، عن عبد الله -يعني ابن مسعود- مرفوعاً نحو الرواية الثانية، عن ثوبان. ثم قال ابن الجوزي:

«لا أصل له، عمرو لا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من أبي عبيدة».

قلت: ولا أبو عبيدة سمع من أبيه ابن مسعود.

وتعقبه السيوطي في «اللآليء» (٤٣٧ / ١) بحديث ابن ثوبان هذا، وقد قال في «الزوائد» (ق ٢ / ٢٤٩):

«إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في «الميزان»:

«أراه منكراً»؛ كما تقدم.

وهذا هو الصواب، وقد ذهل من صححه عن علته، وهي عننة أبي قلابة، فإنه من المدلسين؛ كما تقدم نقله عن الذهبي وغيره في الحديث السابق، ولعله لذلك ضعف الحديث ابن علية من طريق خالد، كما حكاه عنه أحمد في «العلل» (٣٥٦ / ١) وأقره.

لكن الحديث صحيح المعنى؛ دون قوله: «فإن فيها خليفة الله المهدي».
فقد أخرجه ابن ماجه (٥١٧/٢ - ٥١٨) من طريق علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً نحو رواية ثوبان الثانية.

وإسناده حسن بما قبله، فإن فيه يزيد بن أبي زياد، وهو مختلف فيه، فيصلح للاستشهاد به، وليس فيه أيضاً ذكر «خليفة الله»، ولا «خراسان».

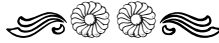
وهذه الزيادة: «خليفة الله»؛ ليس لها طريق ثابت، ولا ما يصلح أن يكون شاهداً لها، فهي منكرة؛ كما يفيدته كلام الدَّهَبِيِّ السابق، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يُقال: فلان خليفة الله. لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز، وقد بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال في «الفتاوى» (٤٦١ / ٢):

«وقد ظن بعض القائلين الغالطين كابن عربي، أن الخليفة هو الخليفة عن الله، مثل نائب الله، والله تعالى لا يجوز له خليفة، ولهذا «قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! فقال: لست بخليفة الله، ولكن خليفة رسول الله ﷺ، حسبي ذلك»، بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره، قال النبي ﷺ:

«اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا، وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا».

وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين،

ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف؛ بموت، أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلف، وسمي خليفة؛ لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه، وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزّه عنها، فإنه حي قيوم، شهيد، لا يموت ولا يغيب... ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه، ولا يقوم مقامه، إنه لا سَمِيَّ له، ولا كفاء، فمن جعل له خليفة، فهو مشرك به» (١). اهـ.



السابع عشر

وهم الحَاكِمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وهم الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٨٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«الطَّاعُونَ وَخَزُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«لا أصل له بهذا اللفظ. وإن أورده ابن الأثير في مادة (وخز) من «النهاية»؛

تبعاً لغريبي الهروي، وإنما هو مركب من حديثين صحيحين، كما يأتي بيانه.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/١٤٧):

«لم أره بهذا اللفظ بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث

المسندة، لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المثورة، وقد عزاه بعضهم

لـ«مسند أحمد»، و«الطبراني»، و«كتاب الطواعين» لابن أبي الدنيا، ولا وجود

لذلك في واحد منها».

قلت: والحديث في «مسند أحمد» (٤/٣٩٥، ٤١٣، ٤١٧)، وكذا

الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧١)، والحاكم أيضًا (١/ ٥٠) من طرق،
عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا بلفظ:
«الطَّاعُونَ وَخُزُّ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْحَاكِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وسبب هذا الوهم؛ فقال:

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم».

ووافقهُ الذَّهَبِيُّ.

قلت: هو صحيح، أما على شرط مسلم؛ فلا، فإن فيه عند الحاكم - وكذا
أحمد في بعض طرقه - أبا بلج، واسمه يحيى بن سليم، وهو ثقة، إلا أنه ليس من
رجال مسلم، وله عند أحمد طريق أخرى بسند صحيح أيضًا، وصححه
الحافظ.

فهذا هو المحفوظ في الحديث: «وخز أعدائكم».

وأما لفظ: «إخوانكم»، فإنما هو في حديث آخر، وهو قوله ﷺ:

«فلا تستنجوا بهما (يعني العظم والبقر)، فإنهما طعام إخوانكم من الجن».

رواه مسلم وغيره، انظر «نيل الأوطار».

فكأنه اختلط على بعضهم هذا بالأول.

قال السُّيُوطِي في «الحاوي»:

«وأما تسميتهم إخواناً في حديث العظم؛ فباعتبار الإيمان، فإن الإخوة في الدين لا تستلزم الاتحاد في الجنس».

وقد أطال الكلام على طرق الحديث، وبيان أنه لا أصل لهذه اللفظة: «إخوانكم» في شيء من طرقه الحافظ ابن حجر في كتابه القيم «بذل الماعون في فضل الطاعون»^(١).....

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «بذل الماعون في فضل الطاعون» (ص: ١٣٣- تحقيق أحمد عصام الكاتب):

«جميع ما وقفت عليه من الروايات في حديث أبي موسى، وفي حديث عائشة، وفي حديث ابن عمر، بلفظ: «وخز أعدائكم» أو بلفظ: «طعن أعدائكم». واشتهر على الألسنة أنه ورد أيضاً: «وخز إخوانكم».

ورأيت في «كراسة» جمعها الشيخ بدر الدين الزركشي رحمته الله في مسألة الطاعون، ما نصه: (روى الإمام أحمد والطبراني في «معجمه الكبير»، من حديث عبد الله بن الحرث، عن أبي موسى الأشعري، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «فناء أمتي بالطعن [٢٦/أ] والطاعون». قالوا: أما الطعن فقد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «طعن أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة». هذا لفظ الطبراني، وفي لفظ أحمد: «إخوانكم»، انتهى.

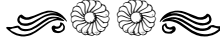
وما نسبه إلى أحمد غلط في السند وفي المتن:

أما السند:

فما أخرجه أحمد من رواية عبد الله بن الحرث أصلاً، وإنما أخرجه من ثلاث طرق:

إحدهما: من رواية سفيان - وهو الثوري -، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسى... =

(ق ٢٦ / ١ - ٢٨ / ٢) «(١) اهـ.



ثانيها: من رواية شُعبة، عن زياد بن علاقة قال: حدثني رجل من قومي - قال شعبة: كنت أحفظ اسمه - قال: كنا على باب عثمان ننتظر الإذن عليه، فسمعت أبا موسى...
ثالثها: من رواية أبي بكر النَّهْشَلِيِّ، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك قال: خرجنا في بضع عشرة من بني ثعلبة، فإذا نحن بأبي موسى...
وأما المتن:

فليس في شيء من الطرق الثلاثة المذكورة بلفظ: «إخوانكم» أصلاً، وإنما هو بلفظ: «أعدائكم». ففي رواية سفيان: «وخز أعدائكم من الجن»، وفي رواية شعبة: «طعن أعدائكم من الجن». ولم يسق لفظ رواية النهشلي. وقد ساقها البزار بلفظ: «أعدائكم»...
قد ذَكَرَ المتن بلفظ: «إخوانكم» قديماً أبو عبيد الهروي في «كتاب الغريبين» له، فقال في مادة «وخز» ما نصه: (في الحديث: «وخز إخوانكم»؛ وهو طعن غير نافذ. قال: وقد ورد في بعض طرقه: «طعن أعدائكم»، وهو محمول على ذلك). انتهى كلامه.
وتبعه أبو السعادات المبارك ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» فقال ما نصه فيه: («وخز إخوانكم من الجن»، الوخز: طعن ليس بنافذ).
وقولهما: إن الوخز «طعن غير نافذ» صحيح. وأما الرواية بلفظ: «إخوانكم» فما عرفت موضعها من كتب الحديث.

وقد راجعت كتاب أبي عبيد في «غريب الحديث». ثم «كتاب» أبي محمد بن قتيبة في ذلك، وهو كالذيل على كتاب أبي عبيد. ثم «كتاب» أبي سليمان الخطابي في ذلك، وهو كالذيل على كتاب ابن قتيبة. ثم «كتاب» قاسم بن ثابت السرقسطي في ذلك، وهو كالذيل على كتاب ابن قتيبة أيضاً. فلم أراه فيها أصلاً. ولا في «الفاائق» للزمخشري، وكذلك «غريب الحديث» لإبراهيم الحربي، وهو أوسع هذه الكتب كلها - ومع ذلك ما أكمله - فلم أجده فيه» اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١ / ١٩٨ - ١٩٩).

الثامن عشر

تصويب للغزالي - عفا الله عنه -

تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٩٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«التائب حبيب الله».

قال الألباني رحمته الله:

«لا أصل له بهذا اللفظ. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٤/٤٣٤) جازماً

بنسبته إلى النبي صلوات الله وسلامته عليه! وقال الشيخ تاج الدين السبكي في «الطبقات» (٤/١٤ -

:١٧٠)

«لم أجد له إسناداً».

ونحوه الحديث الآتي:

وذكر الألباني رحمته الله الحديث رقم (٩٦) من «السلسلة الضعيفة» والذيذكره الحافظ السيوطي رحمته الله في «الجامع»:

«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (رقم ٦٠٥ و ٨١٠)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٧٨-١٧٩)، عن أبي عبد الله مسلمة الرازي، عن أبي عمرو البجلي^(١)، عن عبد الملك بن سفيان الثقفي، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن محمد بن الحنفية، عن أبيه مرفوعاً.

وهذا إسناد موضوع؛ أبو عبد الله مسلمة الرازي لم أجد له ترجمة، ولم يورده الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» مع أنه على شرطه، وقد فاته من مثله تراجم كثيرة.

وأبو عمرو البجلي؛ قال الذهبي في «الميزان»، ثم الحافظ في «التعجيل»:

«يقال: اسمه عبّيدة، حدث عنه حرمي بن حفص، قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به».

وقد جزم الحافظ في «الكنى» من «لسان الميزان» (٦/ ٤١٩) بأنه هو عبّيدة بن عبد الرحمن، ويؤيده أن الذهبي، ثم العسقلاني أورده في «الأسماء» هكذا:

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣١-٣٢) طبعة دار الرسالة العالمية ترجمة رقم

(٥١٨٨) ترجمة: عبّيدة بن عبد الرحمن، أبي عمرو البجلي:

«عبّيدة بالفتح، وقيل: بالضم، هو عبّيدة بن عبد الرحمن، أبو عمرو البجلي. ذكره ابن حبان بالوجهين، فقال: روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، حدث عنه حرمي بن حفص، يروي الموضوعات عن الثقات..» اهـ.

«عبيدة بن عبد الرحمن أبو عمرو البجلي، ذكره ابن حبان فقال: روى عن يحيى بن سعيد، حدث عنه حرمي بن حفص، يروي الموضوعات عن الثقات، روى عن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي أيوب قال:

أخذت من لحية النبي ﷺ شيئاً، فقال: لا يصيبك سوء أبا العرب».

قلت: وقد أورده ابن أبي حاتم فيمن اسمه «عبيدة» بالفتح (٣/ ١/ ٩٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وفي هذا تنبيه على أنه لا ينبغي أن يُحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على أنه ثقة؛ كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين، وبعض مدّعي العلم، فإنك ترى هذا الرجل قد سكت عنه، ويبعد جداً أن يكون عنده ثقة، مع قول ابن حبان فيه ما تقدم، فتأمل.

بل إن ابن أبي حاتم رحمته الله قد نص في أول كتابه (١/ ١/ ٣٨) على أن الرواة الذين أهملهم من الجرح والتعديل؛ إنما هو لأنه لم يقف فيهم على شيء من ذلك، فأوردتهم رجاء أن يقف فيهم على الجرح والتعديل، فيلحقه بهم (١).

(١) قلت: وهذه من النفائس والفرائد التي ذكرها الألباني رحمته الله في «الضعيفة» بالرغم من مخالفة بعض المعاصرين لذلك؛ وقصد الألباني رحمته الله بالمحدثين المعاصرين محدث مصر الشيخ أحمد شاكر رحمته الله، حيث إنه أكثر رحمته الله في «المسند» من توثيق من سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم.

ومن أمثلة مدعي العلم كما في «تحرير علوم الحديث» لعبد الله بن يوسف الجديع، حيث قال:

وعبد الملك بن سفيان الثقفي؛ قال الحسيني:

«مجهول». وأقره الحافظ في «التعجيل».

والحدِيث في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٠٠)، وقال:

«رواه عبد الله وأبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

وعزاه إليهما شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ٥)، وقال:

«سنده ضعيف».

«مجرد سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن الراوي منزلة هي أرفع من الحكم بالجهالة، ماثلة

إلى الحكم بالتعديل، وهي منزلة المستور عند بعض الأئمة!!»

وكذلك عبد الفتاح أبو غدة كما في تحقيقه لكتاب «الرفع والتكميل».

وتفسير قول ابن أبي حاتم نصّ في محل النزاع، لا ينبغي إهماله، قال ابن أبي حاتم في بيان

منهجه في كتابه «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٨):

«... على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب على

كل من روي عنه العلم؛ رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم بعد» اهـ.

قال الألباني رحمته الله «الضعيفة» (١ / ص ٤٦٩):

«فكان ماذا؟ فإنه لم يذكر فيه توثيقاً أيضاً، فمثل هذا أقرب إلى أن يكون مجهولاً عند ابن أبي

حاتم من أن يكون ثقة عنده، وإلا لما جاز له أن يسكت عنه، ويؤيد هذا قوله في مقدمة الجزء

الأول (ق ١ / ص ٣٨):

«على أنا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل؛ كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من

روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله».

فهذا نصّ منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك، فلا يجوز أن يتخذ

سكوته عن الرجل توثيقاً منه له؛ كما يفعل بعض أفاضل عصرنا من المحدثين وغيرهم! اهـ.

ثم رأيت في «مفتاح المعاني» (١/٦٧) من طريق الواقدي^(١): ثنا إبراهيم بن إسماعيل، عن عبد الله بن أبي سفيان، عن يزيد بن ركانة، عن مُحَمَّد بن الحنفية به.

لكن الواقدي كذاب؛ فالحديث موضوع، وإن ذكره في «الجامع»^(٢)

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/٢١٨ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٥٣٣) ترجمة: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي:

«محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم، الواقدي المدني القاضي، صاحب التصانيف، وأحد أوعية العلم على ضعفه... قال أحمد بن حنبل: هو كذاب، يقلب الأحاديث، يلقي حديث ابن أخي الزهري على معمر، ونحو ذا. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقال البخاري وأبو حاتم: متروك. وقال أبو حاتم أيضًا والنسائي: يضع الحديث. وقال الدارقطني: فيه ضعف. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، والبلاء منه. وقال ابن الجوزي وغيره: هو محمد بن أبي شملة، دلّسه بعضهم. وأما البخاري فذكر ابن أبي شملة بعد الواقدي. وقال أبو غالب ابن بنت معاوية بن عمرو: سمعت ابن المدني يقول: الواقدي يضع الحديث..» اهـ.

(٢) قلت: ومما شان الحافظ السيوطي رحمته الله في كتابه «الجامع الصغير» أنه أورد بعض الأحاديث الموضوعية، حيث اشترط السيوطي رحمته الله في مقدمة كتابه أن يصونه مما تفرد به كذاب أو وضاع؛ وذكر بعضها الألباني رحمته الله في «السلسلة الضعيفة» ومنها:

- حديث رقم (٤٥): «إذا كان في آخر الزمان، واختلفت الهواء؛ فعليكم بدين أهل البادية والنساء».

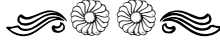
قال الألباني رحمته الله (١/١٣٢): «ثم؛ أليس من العجائب أن يورد السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير» مع تعهده في مقدمته «أن يصونه مما تفرد به كذاب أو وضاع»؟!».

- حديث رقم (٦٠): «سألت ربي فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي..» الحديث.

قال الألباني رحمته الله (١/١٤٨): والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير».

- حديث رقم (٨٠): «المهدي من ولد العباس عمي».

من الطريق الأولى» (١) اهـ.



قال الألباني رحمته الله (١/١٨١): «وبه تبين خطأ السيوطي في إيراد الحديث في «الجامع الصغير»..».

- حديث رقم (٩٨): «إن الله يحب الشاب الذي يفني شبابه في طاعة الله عز وجل».

- حديث رقم (٩٩): «إن الله يحب الناسك النظيف».

قال الألباني رحمته الله: (١/٢١٦): «وهذا الحديث والذي قبله من موضوعات «الجامع الصغير»!..».

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢١٣-٢١٥).

التاسع عشر

تصويب للحافظ ابن عبد البر رحمته اللهتصويب للشيخ عبد القادر الأرنووط رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٠١) من «السلسلة الصحيحة»:

«أَمَا إِنِّي لَا أَنْسَى، وَلَكِنْ أَنْسَى لِأُشْرَعٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«باطل لا أصل له. وقد أورده هذا اللفظ الغزالي في «الإحياء» (٣٨/٤)

مجزوماً بنسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فقال العراقي في «تخريجه»:

«ذكره مالك بلاغاً بغير إسناد، وقال ابن عبد البر: لا يوجد في «الموطأ» إلا

مرسلاً لا إسناد له، وكذا قال حمزة الكناني: إنه لم يرد من غير طريق مالك. وقال أبو

طاهر الأنماطي: وقد طال بحثي عنه وسؤالي عنه للأئمة والحفاظ، فلم أظفر به، ولا

سمعت عن أحد أنه ظفر به. قال: وادّعى بعض طلبة الحديث أنه وقع له مسنداً».

تعجب الألباني رحمته الله من جزم ابن عبد البر رحمته الله بنسبة الحديث إلى النبيصلى الله عليه وسلم؛ فقال:

فالعجب من ابن عبد البر كيف يورد الحديث في «التمهيد» جازماً بنسبته

إلى النبي ﷺ في غير موضع منه، فانظر (١/١٠٠ و ٥/١٠٨ و ١٠/١٨٤)؟!

والحديث في «الموطأ» (١/١٦١): عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال:
«إني لأنسى أو أنسى لأسن».

صوب الألباني رحمه الله ما أخطأ فيه الشيخ عبد القادر الأرنووط في تعليقه
على «زاد المعاد»؛ فقال:

فقول المعلق على «زاد المعاد» (١/٢٨٦): «وإسناده منقطع»؛ ليس
بصحيح بدهاءة؛ لأنه - كما ترى - بلاغ لا إسناد له، ولذلك قال الحافظ فيما نقل
الزرقاني في «شرح الموطأ» (١/٢٠٥):
«لا أصل له».

وظاهر الحديث أنه ﷺ لا ينسى بباعث البشرية، وإنما ينسيه الله ليشرع،
وعلى هذا فهو مخالف لما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن
مسعود مرفوعاً:

«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي».

ولا ينافي هذا أن يترتب على نسيانه ﷺ حكم وفوائد من البيان والتعليم،
والقصد أنه لا يجوز نفي النسيان الذي هو من طبيعة البشر عنه ﷺ لهذا
الحديث الباطل! لمعارضته لهذا الحديث الصحيح^(١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢١٨).

العشرون

وهم الشَّيْخُ العَلَّامةُ سليمان بن عبد الله

حفيد شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب - رحمهما الله -

□ في الحديث رقم (١١٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا تَتَّبِعُوا مِنَ المَيِّتَةِ شَيْءٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. رواه ابن وهب في «مسنده»، عن زمعة بن صالح^(١)، عن أبي الزبير^(٢)، عن جابر مرفوعاً.

(١) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص ٢١٧ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٠٣٥) ترجمة: زَمْعَةُ:

«زَمْعَةُ، بسكون الميم، ابن صالح الجَنْدِي، بفتح الجيم والنون، اليماني، نزيل مكة، أبو وهب، ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون، من السادسة. م مدت س ق» اهـ.

(٢) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٦ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٦٢٩١) ترجمة: محمد بن مسلم بن تدرس:

«٦٢٩١ - محمد بن مسلم بن تَدْرُس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين. ع» اهـ.

وزمعة فيه مقال؛ كذا في «نصب الراية» (١/ ١٢٢).

قلت: ومن طريق ابن وهب أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٧١) بهذا السند، عن جابر قال:

بينما أنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه ناس، فقالوا: يا رسول الله! إن سفينة لنا انكسرت، وإنا وجدنا ناقة سمينة ميتة، فأردنا أن ندهن بها سفينتنا، وإنما هي عود وهي على الماء، فقال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: زمعة هذا قال الحافظ في «التقريب»^(١) وفي «التلخيص» (١/ ٢٩٧): «ضعيف».

الأخرى: عنعنة أبي الزبير، فإنه كان مدلسًا.

بين الألباني رحمه الله ما وهم فيه الشيخ سليمان حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (رحمهما الله)؛ فقال:

ومما سبق تعلم أن قول الشيخ سليمان حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله في حاشيته على «المقنع» (١/ ٢٠):

«رواه الدارقطني بإسناد جيد»؛ غير جيد، على أنني في شك كبير من عزوه

(١) انظر: «التقريب» (ص ٢١٧/ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٠٣٥) ترجمة: زمعة.

للدارقطني، فإني لم أره في «سننه»، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه، ولم أجد من عزاه إليه غير الشيخ هذا، وابن الجوزي لما أورده في «التحقيق» (١ / ١٥) لم يعزه لأحد مطلقاً، بل قال:

«رواه أصحابنا من حديث جابر».

ولو كان عند الدارقطني لعزاه إليه؛ كما هي عادته، وإنما عزاه الموفق بن قدامة في «المغني» (١ / ٦٧) لأبي بكر الشافعي بإسناده، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال:

«وإسناده حسن».

وقال الحافظ في «التلخيص» (١ / ٢٩٧) بعد أن ذكره من طريق زمعة: «رواه أبو بكر الشافعي في «فوائده» من طريق أخرى، قال الشيخ الموفق: إسناده حسن».

قلت: قد علمت مما نقلته، عن الموفق أنه من طريق أبي الزبير أيضاً، عن جابر، وعلمت علته مما بيننا، فالإسناد ضعيف على كل حال.

وقد راجعت «فوائد» أبي بكر الشافعي رواية ابن غيلان عنه، فلم أجد الحديث فيه، لكن في النسخة نقص هو الجزء الأول، وأوراق من أجزاء أخرى، كما راجعت من حديثه أجزاء أخرى، فلم أعره عليه، والله أعلم.

وإنما صح الحديث بلفظ:

«لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ».

وفي ثبوته خلاف كبير بين العلماء، لكن الراجح عندنا صحته، كما حققناه في كتابنا «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ٣٨).

والفرق بينه وبين هذا الحديث الضعيف واضح، وهو أنه خاص بالإهاب - وهو الجلد قبل الدبغ - والعصب؛ فلا يصح الانتفاع بهما إلا بعد دبغهما؛ لقوله ﷺ:

«كُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ».

وهذا عام يشمل الشعر والصوف والعظم والقرن ونحو ذلك، وليس هناك ما يدل على عدم الانتفاع بها إلا هذا الحديث الضعيف، ولا تقوم به حجة، والأصل الإباحة، فلا ينقل منها إلا بنقل صحيح، وهو معدوم.

نبه الألباني رحمه الله على أمر؛ فقال:

(تنبيه): كنت قد أعللت الحديث بضعف زمعة بن صالح، وعنينة أبي الزبير، وبأنه مخالف للحديث الضعيف المخرج في «الإرواء»، ثم وجدت تصريح أبي الزبير بالسماع في مطبوعة جديدة قيّمة من آثار السلف، ووجدت له شاهداً قوياً من حديث عبد الله بن عكيم بهذا اللفظ كنت قد خرجته في «الإرواء»، فأعدت النظر في إسناده، فتأكدت من صحته، فأخرجته مع حديث أبي الزبير في «الصحيحة» (٣١٣٣) (١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٣٨-٢٤٠).

الحادي والعشرون

وهم الإمام البوصيري رحمته الله

□ في الحديث رقم (١١٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«عند اتّخاذِ الأغنياءِ الدّجاجَ؛ يأذنُ اللهُ بهلاكِ القرئى».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن ماجه (٤٨/٢)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٧٦/١/٢)، وعنه ابن عساكر (١٢/٢٣٨/١) من طريق عثمان بن عبد الرحمن (زاد ابن الأعرابي: الحراني): ثنا علي بن عروة^(١)، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأغنياء باتّخاذِ الغنم، وأمر الفقراء باتّخاذِ الدجاج، وقال:... (فذكره).

قال السندي في «حاشيته على ابن ماجه»:

«وفي «الزوائد»: في إسناده علي بن عروة تركوه. وقال ابن حبان: يضع الحديث. وعثمان بن عبد الرحمن مجهول. والمتن ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذّهبي في «الميزان»: وكذبه صالح جزرة وغيره؛ لأنه

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣-طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٧٧١) ترجمة: علي بن عروة:

«علي بن عروة القرشي، الدمشقي، متروك، من الثامنة. ق» اهـ.

روى هذا الحديث».

بَيِّنَ الْأَبْنَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُمْ الْإِمَامُ الْبُوصَيْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

قلت: وقول البوصيري في «الزوائد»: إن عثمان بن عبد الرحمن مجهول، ليس كذلك، بل هو معروف، وهو الحراني؛ كما صرح به ابن الأعرابي في روايته، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»: «صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وُضِعَّ بسبب ذلك، حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين» (١) «..» (٢) اهـ.

(١) قلت: قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تهذيب التهذيب» (٧/١٣٤- الطبعة الهندية) ترجمة رقم (٢٨٠): «عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو هاشم المكتب المعروف بالطرائفي مولى بني تميم..»
وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تقريب التهذيب» (ص ٣٨٥- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٤٩٤): «عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، المعروف بالطرائفي، صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين. د س ق.»
ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الترجمة رقم (٤٤٩٦): «عثمان بن عبد الرحمن، مجهول، من السادسة. مد.»
وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التي تليها رقم (٤٤٩٧): «عثمان بن عبد الرحمن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، يحتمل أن يكون الطرائفي، وإلا فمجهول، من التاسعة. ق.»

فلعل الحافظ البوصيري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختلط عليه في «الزوائد» للتوافق بين الأسماء، والله أعلم.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٤٠-٢٤١).

الثاني والعشرون

تصويب للحافظ العراقي رحمته اللهتصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٢٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا لَهُ تَوْبَةٌ؛ إِلَّا صَاحِبَ سُوءِ الْخُلُقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْ ذَنْبٍ؛
إِلَّا عَادَ فِي شَرِّ مِنْهُ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١١٤)،
والأصبهاني في «الترغيب» (١/١٥١) من طريق عمرو بن جميع^(١)، عن يحيى
بن سعيد الأنصاري، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٥٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(٦٠٠٦) ترجمة: عمرو بن جميع:

«عمرو بن جميع، عن الأعمش وغيره، يكنى أبا المنذر، وقيل: كنيته أبو عثمان، كوفي، وكان
على قضاء حلوان.

كذبه ابن معين. وقال الدارقطني وجماعة: متروك. وقال ابن عدي: كان يُتهم بالوضع. وقال
البخاري: منكر الحديث..» اهـ.

وقال الطبراني:

«لم يروه عن يحيى إلا عمرو، ولا يُروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع، فإن عمرًا هذا؛ قال النقاش:

«أحاديثه موضوعة، وكذبه يحيى بن معين».

وقال ابن عدي:

«كان يتهم بالوضع».

صَوَّب الألباني رحمته الله ما ذكره الحافظ العراقي رحمته الله في «تخريج الإحياء»؛

فقال:

ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء»^(١) (٣/ ٤٥) بعد

أن عزاه للطبراني: «وإسناده ضعيف» قصور؛ إلا أن يُلاحظ أن الموضوع من أنواع الضعيف؛ كما هو مقرر في المصطلح.

وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥):

«رواه الطبراني في «الصغير»، وفيه عمرو بن جميع، وهو كذاب».

(١) قلت: هناك جمع من الأحاديث التي أوردها الغزالي في «الإحياء» جازمًا نسبتها إلى النبي

ﷺ، كما تتبعه السبكي في كتابه «الطبقات» (٤/ ١٦٢) في (فصل الأحاديث التي لم يجد لها

إسنادًا مما وقع في الإحياء)، كذلك الحافظ العراقي في تخريجه لكتاب «الإحياء»؛ وذكر بعضًا

منها الشيخ الألباني رحمته الله في «الضعيفة»، ولينظر على سبيل المثال لا الحصر الجزء الأول من

«الضعيفة» الأحاديث من ١٠٠ إلى ١٢٦.

واعترض الألباني رحمته الله على الحافظ السيوطي رحمته الله بإيراده هذا الحديث

في «الجامع»؛ فقال:

والحديث أورده الحافظ السيوطي في «الجامع» برواية أبي الفتح

الصابوني في «الأربعين»، عن عائشة، ويُعترض عليه من وجهين:

الأول: إيراده فيه مع أنه ليس على شرطه (١) لتفرد الكذاب به!

الآخر: اقتصراره في العزو على الصابوني، فأوهم أنه ليس عند من هو أشهر

منه!

وصوب الألباني رحمته الله تصويباً آخر للحافظ العراقي؛ فقال:

ثم إن الحديث أورده العراقي شاهداً للحديث الذي قبله (٢)، وليس

(١) قلت: قد حشئ الحافظ السيوطي رحمته الله كتابه «الجامع الصغير» بالأحاديث الموضوعة كما تتبعها غير واحد من أهل العلم، وبخاصة الشيخ الألباني رحمته الله في «صحيح الجامع الصغير وضعيفه»، وقد خالف فيه شرطه، حيث اشترط أن يصون كتابه عن كذاب أو وضاع، ومن بين الأحاديث التي ذكرها - لا على سبيل الحصر - في «جامعه» ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة. وقال الألباني رحمته الله في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٥١): «موضوع».

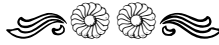
ولذا قال الألباني رحمته الله «الضعيفة» (١/ ٢٥١): «... وما جاءهم ذلك إلا من حسن ظنهم بعلم السيوطي، وعدم معرفتهم بما في «الجامع الصغير» من الأحاديث الموضوعة التي نص هو بنفسه في غير «الجامع» على وضع بعضها... فكن امرءاً لا يعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال» اهـ.

(٢) الإشارة هنا للحديث رقم (١٢٥) من «السلسلة الضعيفة»: «سوء الخلق ذنب لا يغفر، وسوء الظن خطيئة تفوح».

بصواب؛ لأمرين:

الأول: أنه ليس فيه أن سوء الخلق ذنب لا يغفر.

الثاني: أنه ليس فيه: «وسوء الظن خطيئة تفوح» وهو تمام الحديث قبله»^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٤٨-٢٤٩).

الثالث والعشرون

تصويب للعجلوني رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٣٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِذَا سَمِعْتُمْ بِجَبَلٍ زَالَ عَنْ مَكَانِهِ؛ فَصَدَّقُوا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِرَجُلٍ تَغَيَّرَ عَنْ خُلُقِهِ؛ فَلَا تُصَدِّقُوا بِهِ، وَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَىٰ مَا جَبَلَ عَلَيْهِ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه أحمد (٤٤٣/٦) من طريق الزهري (١) أن أبا الدرداء قال: «بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نتذاكر ما يكون؛ إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ...»
الحديث.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/٢٦٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٦٩٥) ترجمة: محمد بن مسلم الزهري:

«ع: محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة، كان يدلس في النادر» اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٦- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٦٢٩٦) ترجمة: محمد بن مسلم:

«محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رءوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل: قبل ذلك بسنة أو ستين. ع» اهـ.

وهذا إسناد منقطع.

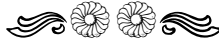
وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٩٦ / ٧)، وتبعه المناوي في «شرح الجامع الصغير»، فقال:

«قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن الزهري لم يدرك أبا الدرداء. وقال السخاوي: حديث منقطع. وبه يُعرف ما في رمز المؤلف لصحته.»

صَوَّبَ الألباني رحمته الله ما وقع فيه العجلوني رحمته الله من خطأ؛ فقال:

قلت: وكان الشيخ العجلوني اغترَّ بالرمز المشار إليه، فإنه قال في «الكشف» (٨٧ / ١): «رواه أحمد بسند صحيح»!

ومن عجيب أمره أنه ذكره في موضع آخر (٨٢ / ١) برواية أحمد، وسكت عليه فلم يصححه، ثم أورده في مكان ثالث (٢٥٩ / ١)، ونقل عن «المقاصد» أنه منقطع! وهذا من الأدلة الكثيرة على أن العجلوني مقلد ناقل! (١) اهـ.



الرابع والعشرون

وهم الإمام النووي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٣٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا، فَعَطَسَ عِنْدَهُ؛ فَهُوَ حَقٌّ».

قال الألباني رحمته الله:

«باطل. أخرجه تمام في «الفوائد» (٢ / ١٤٨)، وكذا الترمذي الحكيم، وأبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وابن شاهين من طريق بقية، عن معاوية بن يحيى^(١)، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٧ / ٣) من طريق ابن شاهين، ثم قال:

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٥١ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨١٤٢) ترجمة: معاوية بن يحيى:

«معاوية بن يحيى، أبو روح الصديقي الدمشقي... قال البخاري: روى عن الزهري أحاديث مستقيمة، كأنها من كتاب، فروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق الرازي أحاديث منكرة، كأنها من حفظه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: أحاديثه كلها مقلوبة. وقال الدارقطني وغيره: ضعيف. وقال ابن حبان: كان يسرق الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه..» اهـ.

«باطل، تفرد به معاوية، وليس بشيء؛ وتابعه عبد الله بن جعفر المدني أبو علي، عن أبي الزناد. وعبد الله مَتْرُوكٌ».

وتعقبه السُّيُوطِي فِي «الَلَّالِي» (٢/٢٨٦) بِأَحَادِيثٍ أوردَهَا؛ بَعْضُهَا مرفُوعَةٌ، وَبَعْضُهَا موقُوفَةٌ، ثُمَّ إنَّ بَعْضُهَا فِي فَضْلِ العَطَّاسِ مطلقًا، فلا يَصْلُحُ شَاهِدًا لو صَحَّ.

بَيِّنِ الأَلْبَانِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَهُم النُّووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

وَأَمَّا قَوْلُ النُّووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «فَتَاوِيهِ» (ص ٣٦-٣٧) بَعْدَ أَنْ عَزَاهُ لِأَبِي يَعْلَى:

«إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ حَسَنٌ، كُلُّ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ مُتَقِنُونَ؛ إِلَّا بَقِيَّةَ بَنِ الوَلِيدِ؛ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَأَكْثَرُ الحِفَافِ وَالْأُئِمَّةِ يَحْتَجُّونَ بِرِوَايَتِهِ، عَنِ الشَّامِيِّينَ، وَهُوَ يَرُوي هَذَا الحَدِيثَ، عَنِ مَعَاوِيَةَ بَنِ يَحْيَى الشَّامِي».

قُلْتُ: فَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَإِنَّ بَقِيَّةَ مَعْرُوفٍ بِالتَّدْلِيلِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ مَعَاوِيَةَ مَعْنَعًا، وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ:

«إِذَا قَالَ: «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا»؛ فَهُوَ ثِقَّةٌ».

وَقَالَ غَيْرٌ وَاحِدٌ:

«كَانَ مَدْلَسًا، فَإِذَا قَالَ: (عَنْ)؛ فَلَيْسَ بِحِجَّةٍ».

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو مَسْهَرٍ:

«أَحَادِيثُ بَقِيَّةٍ لَيْسَتْ نَقِيَّةً، فَكُنْ مِنْهَا عَلِيًّا تَقِيَّةً».

ذكره الذَّهَبِيُّ، ثم قال:

«وبقية ذو غرائب ومناكير».

أقول: هذا لبيان حال بقية، وإلا فالظاهر من كلام السُّيُوطِيِّ في «اللاآلئ» أنه لم يتفرد به عن معاوية. فعلة الحَدِيثِ هو معاوية هذا، فإنه ضعيف جداً.

قال ابن معين:

«هالك، ليس بشيء»

وقال أبو حاتم:

«ضعيف، في حديثه إنكار».

وقال النَّسَائِيُّ:

«ليس بثقة».

وقال الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ:

«يروى عنه الهقل بن زياد، عن الزهري أحاديث منكرة شبيهة بالموضوعة».

وقال السَّاجِي:

«ضعيف الحَدِيثِ جداً».

وهكذا باقي أقوال الأئمة كلها متفقة على تضعيفه، ليس فيهم مَنْ وثَّقه،

فانظر كيف انصرف النووي عن علة الحَدِيثِ الحقيقية، وأخذ يدافع عن بقية،

مع أنه لم يحمل عليه في هذا الحديث أحد! فلولا أن النووي رحمته الله وهم؛ لما جاز له أن يصف يحيى هذا بالثقة والإتقان، وقد علم أنه متفق على تضعيفه!

أورد الألباني رحمته الله أحكام الأئمة على الحديث في معرض رده على من يحاول إنقاذ إسناد الحديث من الوضع إلى الضعف أو الحسن؛ فقال:

والحديث رواه البيهقي أيضًا، وقال: إنه منكر، كما في «شرح المُنَاوي»، وقال الهَيْثَمِي في «المجمع» (٥٩ / ٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وقال: لا يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد، وأبو يعلى، وفيه معاوية بن يحيى الصديقي، وهو ضعيف».

وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٤٢ / ٢):

«سألت أبي عن حديث رواه داود بن رشيد، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد....، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من حدث بحديث، فعطس عنده؛ فهو حق»؟ قال أبي: هذا حديث كذب».

فبعد شهادة مثل هذا الإمام النقاد أنه حديث كذب، فما يفيد المتساهلين محاولتهم إنقاذ إسناد هذا الحديث من الوضع إلى الضعف أو الحسن؛ لأنها محاولات لا تتفق مع قواعد الحديث في شيء، وما أحسن ما قاله المحقق ابن القيم رحمته الله فيما نقله عنه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٦-١٠٧):

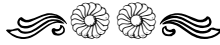
«وهذا الحديث؛ وإن صحَّ بعض الناس سنده؛ فالحس يشهد بوضعه؛

لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يُحکم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عنده بشهادة رجل؛ لم يحکم بصدقه».

وتعقبه هو والزرکشي من قبل وغيرهما بقولهم:

«إن إسناده إذا صح، ولم يكن في العقل ما يأباه؛ وجب تلقّيه بالقبول».

قلت: أتى لإسناده الصحة، وفيه من اتفقوا على ضعفه، ويشهد الإمام أبو حاتم بأن حديثه هذا كذب؟! ثم العقل يأباه؛ كما بينه ابن القيم فيما سبق، ولو صح هذا الحديث؛ لكان يمكن الحكم على كل حديث نبوي عطس عنده بأنه حق وصدق، ولو كان عند أئمة الحديث زورًا وكذبًا؟! وهذا ما لا يقوله فيما أظن أحدًا^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٦١-٢٦٤).

الخامس والعشرون

وهم الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُوهم الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (١٣٩) من «السَّلسِلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«أَشَقَى الْأَشْقِيَاءِ: مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«موضوع. أخرجه الحَاكِمِ (٣٢٢/٤)، والبيهقي في «السنن» (١٣/٧)، والطبراني في «الأوسط» (٢/٢٩٤ / ١/٩٤٢٣) من طريق خالد بن يزيد بن عبد الرحمن^(١) بن أبي مالك الدمشقي، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي

(١) قال الذهبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «ميزان الاعتدال» (١/٥٩٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٢٣٦٧) ترجمة: خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي:

«ق: خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي. عن أبيه، وأبي رَوْقِ الهَمْدَانِي، وجماعة. وعنه: سليمان ابن بنت شُرْحَبِيل، وهشام بن خالد.

وهاه ابن معين، وقال أحمد: ليس بشيء. وقال النسائي: غير ثقة. وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن عدي، عن ابن أبي عصمة، عن أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول:

خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء. وقال ابن أبي الحواري: سمعت ابن معين يقول:

سعيد الخدري مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد».

قلت: وهو ضعيف متهم، ولكنه لم يتفرد به، كما يأتي قريباً.

ذكر الألباني رحمه الله ما وهم فيه الحَاكِمِ وَالذَّهَبِيِّ (رحمهما الله)؛ فقال:

وقال الحَاكِمِ:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

قلت: وهذا من أوامهما الفاحشة؛ فإن خالدًا هذا قال أَحْمَدُ:

«ليس بشيء». وقال ابن أبي الحواري:

«سمعت ابن معين يقول: بالشَّامِ كتاب ينبغي أن يُدفن، كتاب الديات

لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب عليّ أبيه حتى كذب عليّ

الصحابة».

بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن: تفسير الكلبي، عن أبي صالح، وبالشَّامِ كتاب ينبغي أن يدفن:

كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب عليّ أبيه حتى كذب عليّ

الصحابة. قال أحمد بن أبي الحواري: سمعتُ هذا الكتاب من خالد، ثم أعطيته للعطار،

فأعطى للناس فيه حوائج. وقال دحيم: صاحب فتيا. وقال أحمد بن صالح، وأبو زرعة

الدمشقي: ثقة.

ولد سنة خمس ومائة، وعاش ثمانين سنة.. اهـ.

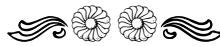
قال أحمد بن أبي الحواري:

«سمعت هذا الكتاب عن خالد، ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه حوائج!» ذكره الذَّهَبِيُّ في «الميزان».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٢/٣٥٩):

«سئل أبي عن خالد هذا؟ فقال: يروي أحاديث مناكير»..^(١) اهـ.

قلت: والحديث له متابعات وشواهد مما لا يفرح بها، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ومع إبطال أبي حاتم إياه، كما نقله عنه ابنه رحمته الله في «العلل» (٢/٢٧٨).



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٦٦-٢٦٧).

السادس والعشرون

تصويب للشيخ مُلا علي القاري رحمته الله (١)

□ في الحديث رقم (١٤٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوَاغُونَ».

(١) «علي بن سلطان بن محمد نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها» اهـ.

«القاري بدأ حياته العلمية منذ وقت مبكر، فدرس على علماء هراة مسقط رأسه، فأخذ عنهم بعض العلوم الإسلامية، ثم رحل إلى مكة المكرمة فطاب له المقام بها واستوطنها فأخذ عن علمائها، ومن قدم إلى مكة من أهل العلم، مما كان له الأثر الكبير على سعة اطلاعه، وتنوع ثقافته وكثرة مؤلفاته، ونبغ في العلوم النقلية والعقلية.

ومن العلوم التي اهتم بها القاري علم العقيدة، فقد أولاها عنايته الخاصة، ولكن لم تتمحض دراسته لتلك المسائل على المنهج السلفي الصافي، بل إنه مضطرب في تلك المسائل بين السلفية، والماتريدية، والأشعرية، والمفوضة، فنجده في بعض المسائل يؤيد المذهب السلفي ويقرره ويدافع عن أعلام المنهج السلفي، ونجده في البعض الآخر يؤيد مذهب الأشاعرة والماتريدية وينافح عنهم ويلوي أعناق النصوص لأجل مذاهبهم، وفي بعض المسائل يؤيد مذهب أهل التفويض لظنه أنهم يمثلون منهج السلف، هذا من حيث العموم» اهـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (١٢/٥)، وانظر: «ملا علي القاري آراؤه الاعتقادية في الإلهيات عرض ونقد» رسالة ماجستير لمساعد المطرفي (٢/٦٣٤).

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٦٢- من ترتيب المسند)؛ قال: حدثنا همام، عن فرقد السَّبْخِي^(١)، عن يزيد بن عبد الله الشَّخِير، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكذا أخرجه ابن ماجه (٦/٢)، وأحمد (٢/ ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٥)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/ ٧٨) من طرق، عن همام به. وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير فرقد هذا، وهو أحد زهاد البصرة. قال أبو حاتم:

«ليس بقوي في الحديث».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٤٥- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٣٣٣) ترجمة: فرقد السَّبْخِي:

«فَرَقْدُ السَّبْخِي، أبو يعقوب، أحد زهاد البصرة... قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال ابن معين: ثقة. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أيضاً: هو والدارقطني ضعيف. وروى محمد بن حميد: حدثنا جرير، عن مغيرة، قال: أول من دلنا على إبراهيم فرقد السَّبْخِي، وكان حائكاً، وكان من نصارى أرمينية. وقال حماد بن يزيد: ذكر فرقد عند أيوب، فقال: لم يكن بصاحب حديث. وقال يحيى القطان: ما يعجبني الرواية عن فرقد... اهـ.

وقال البخاري:

«في حديثه مناكير».

كذا في «الميزان»^(١)، ثم ساق له من مناكيره أحاديث هذا أولها! ولهذا أورده ابن الجوزي في «العلل»، وقال:

«لا يصح».

وللحديث طريق آخرى رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٧٨) من طريق يحيى بن سلام، عن عثمان بن مقسم، عن نعيم بن المجرم، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«أكذب الكاذبين الصياغ».

ثم قال:

«قال أبي: هذا حديث كذب...».

وله طريق ثالث عن أبي هريرة، رواه ابن عدي (٢/٣١٦)، عن محمد بن يونس الكديمي: ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين: ثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به، وقال:

«والكديمي أظهر أمراً من أن يُحتاج أن يُبينَ ضَعْفُهُ».

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/٣٤٥ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٣٣٣) ترجمة:

فرقد السبخي، أبي يعقوب.

قلت: يشير بذلك إلى أنه كذاب وضاع.

وللحديث شاهد أخرجه ابن عدي (٢/٣١٥)، عن مُحَمَّد بن الوليد بن أبان: ثنا هذبة قال: ثنا همام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، وقال:

«وهذا عن أنس بهذا الإسناد باطل، وابن الوليد القلانسي يضع الحديث».

والحديث أورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٥) من الطريقتين الأولين.

ذكر الألباني رحمته الله تعليق ابن القيم رحمته الله على الحديث، وتعقب الشيخ القاري رحمته الله له في «موضوعاته» وصوبه؛ فقال:

وقال ابن القيم رحمته الله:

«الحس يرد هذا الحديث، فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم؛ كالرافضة، فإنهم أكذب خلق الله، الكهان، والطرقية، والمنجمون، وقد تأوله بعضهم على أن المراد بالصباغ الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزيينه، والصواغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهذا تكلف بارد لحديث باطل» (١).

(١) انظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ٤٠ - طبعة دار عالم الفوائد).

وقال الشيخ بكر أبو زيد رحمته الله في «التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث» (ص ١٧٨ - ط دار الهجرة):

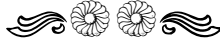
«ذم الصنائع المباحة:

قال ابن القيم رحمته الله تعالى: «وحديث ذم الحاكة، والأساكفة، والصواغين، أو صنعة الصنائع

وتعقبه الشَّيْخُ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧) بقوله:

«وهذا غريب منه، فإنَّ الحَدِيثَ بعينه رواه أَحْمَدُ، وابن ماجه، عن أبي هريرة؛ كما في «الجامع الصغير»..».

قلت: وهذا لا شيء، فبعد ثبوت ضعف سند الحَدِيثِ، لا مجال للرد به على من انتقده من حيث معناه، وإنما يصح مثل هذا التعقيب فيما لو صح سند الحَدِيثِ، وهيئات وهيئات! (١) اهـ.



المباحة؛ كَذِبٌ على رسول الله ﷺ، إذ لا يذم الله ورسوله الصنائع المباحة» انتهى.
وقال أيضًا: «ومن ذلك حديث: «أكذب الناس الصباغون والصواغون» والحس يرد هذا الحديث...»

وقد تأوله بعضهم على أن المراد بالصباغ: الذي يزيد في الحديث ألفاظًا تزينه، والصواغ: الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهذا تكلف بارد لتأويل حديث باطل». انتهى اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٧٤-٢٧٦).

السابع والعشرون

وهم ابن الجوزي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٤٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«لا يعاد المريض إلا بعد ثلاث».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٠٠/١/١ - ٣٦٤٧ - بترقيمي)،
عن نصر بن حماد^(١) أبي الحارث الوراق، عن روح بن جناح^(٢)، عن الزهري،
عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(٨٥٢٤) ترجمة: نصر بن حماد الوراق:

«نصر بن حماد الوراق، أبو الحارث. قال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال البخاري: يتكلمون
فيه. وذكر له ابن عدي مناكير... وقال فيه مسلم: ذاهب الحديث. وقال صالح جزرة: لا يكتب
حديثه. وقال عبد الله بن أحمد، عن ابن معين: كذاب» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢١١ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم
(١٩٦١) ترجمة: روح بن جناح:

«روح بن جناح الأموي مولاهم، أبو سعد الدمشقي، ضعيف اتهمه ابن حبان، من السابعة. ت
ق» اهـ.

«نفرّد به أبو الحارث الوراق».

قلت: وهذا سند لا يساوي شيئاً؛ أبو الحارث هذا قال ابن معين:
«كذاب».

وقال البخاري:

«يتكلمون فيه».

وروح متهم، ويأتي له حديث آخر قريباً.

ذكر الألباني رحمته الله ما وهم فيه ابن الجوزي رحمته الله؛ فقال:

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٠٥) من رواية ابن
عدي بسنده، عن نصر به، إلا أنه قال: «روح بن غطيف»^(١) بدل: «روح بن
جناح»، ثم قال ابن الجوزي ما ملخصه:
«لا يصح؛ روح متروك، وكذا نصر».

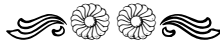
وقد تعقب ابن الجوزي السُّيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٤٠٣)، فقال:
«قلت: له شاهد».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٦-٥٧) طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٢٦٨٦) ترجمة: روح بن غُطَيْف:

«روح بن غُطَيْف. وهاه ابن مَعِين. وقال النسائي: متروك... اهـ».

ثم ساق الحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَهُ (١)، فلم يصنع شيئاً، لأنه حديث موضوع،
كما تقدم..» (٢) اهـ.



(١) حديث رقم (١٤٥) من «السلسلة الضعيفة»: «كان لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث». قال الألباني

رَحِمَهُ اللهُ: «موضوع».

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٧٧-٢٧٨).

الثامن والعشرون

وهم الحافظ ابن حبان رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٦٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«أحبوا العرب لثلاث؛ لأنني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤/ ٨٧)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٦١-١٦٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ١٢٢ / ١)، و«الأوسط»، وتمام في «الفوائد» (٢٢ / ١)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «صفة الجنة» (٣/ ٧٩ / ١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، والواحدي في «تفسيره» (١/ ٨١)، وابن عساكر (٦/ ٢٣٠ و٧/ ٣٤ / ١)، وكذا أبو بكر الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (ق ١/ ٦ - نسخة الإسكندرية)؛ كلهم من طريق العلاء بن عمرو الحنفي (١): ثنا يحيى بن يزيد

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١١٣ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٥٤٤٥) ترجمة: العلاء بن عمرو الحنفي الكوفي:

«العلاء بن عمرو الحنفي الكوفي. متروك. عن: أبي إسحاق الفزاري وسفيان الثوري. قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

الأشعري^(١): أنبأ ابن جريج^(٢)، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً.

وقال عبد الله بن عمر بن أبان: سمعت أنا والعلاء بن عمرو من رجل حديثاً عن سعيد بن مسلمة، فسألوا العلاء عنه بحضرتي فقال: حدثنا سعيد بن مسلمة.

العُقَيْلي: حدثنا مطين، حدثنا العلاء بن عمرو، حدثنا يحيى بن يزيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، مرفوعاً: «أحبوا العرب لثلاث؛ لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي». هذا موضوع. قال أبو حاتم: هذا كذب.

ابن خزيمة: حدثنا عمر بن حفص السيارى، حدثنا العلاء بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن سفیان، عن آدم بن علي، عن ابن عمر، قال: بينما النبي ﷺ جالس وعنده أبو بكر عليه عباة قد خللها على صدره بخلال، إذ نزل جبريل، فأقرأه من الله السلام، وقال: «ما لي أرى أبا بكر عليه عباة قد خللها؟ قال: يا جبريل، أنفق ماله عليّ، قال: فأقرأه من الله السلام، وقل له: يقول لك ربك: أراض أنت عني في فقرك أم ساخط؟» وذكر الحديث. وهو كذب اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١٤٨/٥ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (مكرر ٨٩٣٨) ترجمة: يحيى بن يزيد الأشعري:

«يحيى بن يزيد الأشعري. عن ابن جريج. كذا قال بعضهم، فصحف، وإنما هو بن يزيد. مرَّ اهـ. وقال رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١٠٨/٥ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٩٣٨) ترجمة: يحيى بن يزيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري:

«يحيى بن يزيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. عن ابن جريج، وأبيه. يكنى أبا بردة. قال أحمد ويحيى: ضعيف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال الدارقطني: ليس بالقوي..» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥٧٤/٢ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٤٩٦٦) ترجمة: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج:

«ع (صح): عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد المكي، أحد الأعلام الثقات. يدلّس، وهو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوّج نحوًا من سبعين امرأة نكاح المتعة، كان يرى الرخصة في ذلك. وكان فقيه أهل مكة في زمانه.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وله ثلاث علل:

الأولى: العلاء بن عمرو؛ قال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١):

«مُتْرُوكٌ، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال».

ثم ساق له هذا الحَدِيث من طريق العقيلي، ثم قال:

«هذا موضوع، قال أبو حاتم: هذا كذب».

ثم ساق له حديثاً آخر، ثم قال:

«وهو كذب».

وقال في «اللسان» (٢):

«وقال الأزدي: لا يكتب حديثه».

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديثُ موضوعة. كان ابن جريج لا يُبالي من أين يأخذها. يعني قوله: أُخبرت، وحُدِّثت عن فلان» اهـ.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/١١٣ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٥٤٤٥) ترجمة:

العلاء بن عمرو الحنفي الكوفي.

ترجم له الدكتور مبارك الهاجري - حفظه الله - في كتابه «الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات جمع ودراسة وتحليل» ترجمة رقم: (١٨٧) العلاء بن عمرو الحنفي الكوفي.

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٤/ نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند)

ترجمة رقم (٤٨٦) ترجمة: العلاء بن عمرو الحنفي الكوفي.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«ربما خالف».

وقال النسائي:

«ضعيف».

وقال صالح جزرة:

«لا بأس به».

وقال أبو حاتم:

«كتبت عنه، وما رأيت إلا خيراً».

قلت: لعل قول أبي حاتم هذا - وهو في «الجرح والتعديل»

(٣/ ١ / ٣٥٩) - قبل أن يطلع على روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا

يتفق في شيء مع تكذيبه لحديثه، كما نقله الذَّهَبِيُّ عنه، وهو في كتاب «العلل»

لابنه (٢ / ٣٧٥-٣٧٦) قال:

«سألت أبي عن حديث رواه العلاء بن عمرو الحنفي، (قلت: فذكره).

قال: فسمعت أبي يقول: هذا حديث كذب».

لكن قد يُقال: ما دام أن الحديث له علل كثيرة، فجائز أن تكون العلة عند

أبي حاتم في غير العلاء هذا. والله أعلم.

وقال في ترجمته من «اللسان»:

«وقال العقيلي بعد تخريجه: منكر، ضعيف المتن، لا أصل له».

وأقره الحافظ.

قلت: وليس في نسختنا من العقيلي قوله: «ضعيف المتن». والله أعلم.

صَوَّبَ الْأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ مَا وَقَعَ فِيهِ ابْنُ حَبَانَ مِنْ تَنَاقُضٍ؛ فَقَالَ:

وتوثق ابن حبان إياه مع قوله فيما نقله الذَّهَبِيُّ عنه: «لا يجوز الاحتجاج به بحال»؛ فيه تناقض ظاهر، فلعل التوثيق كان قبل الإطلاع على حقيقة أمره، والله أعلم، وقد يؤيده قول الهَيْثَمِيِّ في «المجمع» (٥٢/١٠) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه».

الثانية: يحيى بن يزيد، كذا وقع في هذه الرواية «يزيد»؛ قال الذَّهَبِيُّ:

«وهو تصحيف، وإنما هو: بُرَيْد (١)» (٢).

قلت: وكذلك وقع في «الضعفاء» للعقيلي، و«المعرفة» للحاكم، وهكذا

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/١٠٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٩٣٨) ترجمة:

يحيى بن بُرَيْد بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/١٤٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (مكرر ٨٩٣٨)

ترجمة: يحيى بن يزيد الأشعري.

أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١٢/١٣١)، وروى عن ابن معين أنه قال:

«ضعيف».

وعن ابن نمير قال:

«ما يسوى تمرّة!».

وعن أبي زرعة:

«منكر الحديث».

وعن أبيه؛ قال:

«ضعيف الحديث، ليس بالمتروك، يكتب حديثه».

قال في «اللسان»:

«وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء».

وقد تابعه عند الحَاكِمِ مُحَمَّدُ بنِ الفِضْلِ، وهو متهم؛ كما سبق في الحديث

(٢٦)، ثم قال الحَاكِمِ: «حديث يحيى بن يزيد، عن ابن جريج صحيح».

فتعقبه الذَّهَبِيُّ بقوله:

«بل يحيى ضعفه أَحْمَدُ وغيره، والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة،

وأما مُحَمَّدُ بنِ الفِضْلِ؛ فمتهم، وأظن الحديث موضوعاً».

وكذلك تعقبه الحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب»
(١ / ٥)، فقال:

«قلت: وليس كما قال، بل هو ضعيف؛ لأن يحيى بن يزيد بن أبي بردة
ضعيف عندهم، وكذلك راويه عنه: العلاء بن عمرو الحنفي».

الثالثة: عنعنة ابن جريج؛ فإنه كان مدلسًا، قال أحمد:

«بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة،
كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان».
كذا في «الميزان»^(١).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤١ / ٢) من طريق
العقيلي، ثم قال:

«قال العقيلي: منكر لا أصل له».

قال ابن الجوزي:

«يحيى يروي المقلوبات».

قال الشُّيُوطِي في «اللآليء» (١ / ٤٤٢):

«قلت: إنما أورده العقيلي في ترجمة العلاء بن عمرو على أنه من مناكيره،

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٧٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٤٩٦٦) ترجمة:

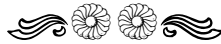
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

وكذا فعل صاحب «الميزان»..».

ثم ذكر توثيق ابن حبان وصالح جزرة للعلاء؛ متغافلاً عن قاعدة: (الجرح مقدم على التعديل)، وعن قول ابن حبان الآخر فيه: «لا يحل الاحتجاج به بحال»، وعن قول الحافظ العراقي: «ضعيف عندهم»؛ كما تقدم، ثم ذكر تصحيح الحاكم له^(١)، وما تعقبه الذهبي به، ثم تعقبه السيوطي بقوله: «وله شاهد».

قلت: ولكنه منكر باعتراف السيوطي نفسه، فلم يصنع شيئاً! وهو الآتي بعده.

والحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٧٦ - طبعة الخانجي) من طريق العقيلي، وأنه قال: لا أصل له. وأن ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات»، وأقرهما على ذلك^(٢) اهـ.



(١) قال الألباني رحمته الله عند هذا الموضوع في الهامش ما نصه: «وقد اغتر به الشيخ القاري، فقال في «موضوعاته» (ص ٦٣): «إنه حديث صحيح». فلا تغتر به أنت!» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٢٩٣-٢٩٨).

التاسع والعشرون

وهم الحافظ الهيثمي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٦٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِذَا ذَلَّتِ الْعَرَبُ؛ ذَلَّ الْإِسْلَامُ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٤٠)، وكذا أبو يعلى في «مسنده» (٣/٤٠٢/١٨٨١): حدثنا منصور بن أبي مزاحم: ثنا مُحَمَّد بن الخطاب^(١) [البصري]، عن علي بن زيد^(٢)، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/١٠٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٠٦٧) ترجمة: محمد بن الخطاب:

«محمد بن الخطاب بن جبير بن حية الثقفي، بصري. عن علي بن زيد بن جدعان، وبكر بن عبد الله. وعنه مسلم، وأبو سلمة المنقري، ومنصور بن أبي مزاحم. قال أبو حاتم: لا أعرفه. وقال الأزدي: منكر الحديث. قلت: له عن علي بن زيد، عن ابن المنكدر، عن جابر، مرفوعاً: «إذا ذلت العرب ذل الإسلام»..» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٠١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٧٣٤) ترجمة: علي بن زيد:

«علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو

مرفوعاً. وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٧٦)، فقال:

«سألت أبي عن حديث رواه منصور بن أبي مزاحم، فذكره؛ قال: فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل، ليس له أصل».

قلت: وله علتان:

الأولى: مُحَمَّد بن الخطاب، فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣/٢٤٦):

«سألت أبي عنه؟ فقال: لا أعرفه».

وفي «الميزان»:

«وقال الأزدي: منكر الحديث».

ثم ساق له هذا الحديث، يشير بذلك إلى أنه منكر، وأقره الحافظ في «اللسان»، وزاد عليه أن ابن الخطاب هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٣٩).

قلت: وتوثيق ابن حبان لا يعتمد عليه؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وبخاصة إذا خُولِفَ!

الأخرى: علي بن زيد، هو ابن جدعان، ضعيف، وقد مضى.

المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل: قبلها. بخ م ٤» اهـ.

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

وَأَمَّا قَوْلُ الْهَيْثَمِيِّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٠/٥٣):

«رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ؛ ضَعْفُهُ الْأَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ، وَوَثَقَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

فَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ جَدْعَانَ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ هُوَ ضَعِيفٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهُ تَعَلَّمَ خَطَأً قَوْلَ الْمُنَاوِيِّ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ»:

«قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْقُرْبِ»: صَحِيحٌ».

ثُمَّ نَقَلَ مَا ذَكَرْتَ عَنِ الْهَيْثَمِيِّ أَنْفَاءً، ثُمَّ قَالَ:

«وَرَمَزُ الْمَصْنُفِ لَضَعْفِهِ بَاطِلٌ»... يَعْنِي أَنَّهُ صَحِيحٌ.

ثُمَّ نَاقَضَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ فِي شَرْحِهِ الْآخَرَ: «التَّيْسِيرُ»، فَقَالَ:

«قَالَ الْعِرَاقِيُّ: صَحِيحٌ وَفِيهِ مَا فِيهِ!»

وَاعْتَرَفَ بِذَلِكَ السَّيِّدُ رَشِيدُ رِضَا، فَقَالَ فِي مَجَلَّةِ «الْمَنَارِ» (١٧/٩٢٠):

«رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ صَحِيحٍ».

ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَافِظَ الْعِرَاقِيَّ يَقُولُ فِي «مَحْجَةِ الْقُرْبِ فِي فَضْلِ الْعَرَبِ» (٥/٢)

- (١/٥) بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْلَى، عَنِ مَنْصُورِ بِهِ:

«وَمُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنُ جَبْرِ بْنِ حِيَةَ تَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي

قبله، وعلي بن زيد بن جدعان مختلف فيه، وقد أخرج له مسلم في المتابعات والشواهد».

وذكر في الباب المشار إليه أن مُحَمَّد بن الخطاب زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ذكرهم، ولا يخفى أن زوال جهالة العين لا يلزم منه زوال جهالة الحال، وعلي هذا فكلام الحافظ المذكور يدل على أن الحَدِيث ضعيف عنده للعلتين اللتين ذكرهما، فهذا التحقيق الذي ذكرته أنا يجعلني أشك في التصحيح الذي نقله المُنَاوي عن العِرَاقِي، والحق أنه ضعيف؛ كما رمز له السُّيُوطِي.

وذكر الألباني رحمته الله أن في معنى الحَدِيث ما يدل على بطلانه؛ فقال:

ولولا أن في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه، ذلك لأن الإسلام لا يرتبط عزه بالعرب فقط، بل قد يعزه الله بغيرهم من المؤمنين؛ كما وقع ذلك زمن الدولة العثمانية، ولا سيما في أوائل أمرها، فقد أعز الله بهم الإسلام، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا، ثم لما أخذوا يحدون عن الشريعة إلى القوانين الأوربية؛ يستبدلون الأدنى بالذي هو خير، تقلص سلطانهم عن تلك البلاد وغيرها، حتى لقد زال عن بلادهم أيضًا! فلم يبق فيها من المظاهر التي تدل على إسلامهم إلا الشيء اليسير! فذل بذلك المسلمون جميعًا بعد عزهم، ودخل الكفار بلادهم، واستذلوهم إلا قليلاً منها، وهذه وإن سلمت من استعمارهم إياها ظاهرًا، فهي تستعمرها بالخفاء، تحت ستار المشاريع الكثيرة، كالاقتصاد ونحوه! فثبت أن الإسلام يعز ويذل بعز أهله وذله، سواء كانوا عربًا أو عجمًا «ولا فضل لعربي على

أعجمي إلا بالتقوى»، فاللهم أعز المسلمين، وألهمهم الرجوع إلى كتابك وسنة نبيك، حتى تعز بهم الإسلام.

وذكر الألباني رحمته الله عقب ذلك ما لجنس العرب من أفضلية على سائر الأجناس^(١)؛ ونبه على عدم الافتخار بذلك لأنه من أمور الجاهلية التي أبطلها الإسلام؛ فقال:

بيد أن ذلك لا ينافي أن يكون جنس العرب أفضل من جنس سائر الأمم،

(١) من أراد مزيد بحث وتحقيق فقد حقق القول وفصل في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في

«مجموع الفتاوى»؛ وفي «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣٢٦-٣٣٠) فقال رحمته الله:

«إن الذي عليه أهل السنة والجماعة: اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم؛ عبرانيهم وسريانيهم، روميهم وفرسيهم وغيرهم، وأن قريش أفضل العرب، وأن بني هاشم أفضل قريش، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل بني هاشم، فهو أفضل الخلق نفساً وأفضلهم نسباً... ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها، ونحبهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حُبُّ الْعَرَبِ إِيمَانٌ، وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ»، ولا نقول بقول الشعوبية وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب، ولا يقرون بفضلهم، فإن قولهم بدعة وخلاف» انتهى.

قلت: والحديث الذي ذكره شيخ الإسلام رحمته الله أخرجه الحاكم في «المستدرک» حديث رقم (٦٩٩٨) وقال رحمته الله:

«صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ورده الذهبي رحمته الله.

وقال الألباني رحمته الله في «ضعيف الجامع» رقم (٢٦٨٣): «ضعيف».

وللحافظ العراقي رحمته الله في ذلك كتاب نافع وحقق القول في هذه المسألة في كتابه «محجة القرب إلى محبة العرب».

بل هذا هو الذي أوّمن به، وأعتقده، وأدين الله به - وإن كنت ألبانياً، فإني مسلم والله الحمد - ذلك لأن ما ذكرته من أفضلية جنس العرب هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، ويدل عليه مجموعة من الأحاديث الواردة في هذا الباب؛ منها قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ».

رواه أَحْمَدُ (٤/١٠٧)، والترمذي (٤/٣٩٢) وصححه، وأصله في «صحيح مسلم» (٧/٤٨)، وكذا البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ٦) من حديث واثلة بن الأسقع، وله شاهد عن العباس بن عبد المطلب عند الترمذي وصححه، وأَحْمَدُ، وآخر عن ابن عمر عند الْحَاكِمِ (٤/٨٦)، وصححه.

ولكن هذا ينبغي ألا يحمل العربي على الافتخار بجنسه؛ لأنه من أمور الجاهلية التي أبطلها نبينا مُحَمَّدٌ ﷺ على ما سبق بيانه، كما ينبغي أن لا نجهل السبب الذي به استحق العرب الأفضلية، وهو ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم، الأمر الذي أهّلهم لأن يكونوا حملة الدعوة الإسلامية إلى الأمم الأخرى، فإنه إذا عرف العربي هذا، وحافظ عليه؛ أمكنه أن يكون مثل سلفه؛ عضواً صالحاً في حمل الدعوة الإسلامية، أما إذا هو تجرد من ذلك؛ فليس له من الفضل شيء، بل الأعجمي الذي تخلّق بالأخلاق الإسلامية هو خير منه دون شك ولا ريب، إذ الفضل الحقيقي إنما هو اتباع ما بعث به مُحَمَّدٌ ﷺ

من الإيمان والعلم، فكل من كان فيه أمكن؛ كان أفضل، والفضل إنما هو بالأسماء المحددة في الكتاب والسنة، مثل: الإسلام، والإيمان، والبر، والتقوى، والعلم، والعمل الصالح، والإحسان، ونحو ذلك، لا بمجرد كون الإنسان عربياً أو أعجمياً؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وإلى هذا أشار صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

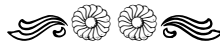
رواه مسلم.

ولهذا قال الشاعر العربي:

لسنا وإن أحسابنا كرمت يوماً على الأحساب نتكل
تبني كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا

وجملة القول: إن فضل العرب إنما هو لمزايا تحققت فيهم، فإذا ذهب بسبب إهمالهم لإسلامهم؛ ذهب فضلهم، ومن أخذ بها من الأعاجم كان خيراً منهم؛ «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

ومن هنا يظهر ضلال من يدعو إلى العروبة، وهو لا يتصف بشيء من خصائصها المفضلة، بل هو أوروبي قلباً وقالباً! (١) اهـ.



الثلاثون

تصويب للحافظ المنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٦٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«بَرَكَةُ الطَّعَامِ الوُضُوءُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥): حدثنا قيس، عن أبي

هاشم، عن زاذان، عن سلمان قال:

في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال: ...

فذكره.

وأخرجه أبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (٣٢٩/١)، وعنه البغوي في

«شرح السنة» (١/١٨٧/٣)، والحاكم (٤/١٠٦-١٠٧)، وأحمد (٤٤١/٥)

من طرق، عن قيس بن الربيع^(١) به. وقال أبو داود: «وهو ضعيف».

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٧- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٥٥٧٣) ترجمة قيس بن الربيع الأسدي:

«قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من

حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين. دت ق اهـ.

وقال المزي رحمته الله في «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥-٣٧ - طبعة بشار عواد معروف) ترجمة رقم (٤٩٠٣) ترجمة قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي:

«... وَقَالَ فراد أبو نوح، عن شعبة: ما أتينا شيخاً بالكوفة إلا وجدنا قيس بن الربيع قد سبقنا إليه، وكان يسمى قيساً الجوّال.

وَقَالَ حاتم بن الليث، عَن أَبِي الوليد الطياليسي: كان قيس بن الربيع ثقة، حسن الحديث، حدث عنه معاذ بن معاذ.

وَقَالَ محمد بن يحيى الذهلي: سمعت أبا الوليد يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث، هي أحب إلي من ستة آلاف دينار.

وَقَالَ عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً منك في قيس؟ قال: إنه والله كان ممن يخاف الله.

وَقَالَ سريج بن يونس: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما رأيت رجلاً بالكوفة أجود حديثاً من قيس بن الربيع.

وَقَالَ أحمد بن صالح: قلت لأبي نعيم: في نفسك من قيس بن الربيع شيء؟ قال: لا.

وَقَالَ عمرو بن علي: سمعت معاذ بن معاذ يحسن الشاء على قيس.

وَقَالَ أيضاً: قلت لأبي داود - و حَدَّثَنَا عن قيس بن الربيع بحديث - فقلت: تتحدث عن قيس؟ فرفع رأسه وقد احمر وجهه؟ فقال: نعم. وددت أنها كانت أكثر.

وَقَالَ حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: قيس ابن الربيع أي شيء ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكرة.

وَقَالَ أبو بكر المروزي: سألته يعني أحمد بن حنبل عن قيس بن الربيع، فليته. قلت: أليس قد روى عن شعبة؟ قال: بلى، وَقَالَ: كان وكيع إذا ذكر قيس بن الربيع، قال: الله المستعان!!

وَقَالَ عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن قيس بن الربيع؟ فقال: قال عفان: أتيناها فكان يحدّثنا، فكان ربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور.

وَقَالَ في موضع آخر عن يحيى: حبان، ومندل: فيهما ضعف، وهما أحب إلي من قيس.

وَقَالَ أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث

وقال الترمذي:

«لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث».

بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور.
 وَقَالَ عثمان بن سعيد الدارمي، وأبو يَعْلَى الموصلي عن يحيى بن مَعِين: ليس بشيء.
 وَقَالَ أبو بكر بن أَبِي خَيْثَمَةَ، عن يحيى بن مَعِين: ليس حديثه بشيء.
 وَقَالَ مرة أخرى: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً.
 وَقَالَ أبو عُبَيْد الأَجْرِيُّ، عَنْ أَبِي داود: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: قيس بن الربيع ليس بشيء. قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: ولي قيس بن الربيع فلم يحمد. قال أبو داود: ما خرجت له إلا ثلاثة أحاديث. سمعت أبا داود يقول: حدث بأحاديث عن منصور هي أحاديث عبيدة، وأحاديث عن المغيرة هي أحاديث فراس.
 وَقَالَ عمرو بن علي: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن قيس بن الربيع، وكان عبد الرحمن حَدَّثَنَا عنه قبل ذلك ثم تركه.
 وَقَالَ أبو حاتم: كان عفان يروي عن قيس ويتكلم فيه، ف قيل له: تتكلم فيه؟ فقال: قدمت عليه، فقال: حَدَّثَنَا الشيباني، عن الشعبي، فيقول له رجل: ومغيرة؟ فيقول: ومغيرة، فقال له: وأبو حصين؟ فقال: وأبو حصين!!» اهـ.

وقال محققه في هامش تعليقه على ترجمة قيس بن الربيع:

«وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: اختلف فيه أئمتنا، فأما شعبة فحسن القول فيه وحث عليه، وضعفه وكيع، وأما ابن المبارك ففجع القول فيه وقال: قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين، وتتبعها فرأيت صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه، وامتنحن بآبن سوء، فكان يُدخل عليه الحديث... فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظر إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه، وكل من وهَّاه منهم فكان ذلك لما علموا ما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره..» اهـ.

وقال الحَاكِم:

«تفرّد به قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، وانفراده على علو محله أكثر من أن يمكن تركه في هذا الكتاب».

وتعقّبهُ الذّهبي بقوله:

«قلت: مع ضعف قيس فيه إرسال».

قلت: ولم يتبين لي الإرسال الذي أشار إليه، فإن قيسًا قد صرح بالتحديث عن أبي هاشم، وهذا من الرواة عن زاذان، وقيل لابن معين: ما تقول في زاذان؟ روى عن سلمان؟ قال: نعم، روى عن سلمان وغيره، وهو ثبت في سلمان».

فعله الحديث قيس هذا، وبه أعلمه كل من ذكرنا وغيرهم، ففي «تهذيب السنن» لابن القيم (٥/٢٩٧/٢٩٨): أن مَهَنَّا سأل الإمام أحمد، عن هذا الحديث، فقال:

«هو منكر، ما حدّث به إلا قيس بن الربيع».

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٠)، فقال:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث منكر، لو كان هذا الحديث صحيحًا؛ كان حديثًا. ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة، عن أبي هاشم».

قلت: وعمرو بن خالد هذا كذاب، فإن كان الحديث حديثه؛ فهو موضوع. والله أعلم.

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمُنْذِرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَوَّبَهُ؛ فَقَالَ:

وأما قول المُنْذِرِيِّ في «الترغيب» (٣/ ١٢٩) بعد أن ساق كلام الترمذي في قيس بن الربيع:

«قيس بن الربيع صدوق، وفيه كلام لسوء حفظه، لا يخرج الإسناد عن حد الحسن».

قلت: وهذا كلام مردود بشهادة أولئك الفحول من الأئمة الذين خرجوه وضعفوه، فهم أدري بالحديث، وأعلم من المُنْذِرِيِّ، والمُنْذِرِيُّ يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين، وهو يشبه في هذا ابن حبان والحاكم من القدامى، والسُّيُوطِيُّ ونحوه من المتأخرين.

وفي الباب حديث آخر ولكنه منكر، تقدم برقم (١١٧).

ثم قال المُنْذِرِيُّ:

«وقد كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام، قال البيهقي: وكذلك مالك بن أنس كرهه، وكذلك صاحبنا الشافعي استحب تركه، واحتج بالحديث. يعني حديث ابن عباس قال:

«كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ، فَأَتَى بِالطَّعَامِ، فَقِيلَ: أَلَا تَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: لَمْ أُصَلِّ فَأَتَوَضَّأُ».

رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي؛ بنحوه، إلا أنهما قالوا:

«إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ».

قلت: فهذا دليل آخر على ضعف الحديث، وهو ذهاب هؤلاء الأئمة الفقهاء إلى خلافه، ومعهم ظاهر هذا الحديث الصحيح.

وقد تأول بعضهم الوضوء في هذا الحديث بمعنى غسل اليدين فقط، وهو معنى غير معروف في كلام النبي ﷺ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١/٥٦)، فلو صح هذا الحديث لكان دليلاً ظاهراً على استحباب الوضوء قبل الطعام وبعده، ولما جاز تأويله.

هذا، واختلف العلماء في مشروعية غسل اليدين قبل الطعام على قولين، منهم من استحبه، ومنهم من لم يستحبه، ومن هؤلاء سفيان الثوري، فقد ذكر أبو داود عنه أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام؛ قال ابن القيم:

«والقولان هما في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أنه لا يُستحب».

قلت: وينبغي تقييد هذا بما إذا لم يكن على اليدين من الأوساخ ما يستدعي غسلهما، وإلا فالغسل والحالة هذه لا مُسَوِّغٌ للتوقف عن القول بمشروعيته، وعليه يُحمل ما رواه الخلال عن أبي بكر المروزي قال:

«رأيت أبا عبد الله (يعني: الإمام أحمد) يغسل يديه قبل الطعام وبعده،

وإن كان على وضوء».

والخلاصة: أن الغسل المذكور ليس من الأمور التعبدية؛ لعدم صحة الحديث به، بل هو معقول المعنى، فحيث وجد المعنى شرع، وإلا فلا (١) «(٢) اهـ.

(١) وفي كتاب ابن مفلح المقدسي الحنبلي رحمته الله «الآداب الشرعية» (٣/٢١٢-٢١٤) ط مؤسسة الرسالة) ذكر رحمته الله جملة من الآداب، ومنها: (فصل في استحباب غسل اليدين قبل الطعام وبعده) استناداً على حديث الترجمة، وقال رحمته الله:

«يُستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده... وقال مالك: لا يستحب غسل اليد للطعام إلا أن يكون على اليد أولاً قَدْرٌ، أو يبقى عليها بعد الفراغ رائحة. وذكر في «شرح مسلم» أن للعلماء في استحباب ذلك قبل الطعام وبعده أقوالاً، ثم ذكر الأظهر تفصيلاً، وهو معنى كلام مالك. وقد روى قيس بن الربيع -وقد ضعفه جماعة ووثقه آخرون- وذكر الحديث... وعن أنس مرفوعاً: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْثُرَ خَيْرَ بَيْتِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤَهُ وَإِذَا رَفَعَ» إسناده ضعيف رواه ابن ماجه (٣٢٦٠) وغيره...

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الخلاء، فُقُرِّبَ إليه الطعامُ فقالوا: ألا نأتيك بوضوءٍ، قال: «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة» رواه جماعة منهم الترمذي وحسنه، والبيهقي وصححه.

وذكر الشيخ تقي الدين: أن هذا ينفي وجوب الوضوء عند كل حدث، وأن قوله صلى الله عليه وسلم لبلال: «ما دخلت الجنة إلا سمعت خشخشتك أمامي» الحديث، قال: يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث.

وقال البيهقي: الحديث في غسل اليدين بعد الطعام حسن، ولم يثبت في غسل اليدين قبل الطعام حديث.

وقال جماعة من العلماء: المراد بالوضوء في هذه الأحاديث غسل اليدين لا الوضوء الشرعي. وقال الشيخ تقي الدين: ولم نعلم أحداً استحَب الوضوءَ للأكل إلا إذا كان الرجل جنباً. انتهى كلامه... اهـ بتصرف.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٣٠٩-٣١٢).

الحادي والثلاثون

تصويب للحافظ السُّيُوطي رحمته اللهتصويب للحافظ المُنَاوِي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٧١) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا تَبَرُّكًا بِهِ؛ كَانَ هُوَ وَمَوْلُودُهُ فِي الْجَنَّةِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن بكير في «فضل من اسمه أحمد ومحمد» (ق ١/٥٨)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٥٧): حدثنا حامد بن حماد ابن المبارك العسكري^(١): حدثنا إسحاق بن يسار أبو يعقوب النصيبي: حدثنا حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن أبي أمامة مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٤١١- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١٥٩٦) ترجمة: حامد بن حماد العسكري:

«حامد بن حماد العسكري: عن إسحاق بن سيار النصيبي بخبر موضوع هو آفته، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن أبي أمامة الباهلي -مرفوعاً- قال: «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً به كان هو والولد في الجنة».. اهـ.

وقال ابن الجوزي:

«في إسناده من تكلم فيه»، ولم يزد.

ذكر الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه السُّيوطي رحمته الله وأقره المناوي رحمته الله؛ ثم صوّبه فقال:

وتعقبه السُّيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٠٦) بقوله:

«قلت: هذا أمثل حديث ورد في الباب، وإسناده حسن، ومكحول من علماء التابعين وفقهائهم، وثقة غير واحد، واحتج به مسلم في «صحيحه»، وروى له البخاري في «الأدب»، والأربعة، وثقه ابن معين والنسائي، وضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. وقال مرة: كان صدوقاً. وقال أبو رزعة: لا بأس به. والله أعلم».

قلت: لقد أبعده السُّيوطي - عفا الله عنه - النجعة، فأخذ يتكلم على بعض رجال السند، موهماً أنهم موضع النظر منه، مع أن علة الحديث ممن دونهم، ألا وهو حامد بن حمّاد العسكري شيخ ابن بكير؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«روى عن إسحاق بن يسار النصيبي خبراً موضوعاً هو آفته» (١).

ثم ساق له هذا.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤١١) - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١٥٩٦) ترجمة:

حامد بن حماد العسكري.

ووافق الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١).

ولذلك قال المحقق ابن القيم (٢):

إنه حديث باطل.

كما نقله الشيخ القاري في «موضوعاته» عنه، (ص ١٠٩) وأقره.

وغفل عن هذا التحقيق المناوي، فأقر تحت الحديث الآتي (٤٣٧) (٣)

السُّيُوطِيُّ عَلَى تَحْسِينِهِ، فَلَا تَغْتَر بِهِ.

(١) انظر: «لسان الميزان» (٢/ نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند) ترجمة رقم (٧٢٤) ترجمة: حامد بن حماد العسكري.

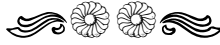
(٢) وقال ﷺ في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ٤٦ - طبعة دار عالم الفوائد): «مناقضة الحديث لما جاءت به السنة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عيب، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك، فرسول الله ﷺ منه بريء. ومن هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد، وأن كل من يُسمى بهذا الاسم، لم يدخل النار. وهذا مناقض ما هو معلوم من دينه: أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال».

وقال ﷺ (ص ٤٩):

«أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ... وكحديث: «آليت على نفسي أن لا أدخل النار من كان اسمه أحمد ومحمداً». وكحديث: «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً به كان هو والولد في الجنة».. اهـ.

(٣) وهو حديث: «من ولد له ثلاثة فلم يسم أحدهم محمداً فقد جهل». «السلسلة الضعيفة»

ثم وجدت ابن عرّاق قد تعقب الشُّيُوطي في «تنزيه الشريعة» (١ / ٨٢)
بمثل ما تعقبته به..» (١) اهـ.



الثاني والثلاثون

تصويب للحاكم رحمته اللهتصويب للحافظ الذهبي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٧٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ، وَعِمَادُ الدِّينِ، وَنُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه أبو يعلى (٤٣٩)، وابن عدي (٢/٢٩٦)، والحاكم

(١/٤٩٢)، والقضاعي (١/٢/٤) من طريق الحسن بن حماد الضبي: ثنا

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١) بن الزبير الهمداني: ثنا جعفر بن مُحَمَّد بن علي بن(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/٨٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٩٧٣) ترجمة: محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي:

«محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي».

قال ابن معين: قد سمعنا منه، ولم يكن بثقة، وقال مرة: كان يكذب. وقال أحمد: ما أراه يسوى

شيئاً. وقال النسائي: متروك. وقال أبو داود: ضعيف. وقال مرة: كذاب. وقال أبو حاتم: ليس

بالقوي. قال الحسن بن حماد الضبي: حدثنا محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده،

الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

ذكر الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الحَاكِم رحمته الله ووافقه الذَّهَبِي رحمته الله؛ فقال:

وقال الحَاكِم:

«هذا حديث صحيح، فإن مُحَمَّد بن الحسن هذا هو التل، وهو صدوق في

الكوفيين».

ووافقه الذَّهَبِي، وهذا منه خطأ فاحش؛ لأمرين:

الأول: أن فيه انقطاعاً؛ كما ذكره الذَّهَبِي نفسه في «الميزان» بين علي بن

الحسين وجده علي بن أبي طالب.

الآخر: أن مُحَمَّد بن الحسن الهمداني هذا ليس هو التل الصدوق، كما

قال الحَاكِم، وإنما هو مُحَمَّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكذاب المذكور

في الحديث المتقدم، ويدل على هذا أمور:

١ - أن الذَّهَبِي نفسه أورد الحديث في ترجمته بعد أن نقل تكذيبه عن ابن

معين وغيره، وكذلك أورده ابن عدي في ترجمته، فأيراد السُّيُوطِي الحديث في

«الجامع» خطأ.

عن علي مرفوعاً: «الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السماوات والأرض». صححه

الحاكم وفيه انقطاع.. اهـ.

٢- أن الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٤٧) (١)، وقال:

«رواه أبو يعلى، وفيه مُحَمَّد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو مَتْرُوك».

٣- أن مُحَمَّد بن الحسن التل لم يذكر في شيوخه جعفر بن مُحَمَّد، وإنما

ذكر هذا في شيوخ مُحَمَّد بن الحسن الهمداني.

٤- أن التل لم ينسب إلى همدان، وإنما نُسب إليها ابن أبي يزيد، فالظاهر

أن لفظة (الزبير) تحرفت على بعض الرواة في «المستدرک» من (أبي يزيد)، وبناءً

عليه ذهب الحَاكِم إلى أنه التل، فأخطأ، والله أعلم.

(١) والحديث ذكره الحافظ المنذري رحمته الله في «الترغيب» (٢/٣١٥/حديث ٢٥٢٥) من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه ولا أراه إلا واهماً رحمته الله، ولذلك لم يعرج عليه الألباني رحمته الله في تعليقه على «ضعيف الترغيب».

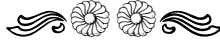
وكذلك تابع البوصيري رحمته الله الحافظ المنذري، فقال في «إتحاف المهرة» (٦/٤٤٠):

«إسناد ضعيف لضعف محمد بن الحسن، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد».

وقال محقق «مسند أبي يعلى» حسين أسد معلقاً على حديث الترجمة (١/٢٤٤/حديث ٤٣٩):

«إسناده ضعيف لضعف محمد بن الحسن بن أبي يزيد... وصححه الحاكم (١/٤٩٢) ووافقه الذهبي».

والجملة الأولى من الحديث وردت من كلام الفضيل بن عياض، رواه السُّلْفِي في «الطيوريات» (١/ ٦٤)، ورويت في حديث آخر لا يصح (١) «(٢) اهـ.



(١) وهو الحديث رقم (١٨٠) من «السلسلة الضعيفة»: «ألا أدلكم على ما ينجيكم من عدوكم ويدر لكم أرزاقكم؟ تدعون الله ليلكم ونهاركم، فإن الدعاء سلاح المؤمن». قال الألباني رحمته الله: «ضعيف». واستدرك الألباني في خاتمة تعليقه على الحديث بقوله: «فالحديث موضوع أيضًا كالذي قبله، وليس ضعيفًا.. فتنبه!».

وكذلك ضعفه محقق «مسند أبي يعلى» (ج ٣/ ص ٣٤٦):

«إسناده ضعيف لضعف محمد بن أبي حميد».

وقال الألباني -استدراكًا على حسين أسد-:

«وإعلال الحديث به -أي: سلام بن سليم- أولى من إعلاله بمحمد بن أبي حميد».

قلت: تبع بذلك الحافظ الهيثمي رحمته الله كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٧).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

الثالث والثلاثون

تصويب لمؤلف كتاب «التاج الجامع للأصول»

الشيخ منصور علي ناصف رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٨٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الدارقطني (ص ١٦١)، والحاكم (١/٢٤٦)، والبيهقي

(٣/٥٧) من طريق سليمان بن داود اليمامي (١)، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي

سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً. سكت عنه الحاكم! وقال البيهقي:

«وهو ضعيف».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٣٢٩٢) ترجمة: سليمان بن داود اليمامي:

«سليمان بن داود اليمامي، أبو الجَمَل صاحب يحيى بن أبي كثير. وقال ابن معين: ليس

بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقد مر لنا أن البخاري قال: من قلت فيه: منكر

الحديث، فلا تحل روايته حديثه. وقال ابن حبان: ضعيف. وقال آخر: متروك...» اهـ.

قلت: وعلته سليمان هذا، فإنه ضعيف جدًا. قال ابن معين:

«ليس بشيء».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

قال الذَّهَبِيُّ:

«قال البخاري: من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل رواية حديثه». ورواه أَحْمَدُ في «مسائل ابنه صالح» (ص ٥٦) بسند صحيح، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن علي به موقوفًا عليه. وزاد: قيل: ومن جار المسجد؟ قال: من سمع النداء. ثم رواه من طريق أبي إسحاق، عن الحارث عنه دون الزيادة. والحديث أخرجه العقيلي في «الضعفاء» من هذا الوجه باللفظ الثاني، ثم قال:

«وهذا يُروى من وجه آخر صالح».

قلت: يشير إلى حديث ابن عباس مرفوعًا:

«من سمع النداء؛ فلم يأت، فلا صلاة له إلا من عذر».

أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والذَّارِقُطْنِيُّ، والحَاكِمُ، والبيهقي، وسند ابن ماجه وغيره صحيح، وقد صححه النووي، والعسقلاني، والذَّهَبِيُّ، ومن قبلهم

الحَاكِم، وهو مخرج تخريجًا دقيقًا في «الإرواء» (٥٥١) (١).

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ مُؤَلَّفُ كِتَابِ «التَّاجِ الْجَامِعِ لِلْأَصُولِ»
الشَّيْخِ مَنْصُورِ عَلِيِّ نَاصِفٍ؛ فَقَالَ:

وَأَمَّا قَوْلُ مُؤَلَّفِ كِتَابِ «التَّاجِ الْجَامِعِ لِلْأَصُولِ» (١/٢٦٨):

«رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ».

(١) قَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٢/٣٣٧) حَدِيثَ رَقْمِ (٥٥١):

«..مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٩٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٣/١٥٤/٢)، وَعَنْهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «اللِّطَائِفِ مِنْ عُلُومِ الْمَعَارِفِ» (١٤/١/١)، وَالْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (١/٦٨)، وَالِدَارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ (٣/١٧٤) مِنْ طَرَقَ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ شَعْبَةَ عَنْ عَدِيِّ بِهِ. وَقَالَ الْحَاكِمُ:
«صَحِيحٌ عَلِيُّ شَرْطُ الشَّيْخِينَ». وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَا، وَقَدْ صَرَحَ هَشِيمٌ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ الْحَاكِمِ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «بَلُوغِ الْمَرَامِ» (٢/٢٧ - سَبِيلُ السَّلَامِ):
«وَإِسْنَادُهُ عَلِيُّ شَرْطُ مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَحَ بَعْضُهُمْ وَقْفَهُ».

قُلْتُ: وَلَا مَبْرَرَ لِهَذَا التَّرْجِيحِ، فَإِنَّ الَّذِينَ رَفَعُوهُ جَمَاعَةُ الثَّقَاتِ تَابَعُوا هَشِيمًا عَلَيْهِ، مِنْهُمْ قِرَادٌ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ، عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَالْحَاكِمِ، وَسَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: دَاوُدُ بْنُ الْحَكَمِ، عِنْدَ الْحَاكِمِ وَقَالَ:

«هَذَا حَدِيثٌ قَدْ أَوْقَفَهُ غَنْدَرٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ شَعْبَةَ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلِيُّ شَرْطُ الشَّيْخِينَ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ، وَهَشِيمٌ وَقِرَادٌ أَبُو نُوحٍ ثَقَاتَانِ، فَإِذَا وَصَلَاهُ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُمَا». وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيصِ» (١٢٣):

«وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَالَ الْحَاكِمُ وَقْفَهُ غَنْدَرٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ شَعْبَةَ».

قُلْتُ: لَكِنْ الْحَاكِمُ قَدْ أَجَابَ عَنْ إِعْلَالِهِ بِالْوَقْفِ فِي تَمَامِ كَلَامِهِ كَمَا رَأَيْتَ، فَلَوْ أَنَّ الْحَافِظَ نَقَلَهُ بِتَمَامِهِ كَانَ أَوْلَى! اهـ.

فمن تخليطاته وأخطائه الكثيرة التي بيّنتها في «نقد التاج»^(١) (رقم ١٨٠).

(١) مازال كتاب «نقد التاج» مخطوط لم يطبع، وانتقد الألباني رحمته الله كتاب «التاج» في «مجلة المسلمون» (٦/١٠٠٧ - ١٠١٢) فقال:

«منذ بضع سنين جمعني مجلس مع أحد الطلاب للعلم الشرعي، فجرى البحث فيه حول بعض السنن النبوية التي هجرها الناس جهلاً بها أو غفلة عنها، ومنها وضع اليدين على الصدر في الصلاة، فذكر الطالب المشار إليه أن من السنة وضعهما تحت السرة.

فقلت له: إنها لا تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقال: بلى إنها ثابتة! ثم جاءني بكتاب «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول» تأليف الشيخ منصور علي ناصف من علماء الأزهر، وأراني فيه (ص ١٨٨ ج ١) الحديث المعروف عن علي رضي الله عنه قال: «السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة»، وقال في تخريجه: «رواه أبو داود وأحمد»، وعلق عليه بقوله: «فالسنة وضعهما تحت السرة..».

فقلت له: إن هذا الحديث ضعيف باتفاق علماء الحديث، فلم يقبل ذلك مني بحجة أن أبا داود سكت عليه، بناء على سكوت المؤلف عليه!

فقلت: لو سكت أبو داود عليه فلا حجة فيه بعد تبين علة الحديث واتفاق العلماء على تضعيفه، وفي «سنن أبي داود» كثير من الأحاديث الضعيفة وقد سكت عنها أبو داود، وهو إنما تعهد أن يبين ما فيه وهن شديد، وأما الضعيف فقط الذي لم يشتد ضعفه فلم يتعهد بيانه، كما هو مشروح في «مصطلح الحديث»، ومع ذلك فإن أبا داود لم يسكت على هذا الحديث بالذات، بل عقبه ببيان ضعفه وعلته، فقال: «سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي»، يعني أحد رواة الحديث.

ثم أحلته في الاطلاع على تفصيل القول في تضعيف الحديث على كتاب «المجموع» للنووي، و«نصب الراية» للزيلعي، وذكرت له أن الأحاديث الصحيحة تصرح بخلاف هذا الحديث، وأن السنة وضع اليدين على الصدر لا تحت السرة.

وكنت من قبل لا أعلم لي بهذا الكتاب «التاج»، فلما أطلعني ذلك الطالب على الحديث المذكور فيه راعني منه سكوت المؤلف عن تضعيف أبي داود للحديث، حتى توهم الطالب

أنه صالح! فكان ذلك حافزاً لي على تتبع أحاديث أخرى منه، فتبينت لي أخطاء أخرى كثيرة فيه، فاندفعت أدرس الكتاب من أوله حديثاً حديثاً دراسة فحص وتدقيق إلى آخر الجزء الأول منه، فهالني ما فيه من الأخطاء الفاحشة التي توحى بأن المؤلف - مع احترامنا لشخصه - لا علم عنده بالحديث وعلومه ورواته.

ثم حالت ظروف علمية بيني وبين الاستمرار في نقد «التاج» وبيان أخطائه المتكاثرة المختلفة، ولكنني تيقنت من دراستي المشار إليها أن الكتاب لا يصلح أن يعتبر من المصادر الحديثية التي ينبغي الرجوع إليها والاعتماد عليها، وإن كان المؤلف قد زينه بتقاريط كثيرة «لحضرات أصحاب الفضيلة علماء الإسلام» جاء في بعضها:

«إني وجدت الكتاب إلى الخير هادياً، وإلى صحيح السنة مرشداً» وفي بعضها: «إني أعد ظهور هذا الكتاب في هذا الزمن... معجزة من معجزاته ﷺ...» إلى غير ذلك مما جاء في تقاريطهم التي تدل على الأقل أن فضيلتهم لم يدرسوا الكتاب دراسة إمعان وتدبر، بل مروا عليه مر السحاب.

ولذلك فقد ظلمت أنصح كل من يسألني عن الكتاب أن لا يقتنيه، وأن يستعيز عنه بغيره من الكتب الجامعة المؤلفة قبله، فإنها أقل - بكثير - خطأ منه، لا سيما كتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، فإنه على اختصاره منقح مصحح، إلى أن كان يوم الأحد السابع والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٩، فجاءني أحد الشباب المؤمن المثقف، فسألني عن الكتاب ورأيت فيه، فأخبرته به، وضربت له بعض الأمثلة، فهاله ذلك، وحضني على نشر ما كتبت عنه الجزء الأول منه، أو نشر فكرة عامة عن الكتاب حتى يكون الناس على علم بحقيقته، لا سيما وقد طبع الكتاب طبعة ثانية! فوعده خيراً.

ثم نظرت في الأمر فرأيت أن نشر نقد الجزء الأول كله يقتضي أن أتوجه إلى نقد بقية أجزاء الكتاب الخمسة، وهذا يتطلب مني سعة من الوقت والفراغ، وهذا مما لا سبيل إليه، ولا يمكن الحصول عليه، ولذلك فقد بدا لي أن أكتب كلمة جامعة عن الكتاب ألخص فيها رأيي فيه، وأحصر فيها أنواع الأخطاء التي وردت فيه مع ضرب أمثلة لكل نوع منها، حتى يكون القارئ الكريم على بينة مما أقول فيه.

والله تعالى يشهد أنه ليس لي غرض من وراء ذلك إلا نصح الأمة وخدمة السنة وتطهيرها من الأخطاء التي قد تلصق بها باجتهاد خاطيء أو رأي غير ناضج.

أسأل الله عزَّوجلَّ أن يلهمني الصواب في القول والعمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. إن الأخطاء الواردة في «التاج» من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها في هذه الكلمة، ولذلك فإني أقتصر فيها على ذكر رءوس هذه الأخطاء وأهمها، فأقول، وبالله أستعين:

أخطاء «التاج» بالجملة، يمكن حصر الأخطاء المشار إليها على الوجه الآتي:

١- تقويته للأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٢- تضعيفه للأحاديث القوية، وهذا النوع والذي قبله أخطر شيء في «التاج».

٣- نقله الأحاديث من كتب أخرى غير الأصول الخمسة التي ألّف كتابه منها، وخاصة في التعليق عليه، فإنه ينقل فيه ما هبَّ ودبَّ من الحديث، مما لا أصل له البتة في كتب السنة، أو له أصل لكنه منكر، أو موضوع، دون أن ينبه عليها، أو يشير أدنى إشارة إليها!

٤- سكوته عن تضعيف الحديث، مع أن من عزاه إليه قد صرح بضعفه أو أشار إليه! وليس هذا من الأمانة العلمية في شيء!

٥- عزوه الحديث إلى أحد أصحاب الأصول الخمسة وهو لم يخرجها!

٦- تقصيره في تخريج الحديث، فإنه يعزوه لأحد أصحاب الأصول وهو عند سائرهم أو بعضهم، وقد يكون من أصحاب الصحيح، وهذا عيب كبير عند أهل الحديث كما هو واضح.

٧- إطلاقه العزو إلى البخاري، وهو يفيد عند أهل العلم أنه عنده في «صحيحه»، وليس الحديث فيه، بل في غيره من كتبه؛ ك«خلق أفعال العباد» وغيره التي لا يتقيد فيها البخاري بالحديث الصحيح، بخلاف كتابه «الجامع الصحيح» الذي اشترط أن يورد فيه أصح ما عنده، فيوهم المؤلف أن الحديث في «الصحيح» وقد يكون غير صحيح!

٨- إطلاقه العزو للصحيحين، وهو يفيد عندهم أنه عندهما متصل الإسناد منهما إلى النبي ﷺ، والواقع أنه عندهما معلقٌ بدون سند، فيوهم المؤلف بذلك أنه صحيح مسند، وقد يكون صاحب «الصحيح» قد أشار لضعفه، فتأمل كم في هذا الإطلاق من البعد عن

الصواب! وقد يطلق العزو إلى غير «الصحيحين» أيضاً، وهذا أيسر، إلا إذا أشار لضعفه وسكت عليه المؤلف!

٩- قوله في الحديث الذي رواه أبو داود ساكتاً عليه: «إسناده صالح»، فيوهم بذلك القراء الذين لا علم عندهم باصطلاحات العلماء أنه صالح حجة، أي أنه حسن أو صحيح، كما هو الاصطلاح الغالب عند العلماء، وهو المتبادر من هذه اللفظة (صالح)، مع أن فيما سكت عليه أبو داود كثيراً من الضعاف، ذلك لأن له فيها اصطلاحاً خاصاً، فهو يعني بها ما هو أعم من ذلك بحيث يشمل الضعيف الصالح للاستشهاد به لا للاحتجاج كما يشمل ما فوقه، على ما قرره الحافظ ابن حجر، فما جرى عليه بعض المتأخرين من أن ما سكت عليه أبو داود فهو حسن، خطأ محض، يدل عليه قول أبي داود نفسه «وما فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض» فهذا نص على أنه إنما يبين ما فيه ضعف شديد، وما كان فيه ضعف غير شديد سكت عليه وسماه صالحاً، من أجل ذلك نجد العلماء المحققين يتبعون ما سكت عليه أبو داود ببيان حاله من صحة أو ضعف، حتى قال النووي في بعض هذه الأحاديث الضعيفة عنده: «وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر» ذكره المناوي، وعليه كان ينبغي على المصنف أن يعقب كل حديث رواه أبو داود ساكتاً عن ضعفه ببيان حاله تبعاً للعلماء المحققين، لا بأن يتبعه بقوله: «صالح»، وإن كان ضعيفاً بين الضعف دفعاً للوهم الذي ذكرنا، ولأنه لا يفهم منه على الضبط درجة الحديث التي تعهد المؤلف ببيانها بقوله المذكور في مقدمة كتابه: «كل حديث سكت عنه أبو داود فهو صالح، وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح»، وليس في قوله البيان المذكور، لما حققته آنفاً أن قول أبي داود يشمل الضعيف والحسن والصحيح، فأين البيان؟!!

١٠- تناقضه في تقليده لأبي داود في كلمته المذكورة آنفاً، وفي تعهد المؤلف في اتباع ما سكت عليه أبو داود بقوله «صالح»، فتراه تارة قد وفي بهذا التعهد، وإن كان فيه ما سبق بيانه في الفصل الذي قبله، وتارة يسكت عن كثير مما سكت عليه أبو داود خلافاً للتعهد، وفيه الضعيف والحسن والصحيح، وأحياناً يعقبه بقوله:

«لم يبينوا درجته»، ورأيته مرة تعقبه في حديث بأن في سنده ضعيفًا، والحديث صحيح - كما سيأتي بيانه -.

١١- تقليده للترمذي في التضعيف، مع أن سنده عند التحقيق حسن أو صحيح نظيف، وفي التحسين وهو يستحق التصحيح.

١٢- مخالفته للترمذي وغيره في التضعيف، فيقوي ما ضعفوه وهو مخطئ في ذلك!

١٣- يورد الحديث عن صحابي برواية بعض أصحاب الأصول، ثم يعطف على ذلك فيقول: «ولأبي داود» (مثلاً) فيذكر الحديث بلفظ آخر يوهم أنه عنده عن ذلك الصحابي أيضًا، والواقع أنه حديث آخر عن صحابي آخر! وتارة يقول: «رواه فلان وفلان» وتارة يزيد عليه بقوله: «بسند حسن»، والواقع أنهما إسنادان، وقد يكون أحدهما صحيحًا، ولا يخفى ما في ذلك من بخس في الرواية؛ لأن الحديث إما أن يكون ضعيفًا بسنده الأول فيقوى بسنده الآخر، وإما أن يكون حسنًا فيرتقي إلى الصحة بالسند الآخر، أو صحيحًا فيزداد صحة.

١٤- يعزو الحديث لجماعة من المخرجين ثم يقول: «فلان سنده كذا، وفلان سنده كذا» يغاير بين السندين والسند واحد، وقد يكون الأول رواه من طريق الآخر، وهذا من الطرائف!!

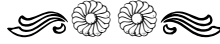
١٥- يعزو الحديث لأحدهم من رواية صحابي وهو عنده عن غيره، أو لا إسناد له به!

١٦- يزيد في الحديث من عنده ما ليس عند أحد ممن عزاه إليهم، بل ولا عند غيرهم، وتارة يحذف منه ما هو ثابت فيه!!

١٧- يطلق العزو للنسائي، وهو يعني به «سننه الصغرى» المعروفة بـ«المجتبى» كما نص عليه في المقدمة، وكثيرًا ما لا يكون الحديث فيه، بل في غيره من كتبه الأخرى، مثل «عمل اليوم والليلة» و«السنن الكبرى»!!

١٨- تحسينه أو تصحيحه لأسانيد الأحاديث التي يقول الترمذي فيها: «حديث حسن» أو «حديث صحيح»، متوهمًا أن الترمذي لا يقول ذلك إلا فيما كان سنده حسنًا أو صحيحًا! وذلك غفلة منه عما ذكره الترمذي نفسه في آخر كتابه! قال (٢/٣٤٠): «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو

ثم إن الحديث بلفظه الأول أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» (٢/ ٩٣) .. (١) اهـ.



ذلك فهو عندنا حديث حسن». فهذا نص منه على أنه يحسن الحديث الذي فيه ضعيف غير متهم وله طريق آخر، فتحسين إسناد الحديث حينئذ لقول الترمذي فيه «حديث حسن» خطأ واضح، بل لا بد من النظر في سنده، وأن يعطى له ما يستحق من ضعف أو حسن أو صحة، شأنه في ذلك شأن الأحاديث التي سكت عليها أبو داود، وقد عرفت الحق فيها - كما تقدم.

١٩ - اعتماده على التوثيق الواهي دون التضعيف الراجح» اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٣٢-٣٣٤).

الرابع والثلاثون

تصويب للإمام ابن عراق رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٩٢) من «السلسلة الضعيفة»:

«الدَّجَاجُ غَنَمٌ فَقَرَاءِ أُمَّتِي، وَالْجُمُعَةُ حَجٌّ فَقَرَائِبُهَا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٨/٣) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (٩٠/٣) من طريق عبد الله بن زيد -محمش- النيسابوري^(١)، عن هشام بن عبيد الله الرازي، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. ثم قال:

«قال ابن حبان: باطل، لا أصل له، وهشام؛ لا يحتج به. وقال الدارقطني: هذا كذب، والحمل فيه على محمش؛ كان يضع الحديث».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤٦٨/٢) -طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٤٤٦٣) ترجمة: عبد الله بن يزيد محمش النيسابوري:

«عبد الله بن يزيد محمش النيسابوري. عن هشام بن عبيد الله الرازي. متهم بالكذب. قال

الدارقطني: كان يضع الحديث» اهـ.

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَأً ابْنَ عِرَاقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَوَّبَهُ؛ فَقَالَ:

وَأَقْرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «اللَّالِي» (٢/٢٨)، فَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ بِشَيْءِ الْبِتَّةِ، وَأَمَّا ابْنُ عِرَاقٍ فَتَعَقَّبَهُ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ» (٢/٢٣٦) بِقَوْلِهِ:

«قُلْتُ: اقْتَصَرَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْحِفَافِ» عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ إِيرَادِ الْحَدِيثِ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.»

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعَقُّبُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ؛ لِسَبَبَيْنِ:

الأول: أَنَّ عِلَّةَ الْحَدِيثِ الْمُقْتَضِيَةَ لَوْضَعِهِ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ رَوَايَةِ هَذَا الْوَضَاعِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّهُ قَدْ صَرَحَ الدَّارَقُطْنِيُّ بِأَنَّهُ حَدِيثُ كَذِبٍ، وَابْنُ حِبَانَ يَبْطُلَانَهُ.
والآخر: أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا يَصِحُّ»؛ لَا يَنَافِي كَوْنُهُ مَوْضُوعًا، بَلْ كَثِيرًا مَا تَكُونُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُرَادِفَةً لِكَلِمَةِ مَوْضُوعٍ، وَهِيَ هُنَا بِهَذَا الْمَعْنَى لَمَّا سَبَقَ، وَلِأَنَّ الذَّهَبِيَّ نَفْسَهُ قَدْ أوردَ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثًا آخَرَ فِي تَرْجُمَةِ الرَّازِيِّ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ حِبَانَ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: «قُلْتُ: كِلَاهُمَا بَاطِلٌ.»

وَوَصَفَ هَذَا الْخَبَرَ فِي «النَّبَلَاءِ» (١٠/٤٤٧) بِأَنَّهُ: «لَا يُحْتَمَلُ!»

وَنَقَلَ الْمُنَاوِي (٦/١٦٣) عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي «الضَّعْفَاءِ»:

«إِنَّهُمَا حَدِيثَانِ مَوْضُوعَانِ.»

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الذَّهَبِيَّ مِنَ الْقَائِلِينَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ؛ خِلَافًا لِمَا ظَنَّهُ ابْنُ عِرَاقٍ (١) اهـ.

الخامس والثلاثون

تصويب للحافظ ابن الجوزي رحمته اللهتصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٩٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٦٠)، والطبراني (٣/٢٨٢/١)، وابن عدي (٢/٣٥٨)، والخطيب في «تاريخه» (١٤/٢٩٧) من طريق يوسف بن العرق^(١)، عن سُكَيْنِ بْنِ أَبِي سَرَّاجٍ^(٢)، عن المغيرة بن

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٩٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٣٣٣) ترجمة: يوسف بن العرق:

«يوسف بن العرق. عن هشام الدستوائي وطبقته.

قال ابن عدي: هو ابن العرق بن لُمَاة، قاضي الأهواز.

قال أبو الفتح الأزدي: كذاب. وقال أبو علي الحافظ: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي... قال ابن عدي: ما يرويه يوسف محتمل؛ لأنه يروي عن ضعفاء مثل عثمان البري، وأبي شيبة إبراهيم، وسكين. وليس بالمعروف» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/١٦٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

سويد^(١)، عن ابن عباس مرفوعاً.

ثم روى الخطيب: عن أبي علي صالح بن مُحَمَّد: قال بعض الناس:
«إنما هذا تصحيف، إنما هو: من سعادة المرء خفة لِحْيَيْهِ بذكر الله». ثم
قال الخطيب:

«سكين مجهول منكر الحديث، والمغيرة بن سويد أيضاً مجهول. ولا يصح
هذا الحديث، ويوسف بن الغرق منكر الحديث، ولا تصح (لحيته) ولا (لحيه)».
وقال ابن حبان:

«سكين يروي الموضوعات عن الأثبات، والملزقات عن الثقات».
والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٥/١٦٤ - ١٦٥)، وقال:
«رواه الطبراني، وفيه يوسف بن الغرق؛ قال الأزدي: كذاب».
بين الألباني رحمته الله خطأ ابن الجوزي رحمته الله في كلامه عن ورقاء الشكري؛
فقال:

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٦٦) من هذا الوجه، ثم

(٣١٨٧) ترجمة: سُكَيْن بن أبي سراج:

«سُكَيْن بن أبي سراج. عن عبد الله بن دينار. اتهمه ابن حبان، والراوي عنه ليس بثقة» اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/٣٦٨ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٢١٨) ترجمة: المغيرة بن سويد:

«المغيرة بن سويد. قال الحافظ أبو علي النيسابوري: مجهول» اهـ.

ساقه من رواية الجوهرى من طريق سويد بن سعيد: حدثنا بقية بن الوليد، عن أبي الفضل، عن مكحول، عن ابن عباس مرفوعاً بمثله. ومن رواية ابن عدي من طريق أبي داود النخعي، عن حطان بن خفاف، عن ابن عباس.

ومن روايته أيضاً (٢/٩٧)، عن الحسين بن المبارك: حدثنا بقية: حدثنا ورقاء بن عمر^(١)، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال ابن الجوزي:

«لا يصح؛ المغيرة مجهول، وسكين يروي الموضوعات عن الأثبات، ويوسف كذاب، وسويد ضعفه يحيى، وبقية مدلس، وشيخه أبو الفضل هو بحر بن

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٠- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٤٠٣) ترجمة: ورقاء بن عمر اليشكري:

«ورقاء ابن عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي، نزيل المدائن، صدوق، في حديثه عن منصور لين، من السابعة. ع» اهـ.

وقال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/٨١- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٨٢٢) ترجمة: ورقاء بن عمر اليشكري:

«(ع، صح) ورقاء بن عمر اليشكري. صدوق، عالم، من ثقات الكوفيين. نزل المدائن، وروى عن عمرو بن دينار، ومنصور. وعنه قيصة، وعلي بن الجعد، وخلق.

قال أحمد: ثقة صاحب سنة. وقال أبو داود: قال لي شعبة: عليك بورقاء، فإنك لم تلق مثله حتى ترجع. وقال أبو داود: ورقاء صاحب سنة إلا أن فيه إرجاء.

وقال يحيى القطان: لا يساوي شيئاً، قال هذا القول لابن معين. وقال ابن معين: ورقاء ثقة.

وقال ابن عدي: لورقاء عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور نسخة، وروى أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به. وقال العقيلي: تكلموا في حديثه عن منصور» اهـ.

كنيز السقاء؛ ضعيف، فكفاه تدليسا، والنخعي يضع، وورقاء لا يساوي شيئا، والحسين بن المبارك؛ قال ابن عدي: حدث بأسانيد وامتون منكرا.

قلت: وقال ابن عدي (٢/١٥٣) في ترجمة النخعي:

«هذا مما وضعه هو».

وتعقب ابن الجوزي السُّيُوطِي في «اللآليء» (١/١٢١) بما ينتج منه أنه وافقه على وضعه، فإنه إنما تعقبه فيما ذكره من الجرح في بعض رواة الحديث، فقال:

«قلت: المغيرة؛ ذكره ابن حبان في (الثقات)».

قلت: قد سبق غير مرة أن توثيق ابن حبان وحده لا يُعتمد عليه؛ لتساهله فيه، ولا سيما عند المخالفة؛ كما هو الأمر هنا، فقد سمعت قول الخطيب في المغيرة هذا: إنه مجهول.

وكذا قال أبو علي النيسابوري فيما نقله الذَّهَبِيُّ في «الميزان»، ثم هب أنه ثقة، فالراوي عنه سكين مجهول أيضا؛ كما تقدم في كلام الخطيب، وقد قال الحافظ العسقلاني في ترجمته من «اللسان»:

«قال ابن حبان: يروي الموضوعات، روى عن المغيرة، عن ابن عباس رفعه: من سعادة المرء خفة لحيته».

قلت: فالحديث إذاً موضوع من هذا الوجه، حتى عند ابن حبان الذي وثق

المغيرة، فهو إنما يتَّهم به سكيناً هذا، فالراوي عنه يوسف الغرق قد تابعه عليه عبد الرحمن بن قيس عند أبي بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (١/١٦) رقم (١٨).

ثم قال السُّيوطي:

«ورقاء هو اليشكري؛ ثِقَّة، صدوق، عالم، روى عنه الأئمة الستة».

قلت: صدق السُّيوطي، وأخطأ ابن الجوزي في قوله فيه: «لا يساوي شيئاً»، لكن هذا لا ينجي الحديث من الوضع ما دام في الطريق إليه بقية، وهو مدلس مشهور، ولا يفرح بتصريحه بالتحديث هنا؛ لأن الراوي عنه الحسين بن المبارك غير ثِقَّة؛ كما يشعر به كلام ابن عدي المتقدم، وهو في «الكامل» (٢/٩٧)، وقد سلمه السُّيوطي، بل قال الذَّهبي في ترجمته:

«قال ابن عدي: متهم».

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال عقبه:

«وهو كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وبين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه السُّيوطي رحمته الله؛ فقال:

ويؤيد ما ذهبت إليه من موافقة السُّيوطي على وضع هذا الحديث أنه نقل

في «فتاواه» (٢/٢٠٥)، عن ابن الجوزي أنه أورده في «الموضوعات»، ولم

يتعقبه بشيء، ومع هذا أورده في كتابه «الجامع الصغير»! فأخطأ وتناقض، ولذا تعقبه شارحه المُنَاوي ببعض ما ذكرناه، عن ابن الجوزي والذَّهَبِي والعسقلاني.

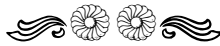
والحَدِيثُ أورده ابن أبي حاتم (٢/٢٦٣) من طريق بَقِيَّة، عن أبي الفضل، ثم ذكر أنه سأل أباه عنه، فقال:

«هذا حديث موضوع باطل».

وذكر ابن قتيبة في «مختلف الحديث» (ص ٩٠)، عن أصحاب الحديث

أنهم قالوا في هذا الحديث:

«لا أصل له»..» (١) اهـ.



السادس والثلاثون

تصويب للحافظ الإمام ابن الصلاح رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٩٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ؛ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ

الْعَمَى».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧١) من رواية ابن عدي (١/ ٤٤)، عن هشام بن خالد^(١): حدثنا بقية^(٢)، عن ابن جريج، عن

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/ ٥٥- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٧٠٨) ترجمة: هشام بن خالد الأزرق:

«دق: هشام بن خالد الأزرق. من ثقات الدماشقة، لكنه يروج عليه.

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: سمعتُ أبي يقول: روى هشام بن خالد قال: حدثنا بقية، حدثنا ابنُ جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال فاحتسب لم يشك إلى الناس؛ كان حقاً على الله أن يغفر له».

قال أبو حاتم: هذا موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلّس، فظن هؤلاء أنه يقول في كل خبر: حدثنا، ولا يعتقدون أكثر منه. هذا القول ينقله إلى حديث حفظ القرآن فهو باطل، وقد قال فيه حدثنا» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣١٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً. قال ابن الجوزي:

«قال ابن حبان: كان بقية يروي عن كذايين ويدلس، وكان له أصحاب

(١١٩١) ترجمة: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد:

«م ٤: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد، أبو يُحْمَدَ الحِميرِيُّ الكَلَاعِيُّ المَيْتَمِيُّ الحِمَصِيُّ، الحافظ، أحد الأعلام... قال ابن المبارك: صدوق، لكن يكتبُ عَمَّنْ أُقْبِلُ وأدبر.

وقال أحمد: هو أحبُّ إلي من إسماعيل بن عيَّاش. وقال يحيى بن معين: عند بقية ألفا حديث صحاح عن شعبة. وكان يذاكر شعبة بالفقه. قال غير واحد من الأئمة: بقية ثقة إذا روى عن الثقات. وقال ابن عدي: إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت. وقال النسائي وغيره: إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة. وقال غير واحد: كان مدلساً، فإذا قال: عن، فليس بحجة. قال ابن حبان: سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذايين عن شعبة ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أبو مسهر: أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية. قال حيوة بن شريح: سمعت بقية يقول: لما قرأت على شعبة أحاديث بحير بن سعد قال: يا أبا يحمَد، لو لم أسمعها منك لظرت. وقال أبو إسحاق الجوزجاني: رحم الله بقية! ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذه، فإن حدث عن الثقات فلا بأس به. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن ضمرة وبقية فقال: ضَمْرَةٌ أحب إلينا من الثقات المأمونين، رجل صالح، لم يكن بالشام رجل صالح يشبهه، رحمته الله.. اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٢٦ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٣٤) ترجمة: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلَاعِي:

«بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلَاعِي، أبو يُحْمَدَ، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين، وله سبع وثمانون. ح ت م ٤» اهـ.

يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فيشبه أن يكون هذا من بعض الضعفاء، عن ابن جريج، ثم دلس عنه، وهذا موضوع».

قال السُّيُوطِي فِي «اللَّائِي» (٢/ ١٧٠):

«وكذا نقل ابن أبي حاتم في «العلل»، عن أبيه؛ قال الحافظ ابن حجر: لكن ذكر ابن القطان في «كتاب أحكام النظر» أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد، عن بقية قال: حدثنا ابن جريج. فما بقي فيه إلا التسوية، قال: وقد خالف ابن الجوزيُّ ابْنَ الصَّلَاحِ، فقال: إنه جيد الإسناد. انتهى. والحديث أخرجه البيهقي في «سننه» من الطريقتين: التي عنعن فيها بقية، والتي صرح فيها بالتحديث، والله أعلم».

قلت: وكذلك رواه ابن عساكر (١٣/ ٢٩٥/ ٢)، وكذا ابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٥)، عن أبيه، عن هشام، عن بقية: حدثنا ابن جريج به.

ساقه ابن أبي حاتم بعد أن روى بهذا الإسناد حديثين آخرين... وأشار إلى أن تصريح بقية بالتحديث خطأ من الراوي عنه هشام، فقال:

«وقال أبي: هذه الثلاثة الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا. ولم يفتقدوا الخبر منه».

وأقره الذَّهَبِيُّ فِي «الميزان»، وجعله أصل قوله في ترجمة هشام:

«يروى عن ثقات الدماشقة، لكن يروج عليه».

وكأن تبع ابنَ الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ابنُ دقيق العيد صاحب «الإمام»، كما في «خلاصة البدر المنير» (١١٨ / ٢)، وقال عبد الحق في «أحكامه» (١٤٣ / ١):

«لا يُعرف من حديث ابن جريج».

وقد رواه ابن عساكر في مكان آخر (١٨ / ١٨٨ / ١) من طريق هشام بن عمار، عن بقية، عن ابن جريج به.

فلا أدري هذه متابعة من هشام بن عمار لهشام بن خالد، أم أن قوله: «عمار»؛ محرف، عن «خالد»؛ كما أرجح.

بين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه ابن الصلاح رحمته الله؛ فقال:

ومنه تعلم أن قول ابن الصلاح: «إنه جيد الإسناد»؛ غير صواب، وأنه اغتر بظاهر التحديث، ولم ينتبه لهذه العلة الدقيقة التي نبهنا عليها الإمام أبو حاتم جزاه الله خيرًا.

ومن الغرائب أن ابن الصلاح مع كونه أخطأ في تقوية هذا الحديث؛ فإن فيها مخالف لقاعدة له، وضعها هو؛ لم يسبق إليها، وهي أنه انقطع التصحيح في هذه الاعصار، فليس لأحد أن يصحح! كما ذكر ذلك في «مقدمة علوم الحديث» (ص ١٨ - شرح الحافظ العراقي)، بل الواجب عنده الاتباع للأئمة الحديث

الذين سبقوا^(١)! فما باله خالف هذا الأصل هنا، فصَحَّ حديثاً يقول الحافظان الجليلان أبو حاتم الرازي وابن حبان: إنه موضوع؟! وخالف الشُّيُوطي كعادته فذكره في «جامعه»!

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّظَرَ الصَّحِيحَ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ:

والنظر الصحيح يدل على بطلان هذا الحديث، فإن تحريم النظر بالنسبة للجماع، من باب تحريم الوسائل، فإذا أباح الله تعالى للزوج أن يجامع زوجته، فهل يُعقل أن يمنعه من النظر إلى فرجها؟! اللهم لا، ويؤيد هذا من النقل حديث عائشة قالت:

«كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء بيني وبينه واحد، فبيادرني؛ حتى أقول: دع لي، دع لي». أخرجه الشيخان وغيرهما.

فإن الظاهر من هذا الحديث جواز النظر، ويؤيده رواية ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سُئِلَ عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته؟ فقال: سألت

(١) قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الهامش عند هذا الموضوع ما نصه:

«وهذا يشبه قول بعض الفقهاء المقلدين: «إن الاجتهاد انقطع منذ القرن الرابع، فليس إلا التقليد». ثم هم أحياناً يجتهدون، وليت أنهم يصيبون، وأنى لهم الإصابة، وهم فعلاً مقلِّدون؛ لا يعرفون كيف يجتهدون؛ لأنهم ليس لديهم وسائل الاجتهاد، ومنها السنة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ومعرفة أصول الفقه، وغير ذلك من الوسائل المعروفة عند أهل العلم؟! وقد صرح غير واحد من المحققين بخلاف مذهب ابن الصلاح هذا؛ منهم النووي، فانظر كلامه في ذلك في كتابه «التقريب» (ص ٤)، الطبعة المصرية» اهـ.

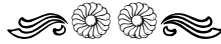
عطاء، فقال: سألت عائشة، فذكرت هذا الحديث بمعناه.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٩٠):

«وهو نص في جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته، وعكسه».

وإذا تبين هذا؛ فلا فرق حينئذ بين النظر عند الاغتسال أو الجماع، فثبت

بطلان الحديث» (١) اهـ.



السابع والثلاثون

وهم الحافظ الهيثمي رحمته اللهتصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (١٩٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فِي مَالِهِ أَوْ جَسَدِهِ، وَكَتَمَهَا، وَلَمْ يَشْكُهَا إِلَى النَّاسِ؛
كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه الطبراني (٣/١٢٣/١)، وابن حبان في «المجروحين»
(٢٠٢/١)، عن هشام بن خالد: نا بقية، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن
عباس مرفوعاً.

بيّن الألباني رحمته الله وهم الهيثمي رحمته الله؛ فقال:

قال الهيثمي في «المجمع» (٢/٣٣١):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه بقية؛ مدلس».

وقال في مكان آخر (١٠/٢٥٦):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله وثقوا».

وأظن أن قوله: «الأوسط»؛ خطأ من الناسخ، ويؤيده أن المُنذري قال
(١٤٨/٤):

«رواه الطبراني، ولا بأس بإسناده!»

كذا قال! والمقصود أنه أطلق العزو للطبراني، والمراد به في هذه الحالة
«معجمه الكبير»، والله أعلم.

وبين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه السُّيوطي رحمته الله؛ فقال:

ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في «العلل»، وذكر عن أبيه أنه قال:
«حديث موضوع، لا أصل له».

وأقره الذَّهبي.... وقال -أعني ابن حبان-:

«وهذا من نسخة كتبناها بهذا الإسناد؛ كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية
سمعه من إنسان وإه عن ابن جريج، فدلس عنه، والتزق به».

قلت: وكان السُّيوطي -عفا الله عنا وعنه- لم يقف على حُكم هذين
الإمامين بوضع هذا الحديث، وإلا لَمَا سَوَّدَ به «الجامع الصغير»! أو لعله قلد
الهيثمى والمُنذري، وقد تعقبهم المُناوي بقول أبي حاتم والذَّهبي، ثم تراجع
عن ذلك في شرحه الآخر «التيسير»، فنقل كلام المُنذري فقط، وأقره! (١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٣٥٦-٣٥٧).

الثامن والثلاثون

المأخذ على كتاب رزين بن معاوية العبدي رحمته الله (١)

«تجريد الصحاح» (٢)

□ في الحديث رقم (٢٠٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢٠٦ - طبعة مؤسسة الرسالة):

«رزين بن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدي. الإمام، المحدث الشهير، أبو الحسن العبدي، الأندلسي، السرقسطي، صاحب كتاب «تجريد الصحاح». جاور بمكة دهرًا... إمام المالكيين بالحرم. أدخل في كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها لأجاد. توفي بمكة، في المحرم، سنة خمس وثلاثين وخمس مئة، وقد شاخ» اهـ.

(٢) قال الشوكاني رحمته الله في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٩ - ط دار الكتب العلمية تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني):

«... ولقد أدخل في كتابه الذي جمع فيه بين دواوين الإسلام بلايا وموضوعات لا تعرف، ولا يُدرى من أين جاء بها، وذلك خيانة للمسلمين». قال العلامة المعلمي اليماني رحمته الله في تعليقه عليه:

«زاد أحاديث ليست فيها -يعني في «الصحيحين» و«الموطأ» و«سنن الترمذي» و«النسائي»

قال الألباني رحمته الله:

«باطل لا أصل له. وأما قول الزيلعي - على ما في «حاشية ابن عابدين»

(٣٤٨ / ٢):

«رواه رزين بن معاوية في تجريد الصحاح».

فاعلم أن كتاب رزين هذا جمع فيه بين الأصول الستة: «الصحيحين»، و«موطأ مالك»، و«سنن أبي داود»، و«النسائي»، و«الترمذي»، على نمط كتاب ابن الأثير المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول»، إلا أن في كتاب «التجريد» أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول؛ كما يعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المُنذري في «الترغيب والترهيب»، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنه لا أصل له في هذه الكتب، ولا في غيرها في كتب الحديث المعروفة، بل صرح العلامة ابن القيم في «الزاد» (١٧ / ١) ببطلانه، فإنه قال بعد أن أفاض

و«أبي داود» - ولا في واحد منها. فإذا كان الواقع هكذا ومع ذلك لم ينبه في خطبة كتابه أو خاتمته على هذه الزيادات، فقد أساء، ومع ذلك فالخطب سهل، فإن أحاديث غير «الصحيحين» من تلك الكتب ليست كلها صحاحًا، فصنيع رزين وإن أوهم في تلك الزيادات أنها في بعض تلك الكتب فلم يوهم أنه صحيح ولا حسن... ومنها: حديث صلاة الرغائب... ولم يكن رزين من أهل التقد فلم يعرف حال الحديث..» اهـ.

وقال ابن تيمية رحمته الله في «منهاج السنة النبوية» (١٥٧ / ٧): «... ورزين قد ذكر في كتابه أشياء ليست في الصحاح» اهـ.

وقال الذهبي رحمته الله في «تاريخ الإسلام» (٣٧٦ / ٣٦): «وله في الكتاب زيادات واهية» اهـ.

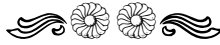
في بيان مزية وقفة الجمعة من وجوه عشرة ذكرها:

«وأما ما استفاض على ألسنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة؛

فباطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين».

وأقره المُنَاوي في «فيض القدير» (٢٨/٢)، ثم ابن عابدين في

«الحاشية».. (١) اهـ.



التاسع والثلاثون

تصويب للحافظ المنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢١١) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٧٥ / ١)، وابن ماجه (٢٣٤ / ٢ - ٢٣٥)،
والدراقطني (ص ٢٨٢)، والبيهقي (٣٠ / ٥)، وأحمد (٢٩٩ / ٦) من طريق
حكيمه^(١)، عن أم سلمة مرفوعاً. قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٢ / ٢٨٤):
«قال غير واحد من الحفاظ: إسناده غير قوي».

قلت: وعلته عندي حكيمه هذه، فإنها ليست بالمشهورة، ولم يوثقها غير
ابن حبان (٤ / ١٩٥)، وقد نبهنا مراراً على ما في توثيقه من التساهل، ولهذا لم

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٧٤٥ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٨٥٦٦) ترجمة: حُكَيْمَةُ بنت أمية بن الأحنس:

«حُكَيْمَةُ بنت أمية بن الأحنس، مقبولة، من الرابعة. دق» اهـ.

يعتمده الحافظ، فلم يوثقها، وإنما قال في «التقريب»:
«مقبولة».

يعني عند المتابعة، وليس لها متابع ها هنا، فحديثها ضعيف غير مقبول.
هذا وجه الضعف عندي.

ذكر الألباني رحمته الله خطأ المنذري رحمته الله؛ فقال:

وأما المُنذري فأعله بالاضطراب، فقال في «مختصر السنن» (٢/ ٢٨٥):
«وقد اختلف الرواة في متنه وإسناده اختلافاً كثيراً».

وكذا أعله بالاضطراب الحافظ ابن كثير؛ كما في «نيل الأوطار» (٤/ ٢٣٥).

ثم إن المُنذري كأنه نسي هذا، فقال في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١١٩ -
١٢٠):

«رواه ابن ماجه بإسناد صحيح»!

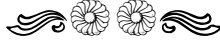
وأنى له الصحة، وفيه ما ذكره هو وغيره من الاضطراب، وجهالة حكيمة
عندنا؟!

بين الألباني رحمته الله ما في الحديث من دلالة؛ فقال:

ثم إن الحديث؛ قال السندي، وتبعه الشوكاني:

«يدل على جواز تقديم الإحرام على الميقات».

قلت: كلا، بل دلالته أخص من ذلك، أعني أنه إنما يدل على أن الإحرام من بيت المقدس خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت، وأما غيره من البلاد؛ فالأصل الإحرام من المواقيت المعروفة، وهو الأفضل؛ كما قرره الصنعاني في «سبل السلام» (٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩)، وهذا على فرض صحة الحديث، أما وهو لم يصح كما رأيت؛ فبيت المقدس كغيره في هذا الحكم...» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٧٨-٣٧٩).

الأربعون

تصويب للشيخ أحمد شاكر

-رَحِمَهُ اللهُ وَأَسْكَنَهُ فُسَيْحَ جَنَاتِهِ-

□ في الحديث رقم (٢١٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِنِّي لَأَعْلَمُ أَرْضًا يُقَالُ لَهَا: عُمَانٌ، يُنْضَحُ بِجَانِبِهَا الْبَحْرُ، الْحَجَّةُ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ حَجَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (رقم ٤٨٥٣)، والثقفي في «مشيخة النيسابوريين» (١٨٤-١٨٥)، والبيهقي في «سننه» (٣٣٥ / ٤) من طريق الحسن بن هادية^(١) قال:

لقيتُ ابن عمر، فقال لي: ممن أنت؟ قلت: من أهل عُمان. قال: من أهل عمان؟ قلت: نعم. قال: أفلا أحدثك ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى.

(١) قال ابن أبي حاتم رحمته الله في «الجرح والتعديل» (ج ١- قسم ٢/ ٤٠- طبعة دائرة المعارف العثمانية) ترجمة رقم (١٧٣):

«الحسن بن هادية روى عن ابن عمر روى عنه الزبير بن الخريت، سمعت أبي يقول ذلك» اهـ.

فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ... فذكره.

قلت: ورجاله كلهم ثقات معروفون، غير ابن هادية هذا، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٢/٤٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما قول الحافظ في «اللسان»:

«قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: لا أعرفه» (١).

فأخشى أن يكون انتقل نظره إلى ترجمة أخرى عقب هذه. روى ابن أبي حاتم فيها عن أبيه ما نقله الحافظ عنه. والله أعلم.

بين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الشيخ أحمد محمد شاكر وصوبه؛ فقال:

وأما ابن حبان، فقد ذكره في «الثقات» (٤/١٢٣)، وهذا منه على عادته في توثيق المجهولين؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وتوثيق ابن حبان هذا هو عمدة الهيثمي حين قال في «المجمع» (٣/٢١٧):

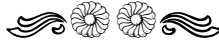
«رواه أحمد، ورجاله ثقات».

(١) انظر: «لسان الميزان» (٢/نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند) ترجمة رقم (١٠٧٧) ترجمة: الحسن بن هادية.

والحسن بن هادية ترجم له زين الدين قاسم بن قطلوبغا رحمته الله في كتابه «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٣/٣٩٩- طبعة مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة) ترجمة رقم (٢٩٠٠).

وحجة الشَّيْخِ الفاضل أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ فِي قَوْلِهِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيَّ «المسند»: «إسناده صحيح».

وهذا غير صحيح؛ لما سبق، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات المبنية على مثل هذه التوثيقات التي لا يُعتمد عليها لضعف مستندها» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٣٨٠-٣٨١).

الحادي والأربعون

تصويب للهيثمي رحمته الله

تصويب للمعلق على «الأوسط»

الدكتور محمود الطحان - غفر الله له -

□ في الحديث رقم (٢٣٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ؛ لَمْ يَزَلْ يَرَى خَيْرًا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٥٧) من طريق ابن حبان -يعني: في «الضعفاء» (٣/١٥٣)-، عن زهير بن عباد: ثنا أبو بكر بن شعيب (١)، عن مالك، عن الزهري، عن عمرو بن الشريد، عن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً،

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/٢٢٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٤٣٩) ترجمة: أبو بكر بن شعيب:

«أبو بكر بن شعيب. عن مالك بن أنس. قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به. رَوَى زهير بن عباد، حدثنا أبو بكر بن شعيب، عن مالك، عن الزهري، عن عمرو بن الشريد، عن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً: «مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ لَمْ يَزَلْ يَرَى خَيْرًا». هذا كذب» اهـ.

وقال ابن حبان، وتبعه ابن الجوزي:

«أبو بكر يروي عن مالك ما ليس من حديثه».

وأقره في «اللالئ» (٢/ ٢٧١).

وقال الذَّهَبِيُّ في ترجمة أبي بكر المذكور - وقد ساق له هذا الحديث -:

«هذا كذب» (١).

ووافقَه الحافظ في «اللسان» (٢).

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» من هذا الوجه، وقال:

«لم يروه عن مالك إلا أبو بكر، تفرد به زهير».

كما في «جزء منتقى» من معجمي الطبراني؛ «الأوسط» و«الكبير»، ومن «مسند المُقَلِّين» لدعلج، بخط الحافظ الذَّهَبِيِّ، وروايته عن الحافظ المزي (ورقة ١ وجه ٢)، وكذلك هو في «جزء من حديث الطبراني رواية أبي نُعَيْم» (١/ ٢٦)، وفي «جزء ما انتقاه ابن مردويه من حديث الطبراني» (١/ ١١٣)، ثم رأيتَه في «المعجم الأوسط» (١/ ٨/ ١٠١).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٧/ نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند) ترجمة رقم (١٣٢) (باب الكنى) ترجمة: أبي بكر بن شعيب.

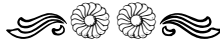
بَيَّنَ الْأَلْبَانِيُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ مَا أَخْطَأَ فِيهِ الْهَيْثَمِيُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَالَّذِي نَقَلَهُ وَأَقْرَهُ الْمَعْلُقُ
عَلِيُّ «الْأَوْسَطُ» الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الطَّحَّانُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ فَقَالَ:

وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ خَطَأَ قَوْلِ الْهَيْثَمِيِّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَ (١٥٤/٥) -
(١٥٥):

«رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَعَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ فَاطِمَةَ،
وَزُهَيْرِ بْنِ عَبَّاسِ الرَّوَّاسِيِّ؛ وَثَقَّهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ»!
وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرَ هَذَا لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، بَلْ وَلَا مِنْ
رِجَالِ «السَّنَنِ» وَ«الْمَسَانِيدِ»! ثُمَّ هُوَ مَتَّهَمٌ؛ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ
الْجَوْزِيِّ السَّابِقِ فِيهِ.

وَقَدْ غَفَلَ عَنِ هَذَا الْمَعْلُقُ عَلِيُّ «الْأَوْسَطُ» (١٠٤/١)، فَنَقَلَ كَلَامَ
الْهَيْثَمِيِّ، ثُمَّ أَقْرَهُ!

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَكُلُّ أَحَادِيثِ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ بَاطِلَةٌ؛ كَمَا سَبَقَ عَنِ الْحَافِظِ
السَّخَاوِيِّ (١) «(٢) اهـ.



(١) قَالَ الْأَلْبَانِيُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (٣٩٧/١) مَعْلُقًا عَلِيَّ الْحَدِيثِ رَقْمَ (٢٢٦):
«وَقَدْ رُوِيَ الْحَدِيثُ بِالْفَافِظِ أُخْرَى مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ
فِي «الْمَقَاصِدِ».. اهـ.

(٢) «السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» (١/٣٩٩-٤٠٠).

الثاني والأربعون

تصويب للإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٣١) من «السلسلة الضعيفة»:

«كُلُّو الْبَلَحَ بِالْتَّمْرِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَاهُ؛ غَضِبَ، وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلِقِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن ماجه (١) (٣١٧/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٧)،

(١) «أحد الأحاديث الموضوعة التي رواها ابن ماجه في «سننه». بلغ عدد الأحاديث الموضوعة في

«السنن الأربعة» ستة وستين حديثاً، وهي كالتالي:

- حديث واحد وأثر واحد في «سنن أبي داود».

- ثمانية عشر حديثاً في «سنن الترمذي».

- خمسة وأربعون حديثاً وأثر واحد في «سنن ابن ماجه».

وخلا «كتاب النسائي» من الموضوع، وليُعلم أنه أصح «الكتب الأربعة»؛ فهم - إضافة إلى

خلوه من الموضوع - أقلها حديثاً ضعيفاً، هذا مع أنه أكبرها حجماً وأكثرها حديثاً؛ فليتنبه.

وقد قال الإمام السندي: «.. «كتاب السنن» للنسائي أقل الكتب بعد «الصحيحين» حديثاً ضعيفاً

ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب «أبي داود»، و«كتاب الترمذي»، ويقابله من الطرف الآخر «كتاب

ابن ماجه»؛ فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض

وابن عدي (٢/٣٦٤)، وابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٢٠)، أبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٣٤)، والحَاكِم في «المستدرک» (٤/٢١)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٠-١٠١)، والبيهقي في «الآداب» (٣١٨/٦٦٧)، وأبو الحسن الحمامي في «الفوائد المنتقاء» (٩/٢٠٧/٢)، والخطيب في «تاريخه» (٥/٣٥٣)، وهبة الله الطبري في «الفوائد» (١/١٣٤/٢)، واستغربه، عن أبي زكير يحيى بن مُحَمَّد بن قيس^(١) قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

وقال ابن عدي، والحَاكِم في «المعرفة»، والبيهقي، والحمامي، والخطيب:

«تفرد به أبو زكير».

تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم».. اهـ. انظر: «أحاديث السنن الأربعة الموضوعة بحكم العلامة الرباني محمد ناصر الدين الألباني» تأليف: محمد شومان الرملي.
(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٤٠ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٠٨٤) ترجمة: يحيى بن محمد بن قيس:

«م (متابعة) ت س ق: يحيى بن محمد بن قيس، أبو زكير المدني ثم البصري المؤدب... قال أبو حاتم: يكتب حديثه. وروى الكَوْسَج عن ابن معين: ضعيف. قال الفلاس: ليس هو بمتروك. وقال أبو زرعة: أحاديثه مقاربة سيوى حديثين. وقال ابن حبان: لا يُحتجُّ به. وقال العُقَيْلي: لا يتابع على حديثه. وقال آخر: حسن الحديث. الفلاس: حدثنا يحيى بن محمد بن قيس، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان يغضب ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». هذا حديث منكر..» اهـ.

والحَاكِم مع تساهله المعروف لم يصححه في «المستدرک»، وقال الذَّهَبِي في «الميزان»:

«هذا حديث منكر» (١).

وكذا في «تلخيص المستدرک»، وزاد:

«ولم يصححه المؤلف».

قال السندي:

«وفي «الزوائد»: في إسناده أبو زكير (في الأصل زكريا، وهو تصحيف) يحيى بن مُحَمَّد؛ ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، سوى أربعة أحاديث. قلت: وقد عد هذا الحديث من جملة تلك الأحاديث، وقال النسائي: إنه حديث منكر».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٦)، وقال:

«قال الدراقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام؛ قال العقيلي: لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به. قال ابن حبان: وهو يقلب الأَسَانِيد، ويرفع المراسيل من غير تعمُّد، فلا يُحتج به، روى هذا الحديث، ولا أصل له».

قال ابن الجوزي:

«هذا قدح ابن حبان في أبي زكير، وقد أخرج عنه مسلم في «الصحيح»، ولعل الزلل من قبل مُحَمَّد بن شداد المِسْمَعِي (يعني: أحد رواته)، عن أبي

(١) المرجع السابق.

زكير، قال الدَّارَقُطْنِي: لا يكتب حديثه. وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة».

وأقره السُّيُوطِي في «اللآليء» (٢٤٣/٢) على وضعه، لكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث، فإنه ذكر له طرقاً أخرى عن أبي زكير، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير، وهو الصواب، وبه أعل الأئمة هذا الحديث. والله أعلم.

ومسلم إنما أخرج له في «المتابعات»، كما في «التهذيب»، وقال في «التقريب»: «صدوق، يخطيء كثيراً» (١).

ومع اعتراف السُّيُوطِي بوضعه، فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية النسائي، وابن ماجه، والحاكم، عن عائشة!

بَيْنَ الْأَبْنَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَوَّبَهُ؛ فَقَالَ:

هذا، وقد عزاه للنسائي ابن القيم أيضاً في «زاد المعاد» (٢١١/٣)، فالظاهر أنه في «سننه الكبرى»، وهو في الوليمة منه؛ كما في «تحفة الأشراف» (٢٢٤/١٢)، وقال النسائي:

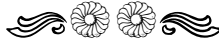
«هذا منكر».

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٦/ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٦٣٩) ترجمة:

يحيى بن محمد بن قيس.

كما تقدم عن «الزوائد».

ثم إن ابن القيم سكت عن هذا الحديث، فكأنه لم يستحضر علة، فكان عمله هذا من جملة الدواعي على تحرير القول فيه» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٠١-٤٠٣).

الثالث والأربعون

تصويب للحافظ السيوطي رحمته اللهوهم الحافظ المناوي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٣٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«تَرَكَ الدُّنْيَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ، وَأَشَدُّ مِنْ حَطْمِ السُّيُوفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَتْرُكُهَا أَحَدٌ؛ إِلَّا أَعْطَاهُ مِثْلَ مَا يُعْطِي الشُّهَدَاءَ، وَتَرَكَهَا: قَلَّةُ الْأَكْلِ وَالشَّبَعِ، وَبُغْضُ الثَّنَاءِ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ الثَّنَاءَ مِنَ النَّاسِ؛ أَحَبَّ الدُّنْيَا وَنَعِيمَهَا، وَمَنْ سَرَّهُ النَّعِيمُ؛ فَلْيَدْعِ الثَّنَاءَ مِنَ النَّاسِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٤٤/٢)؛ قال: أنبأنا أبي، نا أحمد بن عمرو البزار... عن عبد الله بن عبد الرحمن الجزري^(١)، عن سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٤٠٥- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٤١٩٩) ترجمة: عبد الله بن عبد الرحمن الجزري.

«عبد الله بن عبد الرحمن الجزري. عن سفيان الثوري، والأوزاعي. وعنه أحمد بن عيسى

الخشاب بمنكير وعجائب. اتهمه ابن حبان بالوضع والتركيب» اهـ.

وذكره السُّيُوطِي فِي «ذِيلِ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ص ١٩١) مِنْ رِوَايَةِ الدِّيْلَمِيِّ، وَقَالَ السُّيُوطِي:

«قَالَ فِي «الْمِيزَانِ»: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ بِمَنَاقِيرٍ وَعَجَائِبٍ، اتَّهَمَهُ ابْنُ حَبَانَ بِالْوَضْعِ. وَفِي «اللِّسَانِ»^(١) قَالَ ابْنُ حَبَانَ: يَأْتِي عَنِ الثَّوْرِيِّ بِالْأَوْابِدِ حَتَّى لَا يَشْكُ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَمَلُهَا» (٢/٣٥).
وَأَقْرَهُ ابْنُ عِرَاقٍ (١/٣٥٨) «...».

صَوَّبَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ:

قُلْتُ: وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أُورِدَ السُّيُوطِيُّ طَرَفَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنْ رِوَايَةِ الدِّيْلَمِيِّ هَذِهِ! فَأَسَاءَ مِنْ وَجْهَيْنِ:
الْأَوَّلُ: إِيْرَادُهُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ذَاكَ الْمَتَّهَمِ بِالْوَضْعِ.
الْآخِرُ: اقْتِصَارُهُ عَلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهُ كَذَلِكَ عِنْدَ الدِّيْلَمِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَبَيَّنَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْمُنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ:

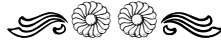
وَالشَّارِحُ الْمُنَاوِيُّ لَمْ يَتَعَقَّبْهُ بِشَيْءٍ يُذَكِّرُ، فَقَالَ:

«وَرَوَاهُ عَنْهُ الْبَزَارِيُّ أَيْضًا، وَمِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ أُورِدَهُ الدِّيْلَمِيُّ».

(١) انظر: «لسان الميزان» (٣/ نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند) ترجمة رقم (١٢٧١) ترجمة: عبد الله بن عبد الرحمن الجزري.

قلت: إطلاق العزو للبخار يعني أنه رواه في «مسنده»؛ كما هو المصطلح عليه عند المحدثين، وما أظن البخار أخرج فيه، وإلا لذكره الهيثمي في «المجمع»^(١)، ولم أره فيه، والله أعلم.

ثم استدركت، فقلت: ليس البخار في إسناد الديلمي هو أحمد بن عمرو صاحب «المسند» المعروف به، فإنه توفي سنة (٢٩٢)، ووالد الديلمي - واسمه شيرويه بن شهردار - مات سنة (٥٠٩)، فينبغي قرنان من الزمان!^(٢) اهـ.



(١) جمع الهيثمي رحمته الله في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» زوائد مسند الإمام أحمد، وأبو يعلى الموصلي، وأبو بكر البخار، ومعجم الطبراني الثلاثة، وحذف أسانيد هذه الكتب، ورتبها على الأبواب الفقهية بتوجيه من شيخه زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن العراقي.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٠٨-٤٠٩).

الرابع والأربعون

وهم محقق «مسند أبي يعلى الموصلي»

حسين سليم أسد - غفر الله له -

□ في الحديث رقم (٢٣٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَا تَزَيَّنَ الْأَبْرَارُ فِي الدُّنْيَا بِمِثْلِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٩١/١٦١٧): حدثنا

سليمان الشاذكوني (١):.....

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/١٩١ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٣٢٩٤) ترجمة: سليمان بن داود المنقري الشاذكوني البصري الحافظ:

«سليمان بن داود المنقري الشاذكوني البصري الحافظ، أبو أيوب...»

قال البخاري: فيه نظر. وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه.

وقال عبدان الأهوازي: معاذ الله أن يتهم، إنما كانت كتبه قد ذهبت، فكان يحدث من حفظه.

وقال ابن عدي: كان أبو يعلى، والحسن بن سفيان إذا حدثا عنه يقولان: حدثنا سليمان أبو

أيوب، لم يزيدا.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال يحيى بن معين: قال لنا

سليمان الشاذكوني: هاتوا حرفاً من رأي الحسن البصري لا أحفظه.

حدثنا إسماعيل بن أبان^(١): حدثنا علي بن الحزور^(٢) قال: سمعت أبا مريم

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: كان أعلمنا بالرجال يحيى بن معين، وأحفظنا للأبواب الشاذكوني، وكان ابن المديني أحفظنا للطوال.

وقال صالح بن محمد الحافظ: ما رأيت أحفظ من الشاذكوني، وكان يكذب في الحديث. وقال أحمد: جالس الشاذكوني حماد بن زيد، وبشر بن المفضل، ويزيد بن زريع، فما نفعه الله بواحد منهم. وقيل: كان يتعاطى المسكر، ويتما جن.. اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٢١٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٨٦) ترجمة: إسماعيل بن أبان الغنوي الكوفي الحنّاط:

«إسماعيل بن أبان الغنوي الكوفي الحنّاط. كذبه يحيى بن معين.

وقال أحمد بن حنبل: كتبنا عنه، عن هشام بن عروة، ثم روى أحاديث موضوعة عن فطر وغيره، فتركناه.

قال البخاري: ترك أحمد والناس حديثه... وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وهو صاحب حديث: «السابع من ولد العباس يلبس الخضرة».

وروى أحمد بن زهير عن ابن معين قال: وضع أحاديث على سفيان لم تكن... وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث. وقال النسائي مرة: ليس بثقة» اهـ.

قلت: وهو غير إسماعيل بن أبان الورّاق، الثقة، شيخ البخاري، ترجم له الذهبي رحمته الله عقب ترجمة: (إسماعيل بن أبان الغنوي) في «ميزان الاعتدال» (١/٢١٤- طبعة دار الرسالة العالمية) تحت رقم (٧٨٧) فقال: «خ ت: إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي الورّاق، شيخ البخاري. روى عن مسعر، وعبد الرحمن بن الغسيل. حدث عنه: يحيى وأحمد. وقال البخاري: صدوق. وقال غيره: كان يتشيع. وروى الحاكم عن الدارقطني أنه قال: ليس عندي بالقوي. قلت: توفي سنة ست عشرة ومئتين» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/١٣٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٥٥٠٩) ترجمة: علي بن الحزور:

يقول: سمعت عمار بن ياسر يقول... فذكره مرفوعاً. وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٨٦/١٠)، وقال:

«وفيه سليمان الشاذكوني، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب، وقد مضى له عدة أحاديث أقربها الحديث (٢٣٤).

ثم إن إقتصاره عليه يوهم أنه ليس فيه من هو مثله أو قريب منه، وليس كذلك، بل فوقه آخران؛ أحدهما شر من الآخر، استدرك عليه أحدهما المعلق على «المسند»، فقال:

«وعلي بن الحزور؛ متروك، وباقي رجاله ثقات!»

بين الألباني رحمته الله خطأ المعلق على «المسند» في استدراكه على الهيثمي رحمته الله؛ فقال:

قلت: ولقد أخطأ أيضاً، فإن إسماعيل بن أبان ليس هو الوراق الثقة، وإنما هو إسماعيل بن أبان الغنوي، قال الحافظ:

«متروك رمي بالوضع».. (١) اهـ.

ق: علي بن الحزور، عن الأصبع بن نُبّاة. قال البخاري: فيه نظر. وقال يحيى: لا يحل لأحد أن يروي عنه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. ويقال له: علي بن أبي فاطمة يدلّس بذلك... قال ابن عدي: هو من متشعبة الكوفة، والضعف على حديثه بين اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٠٩-٤١٠).

الخامس والأربعون

تصويب للحافظ المناوي رحمته اللهتصويب للحافظ البيهقي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٤١) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِنَّ مِنَ السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه ابن ماجه (٣٢٢/٢)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (١/٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٣/١٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٦٩/١) من طرق، عن بقية بن الوليد: ثنا يوسف بن أبي كثير^(١)، عن نوح بن ذكوان^(٢)، عن الحسن، عن أنس مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١٩٥/٥-طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٩٣٣٥) ترجمة: يوسف بن أبي كثير:

«ق: يوسف بن أبي كثير، شيخ لبقية. لا يُعرف. له عن نوح بن ذكوان حديثان» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣٨/٥-طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٦٢٣) ترجمة: نوح بن ذكوان:

«ق: نوح بن ذكوان... قال أبو حاتم: نوحٌ ليس بشيء. وقال ابن عدي: أحاديثه ليست

قال أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجه»:

«وفي «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف؛ لأن نوح بن ذكوان متفق على تضعيفه. وقال الدميري: هذا الحديث مما أنكر عليه».

قلت: وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الموضوعة» (٣/ ٣٠) من رواية الدارقطني، عن يحيى بن عثمان حدثنا به. وقال:

«لا يصح، يحيى منكر الحديث، وكذا نوح».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٢٤٦) بقوله:

«قلت: يحيى بريء من عهده».

ثم ذكر رواية ابن ماجه من الطرق المشار إليها، عن بقية، ورواية الخرائطي في «اعتلال القلوب» من طريق أخرى عن بقية، فانحصرت التهمة بإرشاد السيوطي بنوح بن ذكوان، وهذا يتضمن اعتراف السيوطي بوضع الحديث، كما لا يخفى، ومع ذلك فقد أورده في «الجامع الصغير» برواية ابن ماجه!

صَوَّبَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمَنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ:

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُنَاوِيِّ فِي «شَرْحِهِ»:

«وعده ابن الجوزي في الموضوع، لكن تُعَقَّبُ بِأَن لَه شَوَاهِدٌ».

فما أظنه إلا وهمًا، فإني لا أعلم له شاهدًا واحدًا، ولو كان معروفًا؛ لبادر السُّيوطي إلى إيراده في «اللائل» متعقبًا به على ابن الجوزي، كما هي عادته! وكذلك لم يذكر له أي شاهد المُنذري في «الترغيب» (٣/ ١٢٤)، والعجلوني في «الكشف» (١/ ٢٥٥). والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي، ثم السُّيوطي! قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون»^(١).

ونحوه في «الميزان» للذهبي.

وذكر الألباني رحمته الله علةً ثالثة للحديث، وصوّب خطأ المُنذري رحمته الله في تصحيحه للحديث؛ فقال:

وثمة علة أخرى وهي عننة الحسن البصري، فقد كان يدلّس، فلا تغتر بما نقله المُنذري عن البيهقي أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها.

ثم استدركت فقلت: لعل المناوي يشير إلى مثل هذا الحديث الآتي عن عائشة (رقم ٢٥٧)، ولكن هذا حديث آخر مخرَجًا ولفظًا ومعنىً، على أنه ضعيف السند جدًّا، كما سيأتي بيانه هناك^(٢) اهـ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٤١- الطبعة الهندية) ترجمة رقم (٨١٩): يوسف بن أبي كثير.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٤١٤-٤١٥).

السادس والأربعون

تصويب للحافظ العراقي رحمته اللهتصويب للتاج السبكي رحمته اللهتصويب للحافظ ابن حبان رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٥٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«كَانَ إِذَا تَعَدَّى؛ لَمْ يَتَعَشَّ، وَإِذَا تَعَشَّى؛ لَمْ يَتَعَدَّ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. رواه ابن بشران في «الأمالي» (١/٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٢٣)، وابن عساكر في آخر جزء «أخبار لحفظ القرآن» (ق٨/٢)، وكذا في «التاريخ» (١/١١/٦٥)، عن سليمان بن عبد الرحمن: ثنا أيوب بن حسان الجرشي: ثنا الوضين بن عطاء^(١)، عن عطاء بن أبي رباح قال:

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/٨٣- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٨٣٤) ترجمة: الوضين بن عطاء الشامي:

«دق: الوضين بن عطاء الشامي، أبو كنانة الكفرسوسي... وثقه أحمد، وغيره. وقال أبو داود: قدرني صالح الحديث. وقال ابن سعد: ضعيف. وقال أبو حاتم: تعرف وتُنكر. قلت: مات =

دُعِيَ أبو سعيد الخدري إلى وليمة، فرأى صفرة وخضرة، فقال: أما تعلمون أن رسول الله ﷺ كان... الحَدِيث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات، لكن الوضين بن عطاء سيئ الحفظ، فهو لهذا ضعيف، ثم إنه مرسل، كما هو الظاهر؛ لأن عطاء لم يوصله عن أبي سعيد بمثل قوله: «عن أبي سعيد»، ونحوه.

نبه الألباني رحمه الله على خطأ الحافظ العراقي رحمه الله، والتاج السبكي رحمه الله؛

فقال:

(تنبيه): هذا الحَدِيث مما خفي مخرجه على الحافظ العراقي، ثم التاج السبكي، فذكر أنه من الأحاديث التي أوردها الغزالي في «الإحياء»، ولا أصل لها (١)!

سنة تسع وأربعين ومئة. وكان من الخطباء البلغاء. قال الجوزجاني: واهي الحديث. وقال دحيم: ثقة.. اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٨١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٤٠٨):

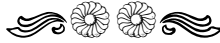
«الوَضِين، بفتح أوله وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون، ابن عطاء ابن كِنانة، أبو عبد الله أو أبو كنانة، الخزاعي، الدمشقي، صدوق سيئ الحفظ، ورمي بالقدر، من السادسة، مات سنة ست وخمسين، وهو ابن سبعين. د عس ق» اهـ.

(١) قلت: قد يكون اختلط عليهما حديث الترجمة بحديث آخر قد ذكره الألباني رحمه الله في «الضعيفة» برقم (٢٥١) وهو: «مَنْ أَجَاعَ بَطْنُهُ؛ عَظُمَتْ فِكْرَتُهُ، وَفَطِنَ قَلْبُهُ». قال الألباني رحمه الله: «لا أصل له».

وتعقبه الزبيدي في «إتحاف السادة» (٤٠٩ / ٧) برواية أبي نعيم فقط!
ورواه البيهقي في «الشعب» (٢ / ١٥٨ / ٢) موقوفاً على أبي جحيفة، وفيه
الوليد بن عمرو بن ساج، وهو ضعيف.

بين الألباني رحمته الله خطأ ابن حبان رحمته الله؛ فقال:

وتناقض فيه ابن حبان، كما بينته في «تيسير الانتفاع» (١) (٢) اهـ.



كما يفيد كلام الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٧٣ / ٣)، والسبكي في «الطبقات»
(١٦٣ / ٤).

وكذلك حديث رقم (٢٥٢) من «السلسلة الضعيفة»: «البطنة أصل الداء، والجحيمية أصل
الدواء، وعودوا كل جسم ما اعتاد».

(١) قلت: الوليد بن عمرو بن ساج ذكره ابن حبان رحمته الله في «المجروحين والضعفاء»، وذكره في
«الثقات»؛ وهذا معنى قول الألباني رحمته الله في قوله: «وتناقض فيه ابن حبان كما بينته في «تيسير
الانتفاع»..»؛ ولم أطلع على «تيسير الانتفاع» لأنقل كلام الألباني رحمته الله فلعله قصد ذلك.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١ / ٤١٧-٤١٨).

السابع والأربعون

تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٦٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«أَطْعَمُوا نَفْسَاءَكُمْ الرُّطْبَ. قَالُوا: لَيْسَ فِي كُلِّ حِينٍ يَكُونُ الرُّطْبُ. قَالَ: فَتَمَّرٌ. قَالُوا: كُلُّ التَّمْرِ طَيِّبٌ، فَأَيُّ التَّمْرِ خَيْرٌ؟ قَالَ: إِنَّ خَيْرَ تَمْرَاتِكُمْ الْبَرْنِيُّ؛ يُدْخِلُ الشَّفَاءَ، وَيُخْرِجُ الدَّاءَ، لَا دَاءَ فِيهِ، أَشْبَعُهُ لِلْجَائِعِ، وَأَذْفَرُهُ لِلْمَقْرُورِ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. رواه ابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (٢/١٩٢/١): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المطيري: نا القاسم بن إسماعيل الكوفي: نا زيد بن الحباب العكلي، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء الطائفي، عن شهر بن حوشب^(١)، عن أبي أمامة مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٦١- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٣٥٧٧) ترجمة: شهر بن حوشب الأشعري:

«٤ م مقروناً (صح): شهر بن حوشب الأشعري...»

قال أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً. وروى ابن أبي خيثمة ومعاوية بن

صالح عن ابن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: ليس هو بدون أبي الزبير، ولا يحتج به. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وروى
النضر بن شميل عن ابن عون قال: إنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ.

وقال النسائي وابن عدي: ليس بالقوي... وقال الدولابي: شَهْرٌ لَا يُشْبِهُ حَدِيثَهُ حَدِيثَ النَّاسِ،
كَأَنَّهُ مَوْلَعٌ بِزَمَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قاله السعدي.

وقال الفلاس: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شهر، وكان عبد الرحمن يحدث عنه...
يحيى القطان: عن عباد بن منصور قال: حججت مع شهر بن حوشب فسرق عييتي.

وقال علي بن حفص المدائني: سألت شعبة عن عبد الحميد بن هرام، فقال: صدوق، إلا أنه
يحدث عن شهر.

قال أحمد بن حنبل: عبد الحميد حديثه مقارب من حديث شهر، وكان يحفظها كأنه يقرأ
سورة، وهي سبعون حديثاً...

قال أبو عيسى الترمذي: قال محمد -هو البخاري-: شهر حسن الحديث. وقوى أمره.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة شامي.

وروى عباس عن يحيى: ثبت. وقال يعقوب بن شيبان: شهر ثقة، طعن فيه بعضهم.

قال ابن عدي: شهر ممن لا يحتج به، ولا يتدين بحديثه.

قلت: قد ذهب إلى الاحتجاج به جماعة.

وقال حرب الكرماني، عن أحمد: ما أحسن حديثه! ووثقه، وهو حمصي. وروى حنبل عن

أحمد: ليس به بأس. وقال الفسوي: شهر وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة. قلت: أما روايته عن

بلال وتميم الداري فظاهرة الانقطاع. قال صالح جزرة: قدم على الحاج، فحدث بالعراق،

ولم يوقف منه على كذب. وكان رجلاً يتنسك..» اهـ.

قلت: وقال الإمام مسلم ﷺ في مقدمة «صحيحه» (١/١٧): «وحدثنا عبيد الله بن سعيد

قال: سمعت النضر يقول: سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أسكفة الباب فقال:

إنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ، إنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ. يقول: أخذته السنة الناس، تكلموا فيه». فلا شك بعد هذا فإنه

لا يكون على شرطه. والله أعلم.

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير القاسم هذا، فلم أجد من ترجمه، إلا أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (١٩/٩):

«القاسم بن إسماعيل الهاشمي، كوفي، يروي عن عبيد الله بن موسى، حدثنا عنه مُحَمَّد بن المنذر بن سعيد».

فإنه من هذه الطبقة، على أنه قد توبع، كما يأتي.

وشهر بن حوشب؛ ضعيف، لا يحتاج به، لكثرة خطئه، وكأنه لذلك إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره؛ كما في «خاتمة الترغيب» للمنذري (٢٨٤/٤)، وقال الحافظ فيه:

«صدوق، كثير الإرسال والأوهام»^(١).

ثم رأيت في «الطب» لأبي نعيم (٢٣ - ٢٤) من طريق أخرى، عن شعبة به، فانحصرت العلة في شهر.

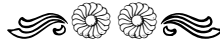
ذكر الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه الحافظ السُّيُوطي رحمته الله؛ فقال:

والحديث أورده السُّيُوطي في «اللائيء» (١٥٦/١) شاهداً للحديث المتقدم برقم (٢٣٤) من رواية ابن السني وأبي نعيم معاً في «الطب» من طريق شعبة به، ثم قال:

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٩/ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٨٣٠) ترجمة: شهر بن حوشب الأشعري.

«وإسناده على شرط مسلم (١)»!

كذا قال، ولا يخفى ما فيه؛ لما ذكرنا من حال شهر (٢) اهـ.



(١) قال ابن الصلاح رحمته الله في «صيانة صحيح مسلم» (ص ٩٩):

«مَن حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد

غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه؟ وعلى أي وجه روى عنه؟» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٢٦-٤٢٧).

الثامن والأربعون

تصويب للإمام الطحاوي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٧٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا حُبْسَ (أَيُّ: وَقَفَ) بَعْدَ سُورَةِ النَّسَاءِ» (١).

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٥٠)، والطبراني (٣/١١٤/١)، والدراقطني (٤/٦٨/٤)، والبيهقي في «سننه» (٦/١٦٢) من طريق عبد الله بن لهيعة (٢):.....»

(١) قال ابن حزم رحمته الله في «المحلى» (٩/١٨٨- ط المنيرية) عن حديث الترجمة:

«هذا حديث موضوع وابن لهيعة لا خير فيه وأخوه مثله، وبيان وضعه أن سورة النساء أو بعضها نزلت بعد أحد -يعني آية المورايث- وحبس الصحابة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خبير وبعد نزول المورايث في سورة النساء، وهذا أمر متواتر جيلاً بعد جيل، ولو صح هذا الخبر لكان منسوخاً باتصال الحبس بعلمه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى أَنْ مَاتَ» اهـ.

ولمزيد بحث وفائدة فليُنظر: «الإسعاف في أحكام الأوقاف» لإبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي الحنفي.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣١٩- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٣٥٦٣) ترجمة: عبد الله بن لهيعة:

ثنا عيسى بن لهيعة^(١)، عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول بعدما نزلت سورة النساء، وفُرِضَتْ فيها الفرائض: ... فذكره. وقال الدراقطني، وأقره البيهقي:

«لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه، وهما ضعيفان».

قلت: وبه يُعرف ما في رمز السُّيُوطِي في «الجامع الصغير» لحسنه، وقد رده عليه المُنَاوِي في «شرحه» بقول الدَّارِقُطْنِي هذا، وبقول الهَيْثَمِي في «المجمع» (٢/٧):

«رواه الطبراني، وفيه عيسى بن لهيعة، وهو ضعيف».

صَوَّبَ الألباني رحمه الله خطأ الطحاوي رحمه الله في الاستدلال على بطلان الوقف بهذا الحديث؛ فقال:

«عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين، وقد ناف على الثمانين. م د ت ق» اهـ.

(١) قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٣٢٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٢٣٨) ترجمة: عيسى بن لهيعة:

«عيسى بن لهيعة. روى ثقتان عن ابن لهيعة، عن أخيه عيسى، عن عكرمة، عن ابن عباس: لما نزلت سورة النساء قال النبي ﷺ: «لا حُبْسَ بعد سورة النساء». قال الدراقطني: ضعيف» اهـ.

والحدِيث استدل به الطحاوي لأبي حنيفة في قوله:
«إن الوقف باطل».

وهو استدلال واه؛ لأمر:

الأول: أن الحدِيث ضعيف؛ كما علمت، فلا يجوز الاحتجاج به.

الثاني: أنه معارض بأحاديث صحيحة في مشروعية الوقف، منها قوله صلى الله عليه وسلم
لعمر بن الخطاب:

«حبس الأصل، وسبل الثمرة».

أي: اجعله وقفًا حَيِّسًا.

رواه الشَّيْخَان في «صحيحهما»، وهو مخرج في «الإرواء»

(٦/٣٠/١٥٨٢).

الثالث: أنه يمكن تفسيره بمعنى لا يتعارض مع الأحاديث الصحيحة، وبه

فسره ابن الأثير في «النهاية»، فقال:

«أراد أنه لا يوقف مال، ولا يُزوى عن وارثه، وكأنه إشارة إلى ما كانوا يفعلونه

في الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه، كانوا إذا كرهوا النساء لقبح أو قلة مال

حبسوهن عن الأزواج؛ لأن أولياء الميت كانوا أولى بهن عندهم».. (١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٤١-٤٤٢).

التاسع والأربعون

وهم الإمام ابن حبان البستي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٧٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«حَقُّ الْجَوَارِ إِلَى أَرْبَعِينَ دَارًا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا؛ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقُدَّامَ وَخَلْفَ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف جدًا. رواه أبو يعلى في «مسنده»^(١) (١٠ / ٣٨٥ / ٥٩٨٢): حدثنا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّارِ^(٢):

(١) قال محقق «مسند أبي يعلى الموصلي» (١٠ / ٣٨٥ - طبعة دار المأمون للتراث) حديث رقم (٥٩٨٢):

«إسناده ضعيف جدًا، محمد بن جامع العطار ضعيف، وعبد السلام متروك الحديث، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ١٦٨) باب: حد الجوار، وقال: «رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار وهو ضعيف». وذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٣ / ٧) برقم (٢٧٢٣)، وعزاه إلى أبي يعلى» اهـ.

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٧٢ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٨٩٩) ترجمة: محمد بن جامع البصري العطار:

«محمد بن جامع البصري العطار. عن حماد بن زيد، وعنه أبو يعلى. قال ابن عدي: لا يتابع

حدثنا مُحَمَّد بن عثمان^(١): حدثنا عبد السلام بن أبي الجنوب^(٢)، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا.

بَيْنَ الْأَبْنَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَمِ ابْنِ حَبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

وعن أبي يعلى؛ رواه ابن حبان في «الضعفاء» (١٥٠ / ٢)، وأعله بعبد السلام هذا، وقال:

«إِنَّهُ مَنكَرُ الْحَدِيثِ».

قلت: وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٤١٤ / ٣)، ثم تناقض ابن حبان، فذكره في «الثقات» (١٢٧ / ٧)، انظر «تيسير الانتفاع».

وقال أبو حاتم (٤٥ / ١ / ٣):

«مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

على أحاديثه. وضعفه أبو يعلى. وقال أبو حاتم: كتبت عنه، وهو ضعيف الحديث» اهـ.
(١) قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٦ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٦١٣٠) ترجمة: محمد بن عثمان الجُمَحِي:

«محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية بن خلف الجُمَحِي، المكي، ضعيف، من الثامنة. ق» اهـ.
(٢) قال الذهبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٣٧ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٤٧٩٣) ترجمة: عبد السلام بن أبي الجنوب:

«ق: عبد السلام بن أبي الجنوب. عن الزهري. وعنه عيسى بن يونس. قال ابن المديني وغيره: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك حديثه..» اهـ.

قلت: وفيه علة أخرى، فقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨ / ٨):

«رواه أبو يعلى، عن شيخه مُحَمَّد بن جامع العطار، وهو ضعيف».

قلت: بل هو أسوأ حالاً؛ قال أبو زرعة:

«ليس بصدوق».

وَمُحَمَّد بن عثمان - وهو الجمحي المكي - ضعيف، فهذه علة ثالثة.

ولهذا قال الحافظ العراقي في «تخريج العراقي» (١٨٩ / ٢):

«إنه حديث ضعيف».

وقد رُوي مرسلًا وهو:

٢٧٧ - «السَّاكِنُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارًا».

ضعيف. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٥٠)، عن الزهري مرسلًا

مرفوعًا، وفيه:

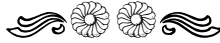
«قيل للزهري: وكيف أربعون دارًا؟ قال: أربعون عن يمينه، وعن يساره،

وخلفه، وبين يديه».

ورجاله ثقات، فهو صحيح عند من يحتج بالمرسل؛ كما سبق بيانه قبل

حديث.

وقد اختلف العلماء في حد الجوار (١) على أقوال؛ ذكرها في «الفتح» (١٠/٣٦٧)، وكل ما جاء تحديده عنه صلى الله عليه وسلم بأربعين؛ ضعيف لا يصح، فالظاهر أن الصواب تحديده بالعرف. والله أعلم» (٢) اهـ.



(١) قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» (١٣/٥٥٩- ط دار طيبة):
«واسم الجار يشمل المسلم والكافر، والعابد والفاسق، والصديق والعدو، والغريب والبلدي، والنافع والضار، والقريب والأجنبي، والأقرب دارًا والأبعد، وله مراتب بعضها أعلى من بعض، فأعلاها: من اجتمعت فيه الصفات الأول كلها، ثم أكثرها، وهلم جرًّا إلى الواحد» اهـ.
وقال الألويسي رحمته الله في «تفسيره» (٥/٢٩- ط المنيرية):
«والظاهر أن مبنى الجوار على العرف» اهـ.
وقد ذكر الحافظ السيوطي رحمته الله في «الأشباه والنظائر» (ص ٩٨- ط دار الكتب العلمية):
«قال الفقهاء: كل ما ورد به الشرع مطلقًا، ولا ضابط له فيه، ولا في اللغة، يرجع فيه إلى العرف» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٤٥-٤٤٦).

الخمسون

تصويب للحافظ الهيثمي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٩٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«الأَرْضُ عَلَى الْمَاءِ، وَالْمَاءُ عَلَى الصَّخْرَةِ، وَالصَّخْرَةُ عَلَى ظَهْرِ حُوتٍ يَلْتَقِي حَرْفَاهُ بِالْعَرْشِ، وَالْحُوتُ عَلَى كَاهِلِ مَلِكٍ قَدَمَاهُ (فِي) الْهَوَاءِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. ذكره الهيثمي (٨ / ١٣١) من حديث ابن عمر مرفوعاً، ثم قال:

«رواه البزار، عن شيخه عبد الله بن أحمد -يعني: ابن شيبان- وهو ضعيف».

قلت: لم أراه في «الميزان»، ولا في «اللسان»، ولا في غيرهما من كتب الرجال،

فلعله تحرف اسمه على الطابع، والظاهر أنه من الإسرائيليات؛ كالذي قبله.

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (١ / ١٧٥) من طريق محمد بن حرب،

عن سعيد بن سنان^(١)، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة -كثير بن مرة-، عن

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢ / ١٣٦) -طبعة دار الرسالة العالمية- ترجمة رقم

(٣٠٦٣) ترجمة: سعيد بن سنان، أبو مهدي الحمصي:

«ق: سعيد بن سنان، أبو مهدي الحمصي. ضعفه أحمد. وقال يحيى: ليس بثقة. وقال مرة:»

ابن عمر مرفوعاً، وقال:

«سعيد بن سنان الحمصي؛ عامة ما يرويه - وخاصة عن أبي الزاهرية - غير محفوظة».

قلت: وهو ضعيف جداً، بل قال فيه الجوزجاني:

«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

وساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث، هذا منها...

بين الألباني رحمته الله ما وهم فيه الهيثمي رحمته الله؛ فقال:

ثم وقفت على إسناد البزار بواسطة «كشف الأستار» (٢/٤٤٩/٢٠٦٦)

للهيثمي، قال البزار: حدثنا عبد الله بن أحمد - يعني: ابن شبيب - ثنا أبو

اليمان: ثنا سعيد بن سنان به مثل رواية ابن عدي المتقدمة. وقال البزار:

«علته سعيد بن سنان».

قلت: فتكشفت لي الحقائق التالية:

الأولى: أن الهيثمي غفل عن العلة القادحة في هذا الإسناد، مع تصريح

البزار بها، وهي سعيد بن سنان؛ لأنه متهم؛ كما تقدم.

ليس بشيء. وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة. وقال البخاري: منكر

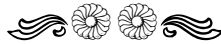
الحديث، وقال النسائي: متروك... اهـ.

الثانية: أنه تحرّف على الهَيْثَمي في الكتابين: «المجمع»، و«الكشف» اسم جد عبد الله بن أحمد، فقال: ابن شبيب، وإنما هو شَبَّويه، كذلك وقع في كثير من الأحاديث التي رواها البزار من طريقه، وهالك أرقام بعضها من المجلد الأول من «الكشف» (٢٩ و ٥٣ و ٥٠٨ و ٥٣٧ و ٦٢١ و ٧٦٢ و ٧٨٢ و ٨٥٩ و ٨٩٢ و ٩٤٨ و ١٠٤٩)، والرقم الأول فيها بهذا السند عينه، وإعلال البزار إياه بسعيد نفسه!

الثالثة: لا يوجد في الرواة عبد الله بن أحمد بن شبيب؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وإنما فيهم عبد الله بن شبيب، أبو سعيد الربيعي، فتوهم الهَيْثَمي أنه هو، فضعفه، وهو حريٌّ بذلك، وهو من شيوخ البزار أيضًا في عدة أحاديث أخرى؛ كالأحاديث (١٧٣ و ٢٤٧ و ٤١٧)، ولو فرض أنه هو صاحب هذا الحديث؛ لم يجز إعلاله به؛ لأنه متابع عند ابن عدي؛ كما تقدم.

وأما ابن شَبَّويه؛ فهو في «ثقات ابن حبان» (٣٦٦/٨)، وقال:

«مستقيم الحديث».. (١) اهـ.



الحادي والخمسون

وهم الإمام الطبراني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٢٩٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِنَّ اللَّهَ لَيَسَّ بِتَارِكِ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا غَفَرَ لَهُ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨-٤٩ - من زواته)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٧)، وابن بشران في «الأمالى» (٢٤/٢٩٠)، عن المفضل بن فضالة، عن أبي عروة البصري، عن زياد أبي عمار - وقال ابن الأعرابي: زياد بن ميمون -، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني: «لا يُروى إلا بهذا الإسناد وأبو عروة عندي معمر، وأبو عمار: زياد النميري».

بين الألباني رحمته الله ما وهم فيه الطبراني رحمته الله؛ فقال:

كذا قال، وفيه نظر في موضعين:

الأول: زياد النميري هو ابن عبد الله البصري، لم أجد من كناه أبا عمار،

بخلاف زياد بن ميمون، فقد كنهه بأبي عمار، وقال ابن معين في النميري: «ضعيف». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس». قيل له: هو زياد أبو عمار؟ قال: لا، حديث أبي عمار ليس بشيء.

قد فرّق هذا الإمام بين زياد بن عبد الله النميري وبين زياد أبي عمار، فضعف الأول تضعيفاً يسيراً، وضعف أبا عمار جدّاً؛ فثبت أنه غير النميري، وإنما هو ابن ميمون؛ كما صرحت به رواية ابن الأعرابي، وهو وضّاع باعترافه؛ كما سبق مراراً.

قال الذّهبي:

«زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي، عن أنس، ويقال له: زياد أبو عمار البصري، وزياد بن أبي حسان، يدلّسونه لئلاً يُعرف في الحال، قال ابن معين: ليس يسوئ قليلاً ولا كثيراً، وقال يزيد بن هارون: كان كذاباً»^(١).

ثم ساق له أحاديث مناكير، هذا أحدها.

والثاني: قوله: إن أبا عروة البصري هو معمر، يعني: ابن راشد الثقة، شيخ عبد الرازق، فإن هذا وإن كان يكنى أبا عروة، فإني لم أجد ما يؤيد أنه هو في هذا السند، وصنيع الحافظين الذّهبي والعسقلاني يشير إلى أنه ليس به، فقلا في

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٨٧- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٨٣٨) ترجمة:

زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي.

«الميزان» و«اللسان»:

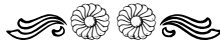
«أبو عروة، عن زياد بن فلان مجهول، وكذلك شيخه» (١).

قلت: شيخه هو زياد بن ميمون الكذاب؛ كما سبق آنفاً، فلعل أبا عروة يدلسه، فيقول: زياد بن فلان. كما قال في هذا الحديث: زياد أبي عمار. لكي لا يعرف، فإذا صح هذا؛ فهو كاف عندنا في تجريح أبي عروة هذا، والله أعلم.

ثم وجدت ما يؤيد أن الحديث حديث زياد بن ميمون، فقد أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٤/١٤٥/١)، عن عثمان بن مطر، عن سلام بن سليم، عن زياد بن ميمون، عن أنس...

وبالجملة؛ فإن مدار الحديث على أبي عمار، وهو زياد بن ميمون، وهو كذاب» (٢) اهـ.

قلت: اختلط واشتبه أمر الراويين على الحافظ الطبراني رحمته الله.



(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/٢٦٧- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٧٣٦) ترجمة: أبي عروة.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٦٦-٤٦٨).

الثاني والخمسون

تصويب للإمام النووي رحمته الله

تصويب للمباركفوري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٢١) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى؛ لَمْ تَضُرَّهُ
أُمُّ الصَّبِيَّانِ (١)».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤/١٦٠٢)، وعنه ابن السني في «عمل»

(١) وجه سؤال إلى سماحة الإمام ابن باز رحمته الله عن أم الصبيان، كما في «فتاوى نور على الدرب»
(١/٣٨٩-٣٩٠) فقال رحمته الله:

«فهذه الأشياء التي يقولها الناس عن أم الصبيان، كلها لا أصل لها ولا تعتبر، وإنما هي من خرافات العامة، يزعمون أنها جنية مع الصبيان، وهذا كله لا أصل له، وهكذا ما ينسبون إلى سليمان، كله لا أساس له ولا يعتبر، ولا يعتمد عليه، كل إنسان معه ملك وشيطان، كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، كل إنسان معه قرين، ليس خاصاً بزيد ولا بعمر، فمن أطاع الله واستقام على أمره كفاه الله شر شيطانه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له: وأنت يا رسول الله معك شيطان؟ قال: «نعم، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم»؛ أما أم الصبيان فلا أساس لها، ولا صحة لهذا الخبر، ولهذا القول.. اهـ.

اليوم والليلة» (٢٠٠/٦١٧)، وكذا ابن عساكر (١٦/١٨٢/٢) من طريق أبي يعلى، وابن بشران في «الأمالى» (١/٨٨)، وأبو طاهر القرشي في «حديث ابن مروان الأنصاري وغيره» (١/٢) من طريق يحيى بن العلاء الرازي^(١)، عن مروان بن سليمان^(٢)، عن طلحة بن عبيد الله العقيلي، عن الحسين بن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا سند موضوع، يحيى بن العلاء، ومروان بن سالم؛ يضعان الحديث.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٣٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٠٦٠) ترجمة: يحيى بن العلاء البجلي الرازي:

«دق: يحيى بن العلاء البجلي الرازي، أبو عمرو. عن الزهري، وزيد بن أسلم. وعنه عبد الرزاق، وأبو عمر الحوضي، وجبارة بن مغلّس، وطائفة. وكان فصيحاً مفوهاً من النبلاء. قال أبو حاتم: ليس بالقوي. وضعفه ابن معين، وجماعة. وقال الدارقطني: متروك. وقال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث. وروى عباس عن يحيى: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: غير مقنع؛ حدثت عن عبد الرزاق، قال: سألت وكيعاً عن يحيى بن العلاء قال: أما رأيت فصاحته؟ قلت: على ذلك ما تُنكرون منه. قال: يكفي أنه روى عشرين حديثاً في خلع النعل على الطعام..» اهـ.

(٢) هكذا في الأصل: مروان بن سليمان؛ والصحيح هو: مروان بن سالم، ترجم له الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/٣١٣- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٩٣٦): «ق: مروان بن سالم الجزري. عن الأعمش، وعبد الملك بن أبي سليمان. وعنه نعيم بن حماد، والوليد بن شجاع، وجماعة.

قال أحمد وغيره: ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال البخاري، ومسلم، وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه... قال النسائي: مروان بن سالم متروك الحديث..» اهـ.

وعزاه ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٩) للبيهقي، ثم قال:

«وقال: إسناده ضعيف».

قلت: وفيه تساهل لا يخفى.

ونحوه قول الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٥٩):

«رواه أبو يعلى، وفيه مروان بن سليمان الغفاري، وهو متروك».

فتعقبه المناوي في «شرح الجامع الصغير» بقوله:

«وأقول: تعصيب الجنابة برأسه وحده يؤذن بأنه ليس فيه من يُحمل عليه

سواه، والأمر بخلافه، ففيه يحيى بن العلاء البجلي الرازي؛ قال الذهبي في

«الضعفاء والمتروكين»: قال أحمد: كذاب وضاع. وقال في «الميزان»: قال

أحمد: كذاب يضع. ثم أورد له أخباراً هذا منها».

بين الألباني رحمته الله خطأ النووي رحمته الله في إيراد الحديث دون الإشارة إلى

ضعفه؛ فقال:

قلت: وقد خفي وضع هذا الحديث على جماعة ممن صنفوا في الأذكار

والأوراد؛ كالإمام النووي رحمته الله، فإنه أوردته في كتابه برواية ابن السني، دون أن

يشير ولو إلى ضعفه فقط، وسكت عليه شارحه ابن علان (٦/ ٩٥)، فلم يتكلم

على سنده بشيء!

وبين الألباني رحمته الله خطأ المباركفوري رحمته الله وصوبه؛ فقال:

ثم جاء ابن تيمية من بعد النووي، فأورده في «الكلم الطيب»، ثم تبعه تلميذه ابن القيم، فذكره في «الوابل الصيب»؛ إلا أنهما أشارا إلى تضعيفه بتصديرهما إياه بقولهما: «ويذكر»، وهذا وإن كان يرفع عنهما مسؤولية السكوت عن تضعيفه، فلا يرفع مسؤولية إيراد أصلاً، فإن فيه إشعاراً أنه ضعيف فقط، وليس بموضوع، وإلا لما أورده إطلاقاً، وهذا ما يفهمه كل من وقف عليه في كتابيهما.

ولا يخفى ما فيه، فقد يأتي من بعدهما من يغتر بصنيعهما هذا - وهما الإمامان الجليلان - فيقول: لا بأس، فالحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال! أو يعتبره شاهداً لحديث آخر ضعيف يقويه به، ذاهلاً عن أنه يشترط في هذا أو ذاك أن لا يشتد ضعفه.

وقد رأيت من وقع في شيء مما ذكرت، فقد روى الترمذي بسند ضعيف، عن أبي رافع قال:

«رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدتها فاطمة بالصلاة».

وقال الترمذي:

«حديث صحيح، والعمل عليه».

فقال شارحه المبار كفوري بعد أن بيّن ضعف إسناده مستدلًّا عليه بكلمات الأئمة في رواية عاصم بن عبيد الله:

«فإن قلت: كيف العمل عليه وهو ضعيف؟ قلت: نعم، هو ضعيف، لكنه يعتضد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، الذي رواه أبو يعلى الموصلي، وابن السني!»!

فتأمل كيف قوّى الضعيف بالموضوع، وما ذلك إلا لعدم علمه بوضعه، واغتراره بإيراده من ذكرنا من العلماء، وكدت أن أقع أنا أيضًا في مثله، فانتظر! نعم، يمكن تقوية حديث أبي رافع بحديث ابن عباس:

«أن النبي صلى الله عليه وآله أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد، وأقام في أذنه اليسرى».

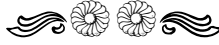
أخرجه البيهقي في «الشعب» مع حديث الحسن بن علي، وقال: «وفي إسنادهما ضعف». ذكره ابن القيم في «التحفة» (ص ١٦).

قلت: فلعل إسناده هذا خير من إسناده حديث الحسن، بحيث إنه يصلح شاهدًا لحديث رافع، والله أعلم.

فإذا كان كذلك؛ فهو شاهد للتأذين، فإنه الذي ورد في حديث أبي رافع، وأما الإقامة؛ فهي غريبة، والله أعلم.

وأقول الآن وقد طبع «الشَّعْب»: إنه لا يصلح شاهدًا؛ لأن فيه كذابًا

وَمَتْرُوكًا، فعجبت من البيهقي ثم ابن القيم كيف اقتصرا على تضعيفه، حتى كدت أن أجزم بصلاحيته للاستشهاد! فرأيت من الواجب التنبيه على ذلك وتخرجه فيما يأتي (٦١٢١)» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٩١-٤٩٤).

الثالث والخمسون

تصويب للحاكم رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٢٣) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ عَبْدٍ نَدَامَةً عَلَى ذَنْبٍ؛ إِلَّا غَفَرَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الحاكم (٢٥٣/٤) من طريق هشام بن زياد^(١)، عن

أبي الزناد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«قلت: بل هشام متروك».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/٥٥- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٧٠٩) ترجمة: هشام بن زياد:

«ت ق: هشام بن زياد، أبو المقدم البصري. عن القُرظي، والحسن، وعنه شيبان بن فروخ،

والقواريري، وجماعة.

ضعفه أحمد وغيره. وقال النسائي: متروك. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات.

وقال أبو داود: كان غير ثقة. وقال البخاري: يتكلمون فيه» اهـ.

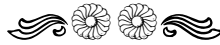
وقال ابن حبان (٨٨ / ٣):

«يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات، حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به».

وله طريق أخرى بلفظ:

«ما أذنب عبد...».

قلت: وهو موضوع أيضاً، وسيأتي برقم (٧٧٧)، والأول من موضوعات «الجامع»! (١) اهـ.



الرابع والخمسون

وهم الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

وهم الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ ﷺ

□ في الحديث رقم (٣٢٤) من «السَّلسَلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا؛ إِنْ شَاءَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ؛ غَفَرَهُ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ عَذَّبَهُ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ».

قال الألباني رحمه الله:

«موضوع. أخرجه أبو الشَّيْخِ في «أحاديثه» (٢/١٨)، والطبراني في «حديثه عن النَّسَائِيِّ» (١/٣١٣)، وابن حبان في «الثقات» (٢/١٥٠)، والحَاكِمِ في «المستدرک» (٤/٢٤٢)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (٨/٢٨٦)، ومُشْرِقِ بن عبد الله الفقيه في «حديثه» (٢/٦٠) من طريق جابر بن مرزوق^(١) المكي، عن عبد الله بن عبد العزيز بن

(١) قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (١/٣٥٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١٣٥٦) ترجمة: جابر بن مرزوق الجُدِّي:

«جابر بن مرزوق الجُدِّي. عن عبد الله العمري الزاهد. متهم. حدَّث عنه قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر بما لا يشبه حديث الثقات، قاله ابن حبان..» اهـ.

عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبي طوالة، عن أنس مرفوعاً. وقال الحَاكِم:

«صحيح الأسناد».

ورده الذَّهَبِيُّ بقوله:

«قلت: لا والله، ومَن جابِرٌ حتى يكون حُجَّةً؟! بل هو نكرة، وحديثه

منكر».

وقال في ترجمة جابر من «الميزان»:

«متهم، حدث عن قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر، بما لا يشبه حديث

الثقات. قاله ابن حبان»^(١).

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَمَّ الْحَاكِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

قلت: ومع ذلك ذكره السُّيُوطِيُّ في «الجامع»! ويغني عنه ما أخرجه

الحَاكِمُ قُبَيْلَ هَذَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا:

«إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، فَقَالَ: يَا رَبِّ! أَذُنْتُ ذَنْبًا، فَأَغْفِرْهُ لِي. فَقَالَ رَبُّهُ

عَزَّوَجَلَّ: عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ، فَغَفَرَ لَهُ...» الْحَدِيثَ،

وقال:

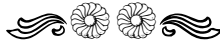
«صحيح على شرط الشَّيْخَيْنِ».

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١٣٥٦) ترجمة:

جابر بن مرزوق الجُدِّي.

ووافقهُ الذَّهَبِيُّ، وهو كما قالَا.

لكن استدراكه على الشَّيْخِين وهم؛ كما كنت ذكرت في تعليقي على
«صحيح الجامع» (٢٠٩٩)، فقد أخرجه البخاري رقم (٧٥٠٧)، ومسلم
(٩٩/٨)، وأحمد أيضاً (٢/٢٩٦ و٤٠٥ و٤٩٢)» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٤٩٥-٤٩٦).

الخامس والخمسون

تصويب للحافظ السُّيُوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٢٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ غَدَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَبُورِكَ لَهُ فِي مَعَاشِهِ، وَلَمْ يُنْتَقِصْ مِنْ رِزْقِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ مُبَارَكًا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. ابن بشران (٢١ / ١٥٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ٤٥) معلقاً من طريق أبي زكريا يحيى بن هاشم^(١): ثنا مسعر بن كدام، عن عطية^(٢)، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥ / ١٤٦ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩١٠٧) ترجمة: يحيى بن هاشم السمسار:

«يحيى بن هاشم السمسار، أبو زكريا الغساني الكوفي. عن هشام بن عروة، والأعمش. وعنه تمام، ومحمد بن أيوب الرازي، وخلق. وقع لنا من عوالي حديثه في جزء ابن نجيد. كذبه ابن معين. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال ابن عدي: كان ببغداد، يضع الحديث ويسرقه... قال صالح جزرة: رأيت يحيى بن هاشم وكان يكذب في الحديث» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٣ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٦١٦)

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ يحيى بن هاشم؛ كذبه ابن معين وغيره.

وعطية العوفي؛ ضعيف مدلس.

ثم وجدت ليحيى متابعاً ضعيفاً جداً، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٦): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق الأنصاري قال: حدثنا مسعر بن كدام به. وقال العقيلي:

«هذا حديث باطل، ليس له أصل، وليس هذا الشيخ (يعني: الأنصاري) ممن يقيم الحديث».

ومن هذا الوجه ذكره السُّيُوطِي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٣)، وقال:

«أورده ابن الجوزي في «العلل الموضوعات».

علق الألباني رحمته الله في الهامش على كلام السُّيُوطِي رحمته الله وصوبه؛ فقال:

«كذا الأصل، وأظنه خطأ، والصواب: «العلل المتناهية»، فإن لابن

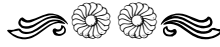
الجوزي كتابين:

ترجمة: عطية بن سعد بن جنادة:

«عطية بن سعد بن جنادة، بضم الجيم بعدها نون خفيفة، العوفي الجدلي، بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة. يخ د ت ق» اهـ.

أحدهما: «الأحاديث الموضوعية» الذي وضع عليه السُّيُوطِي كتابه
«اللآلئ المصنوعة».

والآخر: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وهو المراد، فإنه فيه
(١/٧٣). والله أعلم^(١) اهـ.



السادس والخمسون

وهم الإمام العجلوني رحمته الله

وهم الدكتور القلعي - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٣٣١) من «السلسلة الضعيفة»:

«أنا ابنُ الذبيحين».

قال الألباني رحمته الله:

« لا أصل له بهذا اللفظ. وفي «الكشف» (١ / ١٩٩):

«قال الزيلعي وابن حجر في «تخريج الكشاف»: لم نجده بهذا اللفظ».

قلت: الحديث في «التخريج» (٤ / ١٤١)، ونص ابن حجر فيه:

«قلت: بيّن له - يعني: الزيلعي - وقد أخرجه».

قلت: كذا قال، والظاهر أنه ترك بياضاً في الأصل بعد قوله: «أخرجه»؛

لإملائه فيما بعد، فلم يتمكن، وكأنه كان يظن أن له أصلاً، فلم يجده، والله

أعلم.

وقد وجدت الحاكم قد علق هذا الحديث مجزوماً بنسبته إلى النبي صلوات الله

فقال في «المستدرک» (٢/ ٥٥٩) بعد أن روى أثرين عن ابن عباس وابن مسعود أن الذبيح هو إسحاق (١):

«وقد كنت أرى مشايخ الحديث قبلنا وفي سائر المدن التي طلبنا الحديث فيه، وهم لا يختلفون أن الذبيح إسماعيل، وقاعدتهم فيه قول النبي ﷺ: «أنا ابنُ الذَّبِيحِينَ»، إذ لا خلاف أنه من ولد إسماعيل، وأن الذبيح الآخر أبوه الأدنى عبد الله بن عبد المطلب، والآن؛ فإني أجد مصنفي هذه الأدلة يختارون قول من قال: إنه إسحاق».

(١) قال ابن كثير رحمته الله في «تفسيره» (٧/ ٢٧- ط دار طيبة):

«وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الذبيح هو إسحاق، وحكي ذلك عن طائفة من السلف، حتى نقل عن بعض الصحابة أيضًا، وليس ذلك في كتاب ولا سنة، وما أظن ذلك تلقى إلا عن أحبار أهل الكتاب، وأخذ ذلك مُسَلِّمًا من غير حجة. وهذا كتاب الله شاهد ومرشد إلى أنه إسماعيل، فإنه ذكر البشارة بالغلام الحليم، وذكر أنه الذبيح، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]. ولما بشرت الملائكة إبراهيم بإسحاق قالوا: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، أي: يولد لهما في حياتهما ولد يسمى يعقوب، فيكون من ذريته عقب ونسل، وقد قدمنا هناك أنه لا يجوز بعد هذا أن يؤمر بذبحه وهو صغير؛ لأن الله تعالى قد وعدهما بأنه سيعقب، ويكون له نسل، فكيف يمكن بعد هذا أن يؤمر بذبحه صغيرًا، وإسماعيل وصف هاهنا بالحلم؛ لأنه مناسب لهذا المقام» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» (١٦/ ٣٢٠- ط دار طيبة):

«... وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين، وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما، ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب... أن الذبيح إسماعيل..» اهـ.

قلت: فلعل الحَاكِم يشير بالحَدِيث المذكور إلى ما أخرجه قبل صفحات (٥٥١ / ٢) من طريق عبد الله بن مُحَمَّد العتبي: ثنا عبد الله بن سعيد [عن] الصنابحي قال:

حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل. وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح. فقال معاوية: سقطتم على الخبير، كنا عند رسول الله ﷺ، فأتاه الأعرابي، فقال: يا رسول الله! خلفت البلاد يابسة، والماء يابسًا، هلك المال، وضاع العيال، فعد عليّ بما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين! فتبسم رسول الله ﷺ، ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين! وما الذبيحان؟ قال: إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم؛ نذر الله إن سهل الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم، فأسهم بينهم، فخرج السهم لعبد الله، فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم، وقالوا: أرض ربك، وأفد ابنك. قال: ففداه بمئة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني.

وسكت عليه الحَاكِم. لكن تعقبه الذَّهَبِي بقوله:

«قلت: إسناده واه».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١٨ / ٤) بعد أن ذكره من هذا الوجه

من رواية ابن جرير:

«وهذا حديث غريب جدًا».

بَيَّنَ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعَجَلُونُ بِرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

وَأَمَّا مَا فِي «الْكَشْفِ» نَقْلًا عَنْ «شرح الزرقاني على المواهب»:

«وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، بَلْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالذَّهَبِيُّ لِتَقْوِيهِ بِتَعَدُّدِ طَرَقِهِ!»

فَوَهْمٌ فَاحِشٌ، فَإِنَّمَا قَالَ الزَّرْقَانِيُّ هَذَا فِي حَدِيثٍ: «الذَّبِيحُ إِسْحَاقُ» (١)،
وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ نَظَرٌ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٢).

ثُمَّ إِنْ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» عَقِبَ عَلَيَّ مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ:

«وَأَقُولُ: فَحِينَئِذٍ لَا يَنَافِيهِ مَا نَقَلَهُ الْحَلَبِيُّ فِي «سِيرَتِهِ» عَنِ السُّيُوطِيِّ أَنَّ هَذَا
الْحَدِيثَ غَرِيبٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ».

قُلْتُ: وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الطَّرِيقَ الْمَشَارَإِلَيْهَا فِي كَلَامِ الزَّرْقَانِيِّ لَيْسَتْ لِهَذَا
الْحَدِيثِ، فَقَدْ اتَّفَقَ الذَّهَبِيُّ وَالسُّيُوطِيُّ عَلَيَّ تَضْعِيفِهِ.

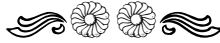
وَبَيَّنَ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الدُّكْتُورُ الْقَلْعَجِيُّ؛ فَقَالَ:

وَمَنْ جَهِلَ الدُّكْتُورُ الْقَلْعَجِيُّ أَنَّهُ جَزَمَ بِنِسْبَةِ حَدِيثِ التَّرْجَمَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيَّ «ضَعْفَاءُ الْعَقِيلِيِّ» (٣/٩٤)، ثُمَّ سَاقَ عَقِبَهُ حَدِيثَ الْحَاكِمِ،

(١) قَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَطَرَقَ هَذَا الْحَدِيثَ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ؛ لَيْسَ فِيهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَحْتَجَّ
بِهِ، وَبَعْضُهَا أَشَدُّ ضَعْفًا مِنْ بَعْضٍ، وَالْغَالِبُ أَنَّهَا إِسْرَائِيلِيَّاتٌ رَوَاهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ تَرْخِصًا،
أَخْطَأَ فِي رَفْعِهَا بَعْضُ الضَّعْفَاءِ». «السُّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» (١/٥٠٤ - حَدِيثٌ رَقْمُ ٣٣٢).

(٢) انظُرِ الْحَدِيثَ رَقْمُ (٣٣٢) مِنْ «السُّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» فِيهِ الْبَيَانُ الْمَشَارَإِلَيْهِ.

وسكت عنه متجاهلاً تعقُّب الذَّهَبِي! وبناء على جزمه؛ ذكره في «فهرس الأحاديث الصحيحة» الذي وضعه في آخر الكتاب (ص ٥٠٥)!!^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٠٠-٥٠٢).

السابع والخمسون

وهم الحَاكِمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وهم الإمام الزرقاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٣٣٢) من «السلسلة الضعيفة»:

«الدَّيِّحُ إِسْحَاقُ».

قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«ضعيف. عزاه الشُّيُوطِي فِي «الجامع الصغير» للدارقطني فِي «الأفراد»،
عن ابن مسعود، والبزار وابن مردويه، عن العباس بن عبد المطلب، وابن
مردويه، عن أبي هريرة.

قلت: حديث ابن مسعود؛ رواه الطبراني أيضاً، وفيه مدلس وانقطاع،
ولفظه:

«أكرم الناس..»، وسيأتي بتمامه قريباً، وقد رواه الحَاكِمُ (٥٥٩/١) عنه
مرفوعاً بلفظ «الجامع».

وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

وتعقبه الذَّهَبِيُّ بأن فيه سنيد بن داود، ولم يكن بذاك.

قلت: قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١٧/٤) بعد أن ذكره موقوفاً

عليه:

«وهذا صحيح، عن ابن مسعود».

قلت: فلعله جاء من طريق غير سنيد.

وحديث العباس؛ رواه البزار في «مسنده» (٣/١٠٣/٢٣٥٠)، وأبو

الحسن الحربي في «الثاني من الفوائد» (١٧٠/٢)، عن المبارك بن فضالة^(١)،

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/١٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٦٦٢) ترجمة: المبارك بن فضالة:

«د ت ق: المبارك بن فضالة. عن الحسن وغيره. وكان من علماء الحديث بالبصرة. روى عنه وكيع، وعفان، وشيبان، وخلق. وكان يحيى القطان يحسن الثناء عليه.

وقال يحيى بن مَعِين: صالح. وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال: حدثنا، فهو ثبت. وقال

النسائي وغيره: ضعيف. وقال المروزي، عن أحمد: ما روى عن الحسن فيحتج به. وقال

مبارك: جالست الحسن ثلاث عشرة سنة. وقال ابن مَعِين: قدرى. وقال أحمد أيضاً: يقول في

غير حديث عن الحسن: حدثنا عمران بن حصين، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك. وقال

أبو زرعة: يدلّس كثيراً، فإذا قال حدثنا فهو ثقة، وكان عفان يوثقه. وقال أبو حاتم: هو أحب

إلي من الربيع بن صبيح، وكان عفان يرفعه ويوثقه، وقال: كان من النساك. وقال ابن عَدِي:

عامّة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة. وقال بعض العلماء: كان جده أبو أمية مولى لعمر بن

الخطاب، فكاتبه فأدّى إليه كتابته، فأطلق له مائتي درهم. وسئل أحمد عن مبارك وأشعث،

فقال: ما أقربهما! كان المبارك يدلّس..» اهـ.

عن الحسن^(١)، عن الأحنف بن قيس، عن العباس مرفوعاً باللفظ المذكور أعلاه.
وهذا سنده ضعيف، الحسن مدلس وقد عنعنه، والمبارك فيه ضعف؛ كما
تقدم مراراً، وبه أعله الهيثمي، فقال:

«رواه البزار، وفيه مبارك بن فضالة، وقد ضعفه الجمهور».

قلت: ومع ضعفه فقد اضطرب في روايته، فمرة رفعه؛ كما في هذه الرواية،
ومرة أوقفه على العباس؛ كما رواه البغوي في «حديث علي بن الجعد»
(١٣/١٤٣/٢)، وابن أبي حاتم، وكذلك رواه جماعة عن المبارك به، عن
العباس موقوفاً؛ كما قال البزار.

وقال الحافظ ابن كثير (٤/١٧):

«وهذا أشبه وأصح^(٢)».

قال الزرقاني (١/٩٧):

«وتعقبه السُّيُوطِي بأن مباركاً قد رفعه مرة، فأخرجه البزار عنه مرفوعاً».

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٦٠- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم
(١٢٢٧) ترجمة: الحسن بن أبي الحسن البصري:

«الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، بالتحتانية والمهملة، الأنصاري مولاهم،
ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع
منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومَه الذين حَدَّثُوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل
الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين. ع» اهـ.

(٢) يعني الوقف.

قلت: وهذا تعقُّبٌ ضعيف؛ لأنَّ مباركًا ليس بالحافظ الضابط حتى تُقبل زيادته على نفسه، بل اضطرابه في روايته دليل على ضعفه؛ كما لا يخفى....

وبالجملة؛ فطرق هذا الحديث كلها ضعيفة؛ ليس فيها ما يصلح أن يحتج به، وبعضها أشدَّ ضعفًا من بعض، والغالب أنها إسرائيليّات رواها بعض الصحابة ترخصًا، أخطأ في رفعها بعض الضعفاء.

وقد أشار لضعفه القسطلاني في «المواهب»؛ بقوله:

«إن صح».

بين الألباني رحمته الله وهم الزرقاني رحمته الله؛ فقال:

وتعقبه الزرقاني بهذه الطرق، وزعم أن حديث العباس رواه الحاكم من طرق عنه، وصححه على شرطهما، وقال الذهبي: صحيح.

وفي هذا الزعم أوهام كثيرة، سيأتي التنبيه عليها عند الكلام على حديث العباس باللفظ الآخر رقم (٣٣٦) (١).

(١) ذكر الألباني رحمته الله هذه الأوهام فقال:

«وأما قول الزرقاني في «شرح المواهب» (١/٩٧):

«رواه الحاكم من طرق عن العباس، وقال: صحيح على شرطهما. وقال الذهبي: صحيح. ورواه ابن مردويه عن أبي هريرة؛ قال ابن كثير: وفيه الحسن بن دينار؛ متروك. وشيخه منكر».

ففيه أوهام:

الأول: أنه ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق.

ثم قال الزرقاني (١/ ٩٨):

«فهذه أحاديث يعضد بعضها بعضًا، فأقل مراتب الحديث أنه حسن، فكيف وقد صححه الحَاكِمُ والذَّهَبِيُّ!»

قلت: الذَّهَبِيُّ لم يصححه. والحَاكِمُ وَهَمَ في تصحيحه، كما سيأتي بيانه.

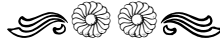
والطرق فيها ضعف، واضطراب، واحتمال كون متونها إسرائيليّات، بل هو الغالب؛ كما سبق، فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضًا، ولا سيما وقد ذهب المحققون من العلماء؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم إلى أن الصواب في الذبيح أنه إسماعيل عليه السلام، قال ابن القيم في «الزاد» (١/ ٢١):

«وأما القول بأنه إسحاق؛ فباطل بأكثر من عشرين وجهًا، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: هذا القول إنما هو متلقًى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره، وفي لفظ: وحيد. ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده... وكيف يسوغ أن يقال: إن الذبيح إسحاق، والله تعالى قد بشر أم

الثاني: أنه إنما صححه مطلقًا، لم يقل: على شرطهما.

الثالث: أن ابن كثير إنما أعل بما نقله الزرقاني عنه حديث العباس الذي قبله هذا، وأما علة حديث أبي هريرة؛ فهي عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ كما تقدم قبل ثلاثة أحاديث» اهـ. «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥١٠).

إسحاق به، وبابنه يعقوب، فقال تعالى عن الملائكة أنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَأَمْرًا تُهْتَفَىٰ قَائِمَةً فَضَحِكْتُمْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [هود: ٧٠، ٧١]، فمحال أن يبشرها بأنه يكون له ولد، ثم يأمر بذبحه..». ثم ذكر وجوهاً أخرى في إبطال أنه إسحاق، وتصويب أنه إسماعيل، فليراجعها من شاء» (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٠٣-٥٠٥).

الثامن والخمسون

تصويب للشيخ العلامة أحمد شاكر رحمته اللهتصويب للإمام الزرقاني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٣٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِنَّ جِبْرِيْلَ ذَهَبَ بِإِبْرَاهِيمَ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، فَعَرَّضَ لَهُ الشَّيْطَانُ، فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَسَاحَ، فَلَمَّا أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ إِسْحَاقَ، قَالَ لِأَبِيهِ: يَا أَبَتِ! أَوْثُقْنِي لَا أَضْطَرِّبُ، فَيَنْتَضِحَ عَلَيْكَ مِنْ دَمِي إِذَا ذَبَحْتَنِي، فَشَدَّهُ، فَلَمَّا أَخَذَ الشَّفْرَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ؛ نُودِيَ مِنْ خَلْفِهِ: ﴿أَنْ يَتَابَرَهُمْ﴾ (١٠٤) قَدْ صَدَقَتِ الرَّؤْيَا ﴿[الصفات: ١٠٤، ١٠٥]».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف بهذا السياق. أخرجه أحمد (رقم ٢٧٩٥) من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب^(١)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٧٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٥٣٥٧) ترجمة: عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي:

«٤ خ متابعة: عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي، أبو زيد الكوفي، أحد علماء التابعين. روى عن:

صَوَّبَ الألباني رحمته الله خطأ الزرقاني والشيخ أحمد شاكر - رحمهما الله -؛

فقال:

وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، وعلته أن عطاء بن السائب كان قد اختلط، وسمع منه حماد في هذه الحالة، وقبلها أيضًا، فقول الزرقاني في «شرح المواهب» (١/ ٩٨)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»: «إسناده صحيح»؛ غير مسلم.

ومن المعروف عن الشيخ أحمد أنه يحتج في تصحيح هذا السند بأن

عبد الله بن أبي أوفى، وأنس، ووالده، وجماعة. حدث عنه: سفيان الثوري والناس، وتغير بأخرة، وساء حِفْظُهُ.

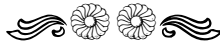
قال أحمد: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ. وقال يحيى: لا يُحْتَجُّ بِهِ. وقال أحمد ابن أبي خيثمة، عن يحيى: حديثه ضعيف، إلا ما كان عن شعبة، وسفيان. وقال يحيى بن سعيد: سمع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل أن يتغير. وقال البخاري: أحاديث عطاء بن السائب القديمة صحيحة.

وقال ابن عيينة: ذكر أبو إسحاق السبيعي عطاء بن السائب فقال: ما فعل عطاء، إنه من البقايا. قلت: وقد حدث عنه يحيى بن سعيد القطان؛ وهو أقدم شيخ عنده وفاة. وقال أحمد بن حنبل: عطاء بن السائب ثقة ثقة؛ رجل صالح، ومَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا كَانَ صَحِيحًا، وَكَانَ يَخْتَمُ كُلَّ لَيْلَةٍ. وقال أبو حاتم: محله الصدق قبل أن يخلط. وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم، لكنه تغير، ورواية شعبة والثوري وحماد بن زيد، عنه، جيدة. وقال أبو بكر بن عياش: كنت إذا رأيت عطاء بن السائب، وضرار بن مَرَّة، رأيت أثر البكاء على خدودهما. وروى أبو خيثمة، عن أبي بكر بن عياش، عن عطاء به السائب، قال: مسح رأسي علي رضي الله عنه ودعا لي بالبركة. قلت: وبقي إلى سنة ست وثلاثين ومئة، فعلى هذا يكون قد شارف مئة سنة.. اهـ.

حمادًا سمع من عطاء قبل الاختلاط، ذكر ذلك في غير ما موضع من تعليقه على «المسند» وغيره، وهو ذهول عما ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» عن بعض الأئمة أنه سمع منه في الاختلاط أيضًا، فلا يجوز حينئذ تصحيح حديثه إلا بعد تبين أنه سمع منه قبل الاختلاط.

والحديث أخرجه الحَاكِم (٤٦٦/١) من طريق أخرى، عن ابن عباس رفعه دون قصة الذبح، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أَحْمَد (رقم ٢٧٠٧) من طريق ثالث عنه أتم منه، وفيه القصة، وفيه تسمية الذبيح إسماعيل، وهو الصواب؛ لما تقدم بيانه في حديث: «الذبيح إسحاق» رقم (٣٣٢) (١) اهـ.



التاسع والخمسون

تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته اللهتصويب للحافظ الذهبي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٤٢) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءُ؛ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ - وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ - فَقَالَ: سَمِيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/١٨١-بولاق)، والحاكم (٢/٥٤٥)، وابن بشران في «الأمالي» (٢/١٥٨)، وأحمد (٥/١١)، وغيرهم من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن^(١)، عن سمرة بن جندب مرفوعاً! وقال الترمذي:

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٤٨١-طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١٨٧٩) ترجمة: الحسن بن يسار:

«ع: الحسن بن يسار، مولى الأنصار، سيد التابعين في زمانه بالبصرة.

كان ثقة في نفسه، حجة، رأساً في العلم والعمل، عظيم القدر... نعم؛ كان الحسن كثير

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة».

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَأَ الْحَاكِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالَّذِي وافته عليه الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقال:

وقال الْحَاكِمُ:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذَّهَبِيُّ!

قلت: وليس كما قالوا، فإن الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة. وقال الذَّهَبِيُّ في ترجمته في «الميزان»:

«كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: «عن فلان»؛ ضعف احتجاجه».

قلت: وأعله ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٠١) بتفرد عمر بن إبراهيم، وقال:

«وحديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

ومما يبين ضعف هذا الحديث الذي فُسر به قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا...﴾ [الأعراف: ١٩٠] الآية؛ أن الحسن نفسه

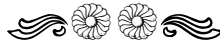
التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضَعَّفَ سماعه. ولا سيما عن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة، ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع. والله أعلم اهـ.

فسر الآية بغير ما في حديثه هذا، فلو كان عنده صحيحًا مرفوعًا؛ لما عدل عنه.
فقال في تفسيرها:

«كان هذا في بعض أهل الممل، ولم يكن بآدم».

ذكر ذلك ابن كثير (٢/ ٢٧٤-٢٧٥) من طرق عنه، ثم قال:

«وهذه أسانيد صحيحة، عن الحسن أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية». وانظر تمام كلامه، فإنه نفيس.
ونحوه في «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٦٤) لابن القيم^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥١٦-٥١٧).

الستون

تصويب للحافظ المنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٤٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«لا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ، يُعْظَمُ بَعْضُهَا بَعْضًا».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. وفي إسناده إضطراب، وضعف، وجهالة. أخرجه أبو داود (٣٤٦/٢)، وأحمد (٢٥٣/٥) من طريق عبد الله بن نمير، والرائد بن مهزيب في «الفاصل» (ص ٦٤)، وتمام في «الفوائد» (٢/٤١)، عن يحيى بن هاشم؛ كلاهما، عن مسعر، عن أبي العنبر، عن أبي العَدْبَس (١)، عن أبي مرزوق (٢)، عن أبي غالب، عن أبي أمية قال:

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٣٠ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٩٣) ترجمة: تُبَيِّع:

«تُبَيِّعُ، بمثناة ثم موحدة، مصغر، ابن سليمان، أبو العَدْبَس، بفتح العين والذال المهملتين وتثقيب الموحدة بعدها مهملة، وهو بكنيته أشهر، مجهول، من السادسة. دق» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٦٧٢ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٣٥٣) ترجمة: أبي مرزوق:

«أبو مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمية، لِين، من السادسة، ولا يعرف اسمه. دق» اهـ.

خرج علينا رسول الله ﷺ متوكِّئًا على عصا، فقمنا إليه، فقال: ... فذكره.
ثم أخرجه أحمد، عن سفيان، عن مسعر، عن أبي، عن أبي، عن أبي، منهم
أبو غالب، عن أبي أمامة به.

ورواه عبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٢/٩٣)، عن سفيان
بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرزوق، عن أبي العنْبَس، عن أبي
العَدْبَس، عن أبي أمامة.

ثم أخرجه أحمد (٢٥٦/٥)، والرويان في «مسنده» (٢/٢٢٥/٣٠) من
طريق يحيى بن سعيد، عن مسعر: ثنا أبو العَدْبَس، عن أبي خلف: ثنا أبو مرزوق
قال: قال أبو أمامة. وقال الرويان: «اليهود» بدل «الأعاجم».

وأخرجه ابن ماجه (٤٣١/٢) من طريق وكيع، عن مسعر، عن أبي
مرزوق، عن أبي وائل، عن أبي أمامة.

وهذا اضطراب شديد يكفي وحده في تضعيف الحديث، فكيف وأبو
مرزوق لين؛ كما قال الحافظ في «التقريب»^(١)؟!

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان»:

«قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به»^(٢).

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٧٢/ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٣٥٣) ترجمة: أبي مرزوق.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/٢٨٧- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩٨٦١) ترجمة:

ثم ساق له هذا الحديث من الطريق الأول، ثم ساقه من طريق ابن ماجه؛ إلا أنه قال: (أبي العدبس) بدل: (أبي وائل)، ثم قال:

«وهذا غلط وتخبيط، وفي بعض النسخ: عن أبي وائل. بدل: عن أبي العدبس».

وأبو العَدَبَس مجهول؛ كما في «الميزان»^(١) للذهبي، و«التقريب»^(٢) لابن حجر، وبه أعلَّ الحديث الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١٨١ / ٢).
بَيِّنَ الْأَبَانِي بِرَحْمَةِ اللَّهِ مَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمُنْذِرِي وَصَوَّبَهُ، فَقَالَ:

وقد ذهل المُنْذِرِي عن علة الحديث الحقيقية - وهي الجهالة والضعف والاضطراب الذي فصلته -، فذهب يُعَلِّهُ في «مختصر السنن» (٩٣ / ٨) بأبي غالب^(٣)، فذكر أقوال العلماء فيه، وهي مختلفة، والراجح عندي أنه حسن

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١ / ٣٣٣ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١٢٧٧) ترجمة: تُبَيِّعُ أَبِي الْعَدَبَسِ.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٣٠ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٩٣) ترجمة: تُبَيِّعُ.

(٣) قال الذهبي بِرَحْمَةِ اللَّهِ في «ميزان الاعتدال» (١ / ٤٣٧ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١٧١٦) ترجمة: حَزَّوْر، أَبِي غَالِب:

«د ت ق: حَزَّوْر، أَبُو غَالِب. عَنْ أَبِي أَمَامَةَ.

ضعفه النسائي. وقال ابن حبان: لا يحتج به. وقد صحح له الترمذي. وقيل: اسمه سعيد، يأتي في الكنى أيضا» اهـ.

وترجم له الذهبي بِرَحْمَةِ اللَّهِ في الكنى من «ميزان الاعتدال» (٥ / ٢٧٥ - طبعة دار الرسالة العالمية):

«د ت ق: أَبُو غَالِب: صَاحِبُ أَبِي أَمَامَةَ. حَزَّوْر. مَر (١٧١٦)، وَقِيلَ: سَعِيدُ بْنُ الْحَزَّوْرِ. وَقِيلَ:

الحديث، ولم يرجح المُنذري هاهنا شيئاً، وأما في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٦٩-٢٧٠)؛ فقال بعد أن عزاه لأبي داود وابن ماجه:

«وإسناده حسن، فيه أبو غالب، فيه كلام طويل ذكرته في «مختصر السنن»، وغيره، والغالب عليه التوثيق، وقد صحح له الترمذي وغيره».

قلت: والحق أن الحديث ضعيف، وعلته ممن دون أبي غالب؛ كما سبق.

وبين الألباني رحمته الله الفرق بين القيام للرجل احتراماً، وبين القيام إليه لحاجة؛ فقال:

نعم؛ معنى الحديث صحيح من حيث دلالة على كراهية القيام للرجل إذا دخل، وقد جاء في ذلك حديث صحيح صريح، فقال أنس بن مالك رضي الله عنه:

«ما كان شخص في الدنيا أحب إليهم رؤية من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذلك».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٣٦)، والترمذي (٧/٤)، وصححه، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، وأحمد أيضاً في

نافع. فيه شيء» اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٦٦٤-٦٦٥ طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٢٩٨) ترجمة: أبي غالب:

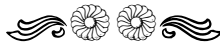
«أبو غالب، صاحب أبي أمامة، بصري، نزل أصبهان، قيل: اسمه حَزَّورٌ، وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، صدوق يخطئ، من الخامسة. بخ ٤» اهـ.

«المسند» (٣/ ١٣٢)، وسنده صحيح على شرط مسلم، ورواه آخرون، كما تراه في «الصحيحة» (٣٥٨).

فإذا كان النبي ﷺ يكره هذا القيام لنفسه، وهي المعصومة من نزغات الشيطان، فبالأحرى أن يكرهه لغيره ممن يخشى عليه الفتنة، فما بال كثير من المشايخ وغيرهم قد استساغوا هذا القيام، وألفوه، كأنه أمر مشروع، كلا، بل إن بعضهم ليستحبه مستدلاً بقوله ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ»؛ ذاهلين عن الفرق بين القيام للرجل احتراماً، وهو المكروه، وبين القيام إليه لحاجة، مثل: الاستقبال، والإعانة على النزول، وهو المراد بهذا الحديث الصحيح، ويدل عليه رواية أحمد له بلفظ:

«قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، فَأَنْزِلُوهُ»، وسنده حسن، وقوّاه الحافظ في «الفتح»، وقد خرجته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٦٧).

وللشيخ القاضي عز الدين عبد الرحيم بن محمد القاهري الحنفي (ت: ٨٥١ هـ) رسالة في هذا الموضوع أسماها: «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»، لم أقف عليها، وإنما ذكرها كاتب حلبي في «كشف الظنون...» (١) اهـ.



الحادي والستون

تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٤٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا تَزَالُ الْأُمَّةُ عَلَى شَرِيعةٍ مَا لَمْ تَظْهَرْ فِيهِمْ ثَلَاثٌ: مَا لَمْ يُقْبَضْ مِنْهُمْ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ فِيهِمْ وَلَدُ الْخُبْثِ، وَيَظْهَرَ السَّقَّارُونَ. قَالُوا: وَمَا السَّقَّارُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: بَشَرٌ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ تَكُونُ تَحِيَّتُهُمْ بَيْنَهُمْ إِذَا تَلَقَوْا اللَّعْنَ».

قال الألباني رحمته الله:

«منكر. أخرجه الحاكم (٤/٤٤٤)، وأحمد (٣/٤٣٩)، عن زبّان بن فائد^(١)، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه مرفوعاً.

ذكر الألباني رحمته الله خطأ الحاكم رحمته الله وصوّبه؛ فقال:

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٦١- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٢٧٠٢) ترجمة: زبّان بن فائد:

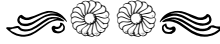
«دت ق: زبّان بن فائد. عن سهل بن معاذ، عن أبيه. وعنه: الليث، ورشدين بن سعد، وجماعة. ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولائهم. مات سنة خمس وخمسين ومئة» اهـ.

ورده الذَّهَبِيُّ بقوله:

«قلت: منكر. وزبان لم يخرجْ جَا له».

قلت: وزبان؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف الحَدِيث مع صلاحه وعبادته» (١) «(٢) اهـ».



(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢١٣ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (١٩٨٥) ترجمة:

رَبَّان بن فائد.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٢٣).

الثاني والستون

تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٤٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«هُوَ الْوَزْعُ ابْنُ الْوَزْعِ، الْمَلْعُونُ ابْنُ الْمَلْعُونِ؛ يَعْنِي: مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الحاكم (٤/٤٧٩) من طريق ميناء^(١) مولى عبد

الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف قال:

«كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له، فأدخل عليه

مروان بن الحكم، فقال: ...» فذكره. قال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/٤٢٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٤٧٧) ترجمة: ميناء بن أبي ميناء:

«ميناء بن أبي ميناء. عن أبي العالية الرياحي. لا يدري من هو. فإن كان مولى ابن عوف فساقط» اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «لسان الميزان» (٦/٦) نسخة الشاملة موافقة لطبعة دائرة المعارف

النظامية - الهند) ترجمة رقم (٤٩٦) ترجمة: ميناء بن ميناء:

«ميناء بن ميناء عن أبي العالية الرباعي، لا يدري من هو، فان كان مولى بن عوف فساقط» اهـ.

ورده الذهبى بقوله:

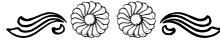
«قلت: لا والله! وميناء؛ كذبه أبو حاتم».

قلت: وقال ابن معين في كتاب «التاريخ والعلل» (٢/١٣):

«ليس بثقة ولا مأمون، وربما قال: مَنْ مِينَاءُ أَبَعَدَهُ اللهُ؟!».

وقال يعقوب بن سفيان:

«غير ثقة ولا مأمون، يجب أن لا يكتب حديثه».. (١) اهـ.



الثالث والستون

تصويب للإمام شيخ الإسلام البخاري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٥٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«خَلَقَ اللهُ تَعَالَى آدَمَ مِنْ طِينِ الْجَابِيَةِ، وَعَجَنَهُ بِمَاءِ الْجَنَّةِ».

قال الألباني رحمته الله:

«منكر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٨) وعنه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٩ / ٢)، وكذا الضياء في «المجموع» (٢ / ٦٠)، عن هشام بن عمار: أنا الوليد ابن مسلم، عن إسماعيل بن رافع^(١)، عن المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١ / ٢٢٥ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٨٢٧) ترجمة: إسماعيل بن رافع:

«ت ق: إسماعيل بن رافع؛ مدني معروف. نزل البصرة، وحدث عن المقبري والقرظي. وعنه وكيع ومكي وطائفة. ضعفه أحمد ويحيى وجماعة. وقال الدارقطني وغيره: متروك الحديث. وقال ابن عدي: أحاديثه كلها مما فيه نظر... ومن تلبس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم. قال: وسمعت محمداً، يعني البخاري، يقول: هو ثقة مقارب الحديث. قلت: مات قبل الخمسين ومئة» اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٠٧ / طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٤٢) ترجمة: إسماعيل بن رافع:

«إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني، نزيل البصرة، يكنى أبا رافع، ضعيف الحفظ، من السابعة، مات في حدود الخمسين. بخ ت ق» اهـ.

جمع الدكتور قاسم علي سعد في «منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال» (ص ١١٤٩-١١٥٥) أقوال أئمة الجرح والتعديل في إسماعيل بن رافع؛ فقال:

«٥٧ - بخ ت ق: إسماعيل بن رافع بن عويمر، ويقال: ابن أبي عويمر، أبو رافع الأنصاري، ويقال: المُرَني مولاهم، المدني، ثم البصري، القاص. قال النسائي: متروك الحديث. وقال أيضًا: ليس بثقة. وقال أيضًا: ليس بشيء. وقال أيضًا: ضعيف.

قال المزني في «تهذيب الكمال» (٣/٨٩): «ذكره البخاري فيمن مات ما بين سنة عشر ومئة إلى خمسين ومئة». فتعقبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٢٩٥) بقوله: «هذا سبق قلم، وصوابه: ما بين سنة عشر ومئة إلى سنة عشرين ومئة، كذا هو في «التاريخ الأوسط»، والله أعلم».

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/٢٢٧): «مات قبل الخمسين ومئة».

وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (١٠٧): «مات في حدود الخمسين».

ويظهر أن الصواب ما ذكره الذهبي، وابن حجر في «التقريب»؛ لأن طبقة بالنظر إلى شيوخه وتلامذته لا تحتمل وفاته في حدود العشرين ومئة. وقد مات إسماعيل بالمدينة.

أقوال النقاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ- الموثقون والمعدلون: قال ابن المبارك: ليس به بأس، ولكنه يحمل عن هذا وهذا، ويقول: بلغني، ونحو هذا؛ وقال البخاري في رواية الترمذي: هو ثقة مقارب الحديث؛ وقال الساجي: صدوق، لئن في الحديث، يهيم.

ب- المجرحون: قال الفلاس: لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن إسماعيل بن رافع بشيء قط؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، ضعيفا، وهو الذي روى حديث الصور بطوله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية الكوسج، ومعاوية بن صالح، وابن الجنيدي، وابن أبي مريم: ضعيف. زاد ابن أبي مريم: الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية

أبي طالب، وحنبل بن إسحاق: ضعيف. زاد أبو طالب: الحديث. وزاد حنبل: منكر الحديث؛ وقال ابن عمار: ضعيف؛ وقال الفلاس: منكر الحديث، في حديثه ضعف؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء، سمع من الزهري فذهبت كتبه، فكان إذا رأى كتابًا قال: هذا قد سمعته؛ وقال الفسوي: إبراهيم بن إسماعيل مكي، ومحمد بن أبي حميد مديني، وصالح بن أبي الأخضر بصري، وطلحة بن عمرو مكي، وإسماعيل بن رافع: فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين، ولا يقوم حديثهم مقام الحجّة؛ وقال أبو حاتم: هو أبو رافع الضعيف القاص؛ وقال أيضًا: منكر الحديث؛ وقال الترمذي: قد ضعفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمدًا يقول: هو ثقة مقارب الحديث؛ وقال ابن خراش، وعلي بن الحسين بن الجعيد: متروك. زاد ابن الجعيد: الحديث؛ وقال البزار: لم يكن بثقة ولا حجة؛ وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال أبو علي الطوسي: ضعفه بعض أهل العلم؛ وقال ابن حبان: كان رجلًا صالحًا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتمعد لها؛ وقال ابن عدي: وأحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال ابن حزم: لا يحتج به؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم ضعيف جدًا، منكر الحديث، ليس بشيء؛ وقال الخطيب: كان ضعيفًا؛ وقال ابن القطان: تركه جماعة من أهل العلم؛ وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: ضعفه جدًا؛ وفي «ديوان الضعفاء»: متروك الحديث؛ وفي «الكاشف»: ضعيف واه؛ وقال مغلاطي: وقال محمد بن أحمد المقدمي ليس بالقوي؛ وقال ابن كثير: ليس من الوضعيين؛ وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ.

فقد اختلف الأئمة في الحكم على أبي رافع المدني القاص بين موثق ومجرح. والصواب فيه التجريح؛ لوجود المناكير الكثيرة في حديثه، ولأن بعض النقاد ذكر السبب في لينه، وغالب المعدلين يوجد في كلامهم تصريح، أو إشارة إلى اللين في حديثه.

وتوثيق البخاري المطلق له مخالف من سائر النقاد المهرة كابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن عمار، والفلاس، وأبي داود، وأبي حاتم، وغيرهم. وقد انتقد الذهبي الترمذي لقوله: ضعفه بعض أهل العلم. مع أن الجماهير على ذلك، فقال في «ميزان الاعتدال» (١/٢٢٧): «ومن

وهذا سنده ضعيف جداً.

إسماعيل بن رافع؛ قال الدَّارَقُطْنِي وغيره:

«مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

وقال ابن عدي:

«أحاديثه كلها مما فيه نظر».

ثم ساق له هذا الحديث، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»

(١/١٩٠)، وقال:

تلييس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم، وسمعت محمداً -يعني البخاري- يقول: هو ثقة مقاربُ الحديث».

كما اختلف المجرحون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم ترك حديثه، والبعض الآخر جعله من الضعفاء الذين لا يطرح حديثهم، بل يكتب للاعتبار.

ولم يظهر لي بدقة تعيين المرتبة التي يستحقها في الجرح، وذلك لأن غالب الأئمة - المُجَرِّحِينَ - لم يذكروا الأسباب التي تُميِّز من خلالها الدرجة المعينة، فضلاً عن وجود الألفاظ المشككة في أحكامهم؛ كعبارة: منكر الحديث. حيث إن علماء المصطلح جعلوها مساوية لقولهم: ضعيف. مع أن كثيراً من الأئمة - كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم - استعملوها فيمن أرادوا ترك حديثه هذا، ولم يتفق إماما المتأخرين: الذهبي، وابن حجر في حكمهم عليه، فالذهبي عدّه من المطروح حديثهم، وابن حجر اكتفى فيه بقوله: ضعيف الحفظ.

وخلاصة القول:

أن أبا رافع المدني القاص ضعيف الحديث -في أسهل الأحوال- وهو أحد آراء النسائي فيه. وقد يكون مردود الحديث، أو متروكه -كما هو سائر آراء أبي عبد الرحمن- والله أعلم» اهـ.

«لا يصح؛ إسماعيل ضعفه يحيى وأحمد، والوليد يدلس».

وتعقبه الشيوطي في «اللآلئ» بقوله:

«قلت: إسماعيل روى له الترمذي، ونقل عن البخاري أنه قال: هو ثقة،

مقارب للحديث».

بين الألباني رحمته الله ما أخطأ فيه البخاري رحمته الله وصوبه؛ فقال:

قلت: وهذا تعقب لا طائل تحته؛ لأن الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه

سيء الحفظ، وقد يسوء حفظه جداً حتى يكثر الخطأ في حديثه، فيسقط

الاحتجاج به، وإسماعيل من هذا القبيل، فقد قال فيه ابن حبان:

«كان رجلاً صالحاً، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على

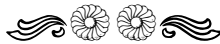
حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أن كان المتعمد لها».

ولهذا تركه جماعة، وضعفه آخرون، والبخاري؛ كأنه خفي عليه أمره،

والجرح المفسر مقدم على التعديل؛ كما هو معلوم. ولهذا قال ابن أبي حاتم في

«العلل» (٢/٢٩٧)، عن أبيه:

«هذا حديث منكر».. (١) اهـ.



الرابع والستون

الرد على ابن المطهر الشيعي (١)

□ في الحديث رقم (٣٥٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«الصَّدِيقُونَ ثَلَاثَةٌ: حَبِيبُ النَّجَارِ مُؤْمِنٌ آلِ (يَس) الَّذِي قَالَ: ﴿يَنْقَوْمُوا﴾
 اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ [يس: ٢٠]، وَحَزَقِيلُ مُؤْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ الَّذِي قَالَ:
 ﴿أَنْقَتَلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ
 أَفْضَلُهُمْ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في

(١) ابن المطهر الحلي صاحب كتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» شيعي ضال رد على شبهاته، ونقضها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في كتابه «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية»، وصفه شيخ الإسلام رحمته الله ووصف كتابه فقال:

«وهذا المصنف سمى كتابه «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»، وهو خليق بأن يسمى «منهاج الندامة»، كما أن من ادعى الطهارة، وهو من الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم، بل من أهل الجبت، والطاغوت، والنفاق كان وصفه بالنجاسة، والتكدير أولى من وصفه بالتطهير».

«منهاج السنة النبوية» (١/ ٢١).

«المعرفة»، وابن عساكر، عن ابن أبي ليلي، ولم يتكلم عليه شارحه المُنَاوي بشيء، غير أنه قال:

«رواه ابن مردويه والديلمي».

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«هذا حديث كذب».

وأقره الحافظ الذَّهَبِيُّ في «مختصر المنهاج» (ص ٣٠٩)، وكفى بهما حجة.

بَيِّنُ الألباني رحمته الله كذب ابن المطهر الشيعي؛ فقال:

وإن من أكاذيب الشيعة التي يقلد فيها بعضهم بعضاً أن ابن المطهر الشيعي عزاه في كتابه لرواية أحمد، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في رده عليه، فقال:

«لم يروه أحمد؛ لا في «المسند»، ولا في «الفضائل»، ولا رواه أبداً، وإنما زاده القطيعي، عن الكديمي^(١): حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري: حدثنا

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢٩٩/٤ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٧٨٦٧) ترجمة: محمد بن يونس بن موسى القرشي السَّامِي الكُدَيْمِي:

«محمد بن يونس بن موسى القرشي السَّامِي الكُدَيْمِي البَصْرِي الحافظ. أحد المتروكين. ولد سنة خمس وثمانين ومئة أو قبلها، ورُبِّي في حجر زوج أمه روح بن عبادة، فسمع منه، ومن الطيالسي، والخريبي، والطبقة.

عمرو بن جميع^(١): حدثنا ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن عبد الرحمن بن أبي

وعنه أبو بكر الشافعي وأبو بكر القطيعي، وخلق.

قال الكُدَيْمِي: قال لي ابن المديني: عندك ما ليس عندي.

قال الكُدَيْمِي: كتبت عن ألف ومئة، وحججت، ورأيت عبد الرزاق ولم أسمع منه.

وقال أحمد بن حنبل: ابن يونس الكُدَيْمِي حسنُ المعرفة ما وُجِدَ عليه إلا لصحبته للشاذكوني.

قال ابن عدي: قد اتهم الكُدَيْمِي بالوضع.

وقال ابن حبان: لعله قد وَضَعَ أكثر من ألف حديث.

وقال ابن عدي: ادعى الرواية عن من لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه.

وقال أبو عبيد الأجري: رأيت أبا داود يطلق في الكُدَيْمِي الكذب. وكذا كذبه موسى بن هارون،

والقاسم المطرز.

وأما إسماعيل الخطبي فقال بجهل: كان ثقة، ما رأيت خلقاً أكثر من مجلسه.

قلت: مات سنة ست وثمانين ومئتين، وقد نيف على المئة.

سئل عنه الدارقطني فقال: يَتَّهَمُ بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله.

ثم قال الدارقطني: قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي، قال: كنا يوماً عند القاسم بن

زكريا المطرز، فمرَّ في كتابه حديثٌ عن الكُدَيْمِي، فامتنع من قراءته، فقام إليه محمد بن عبد

الجبار، وكان أكثر عن الكُدَيْمِي، فقال: أيها الشيخ، أحب أن تقرأه، فأبى. وقال: أجهل بين

يدي الله غداً، وأقول: إن هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء..» اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٥٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٠٠٦) ترجمة: عمرو بن جميع:

«عمرو بن جميع، عن الأعمش وغيره، يُكنى أبا المنذر، وقيل: كنيته أبو عثمان، كوفي، وكان

على قضاء حلوان.

كذبه ابن معين. وقال الدارقطني وجماعة: متروك. وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع. وقال

البخاري: منكر الحديث..» اهـ.

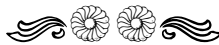
ليلي، عن أبيه مرفوعاً.

فعمر و هذا؛ قال فيه ابن عدي الحافظ: يتهم بالوضع. والكديمي؛ معروف بالكذب. فسقط الحديث، ثم قد ثبت في «الصحيح» تسمية غير علي صديقاً، ففي «الصحيحين»: أن النبي ﷺ صعد أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال النبي ﷺ: «اثبت أحداً! فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان...».

ضعفه ونكارتة، فمن قواه من المعاصرين؛ فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضاً!

وأقره الذهبي في «مختصره» (ص ٤٥٢ - ٤٥٣)، لكن عزو هذا الحديث الصحيح لمسلم وهم؛ كما بينته في «الصحيحة» تحت الحديث (٨٧٥).

ثم وجدت الحديث رواه أبو نعيم أيضاً في «جزء حديث الكديمي» (٢/٣١)، وسنده هكذا: حدثنا الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري: ثنا عمرو بن جميع، عن ابن أبي ليلي، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبيه مرفوعاً» (١) اهـ.



الخامس والستون

وَهُمُ الْعَلَامَةُ أَبِي الطَّيِّبِ

مُحَمَّدَ شَمْسِ الْحَقِّ الْعَظِيمِ أَبِي بَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٣٥٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٣٥ / ١١٢)، ومن طريقه

البيهقي في «سننه» (١٠/ ٣١٩) من طريق هشيم، عن عبد الرحمن بن يحيى^(١)،عن حبان بن أبي جبلة^(٢) مرفوعاً. وأعله البيهقي بقوله:(١) قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٣- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٥٩٤) ترجمة: يحيى بن عبد الرحمن الكناي:

«يحيى بن عبد الرحمن الكناي، أو الكندي، أبو شيبة المصري، قلبه هشيم، فقال: عبد الرحمن بن يحيى، وهو صدوق، من السادسة. ق» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تقريب التهذيب» (ص ١٤٩- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (١٠٧١) ترجمة: حبان بن أبي جبلة:

«حبان بن أبي جبلة، بفتح الجيم والموحدة، المصري، مولى قريش، ثقة، من الثالثة، مات سنة اثنتين، وقيل: خمس وعشرين ومائة. بخ» اهـ.

«هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين».

قلت: وهو ثقة، لكن الراوي عنه لم أعرفه.

ثم عرفته من «تاريخ البخاري» وغيره، وذكر أن بعضهم قلب اسمه، فقال: يحيى بن عبد الرحمن، وهكذا أورده ابن حبان في «ثقافته» (٦٠٩ / ٧)، وهو عندي صدوق؛ كما حققته في «التيسير»،

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعَلَامَةُ أَبُو الطَّيِّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

وظن العلامة أبو الطيب في تعليقه على الدراقطني أنه عبد الرحمن بن يحيى الصدي أخو معاوية بن يحيى لينة أحمد، وهو وهم، فإن هذا دمشقي؛ كما في «تاريخ ابن عساكر» (٢٤٢ / ١٠)، ويروي عن هشيم، وذلك مصري يروي عنه هشيم؛ كما ترى، فالعلة الإرسال...

ثم علّق الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من استدل بهذا الحديث في عدم وجوب التسوية بين الأولاد في العطية؛ فقال:

ومن الغرائب أن بعضهم استدل بهذا الحديث على عدم وجوب التسوية بين الأولاد في العطية؛ خلافاً للحديث الصحيح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لبشر والد النعمان - وكان أعطى أحد أولاده غلاماً -:

«أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث النعمان بن بشير،
وفي رواية لمسلم وغيره:

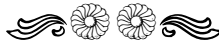
«فَلَيْسَ يَضْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ».

وفي رواية:

«فَأِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ».

وانظر الحديث المتقدم (٣٤٠).

ومع أن هذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، فإنه لا يخالف
حديث النعمان بن بشير، والتوفيق بينهما ممكن، وذلك أن يقال: هذا عام،
وحديث النعمان خاص، وهو مقدم عليه، فيكون معنى الحديث - لو صح -:
كل أحد أحق بماله إذا صح أنه ماله شرعاً، وابن بشير لم يملك الغلام شرعاً؛
كما أفاده حديث النعمان، فلا تعارض، وراجع لهذا البحث «الروضة الندية في
شرح الدرر البهية» (٢/ ١٦٤-١٦٦) (١) اهـ.



السادس والستون

وهم الشَّيْخُ صَدِيقُ حَسَنِ بْنِ خَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٣٦١) من «السَّلسِلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«إِذَا كَانَتْ أَلْهَبَةٌ لِذِي رَحِمٍ؛ لَمْ يُرْجَعْ فِيهَا».

قال الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«منكر. أخرجه الدراقطني (ص ٣٠٧)، والحاكم (٢/٥٢)، والبيهقي

(٦/١٨١) من طريق الحسن^(١)، عن سمرة بن جندب مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري».

وخالفه تلميذه البيهقي، فقال:

«ليس إسناده بالقوي».

(١) قال الذهبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «ميزان الاعتدال» (١/٤٨١- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١٨٧٩) ترجمة: الحسن بن يسار:

ع: الحسن بن يسار، مولى الأنصار، سيد التابعين في زمانه بالبصرة.

كان ثقة في نفسه، حجة، رأساً في العلم والعمل، عظيم القدر... نعم؛ كان الحسن كثير

التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضَعَّفَ سماعه. ولا سيما عن قيل: إنه لم يسمع

منهم، كأبي هريرة، ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع. والله أعلم اهـ.

وهذا هو الصواب؛ للخلاف المعروف في سماع الحسن -وهو البصري- من سمرة^(١)، ثم هو مدلس، وقد عنعنه، فأنى له الصحة؟

وقد نقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤/١١٧)، عن صاحب «التنقيح» (وهو العلامة ابن عبد الهادي) أنه قال:

«ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر، وهو من أنكروا ما رُوي، عن الحسن، عن سمرة».

قلت: وهو مخالف للحديث الصحيح:

«لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، فَيَرْجِعَ فِيهَا؛ إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الَّذِي يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، فَيَرْجِعُ فِيهَا؛ كَمَثَلِ الْكَلْبِ، أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبِعَ؛ قَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فِي فَيْئِهِ».

أخرجه أحمد (رقم ٢١١٩) بسند صحيح، وأصحاب «السنن»، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعاً.

وهو مخرج في «الإرواء»، تحت الحديث رقم (١٦٢٢).

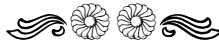
(١) «اختلف أئمة الحديث في سماع الحسن من سمرة إلى أقوال ثلاثة: فمنهم من نفاة، ومنهم من أثبته، ومنهم من أثبته في حديث واحد فقط وهو حديث العقيقة» اهـ. انظر: «التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية عنهم في الكتب الستة» لمبارك الهاجري (ص ٢٣٨) تحت عنوان (الكلام في سماع الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله عنه).

نَبَّهَ الْأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى وَهْمِ صَدِيقِ حَسَنِ خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ:

(تنبيه): عزا صديق خان في «الروضة الندية» (١٦٨/٢) هذا الْحَدِيثِ

لرواية الدراقطني أيضاً من حديث ابن عباس، وهو وهم؛ فإن حديث ابن عباس عنده حديث آخر غير هذا، وهو:

«مَنْ وَهَبَ هِبَةً، فَارْتَجَعَ بِهَا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، مَا لَمْ يُتَّبَعِ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» (١) «(٢) اهـ.



(١) وهو مخرج في «السلسلة الضعيفة» برقم (٣٦٢) وقال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ضعيف. أخرجه الدراقطني في «سننه» (٣٠٧) من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن

عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٣٦-٥٣٧).

السابع والستون

تصويب للإمام الرافعي القزويني رحمته الله (١)

□ في الحديث رقم (٣٧١) من «السلسلة الضعيفة»:

«سُتْفَتْحُ عَلَيْكُمُ الْآفَاقُ، وَسُتْفَتْحُ عَلَيْكُمُ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا: (قَرْوِينُ)، مَنْ

(١) «الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، شيخ الشافعية، عالم العجم والعرب، إمام الدين، أبو القاسم عبد الكريم ابن العلامة أبي الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين الرافعي، القزويني.

مولده: سنة خمس وخمسين.

وكان من العلماء العاملين، يذكر عنه تعبدٌ ونسكٌ، وأحوالٌ، وتواضعٌ انتهت إليه معرفة المذهب. له: «الفتح العزيز في شرح الوجيز»، وشرحٌ آخر صغيرٌ، وله «شرح مسند الشافعي» في مجلدين، تعب عليه، وأربعون حديثاً مرويةً، وله «أمالى على ثلاثين حديثاً»، و«كتاب التذنيب» فوائد على الوجيز.

قال ابن الصلاح: أظن لم أر في بلاد العجم مثله، كان ذا فنونٍ، حسن السيرة، جميل الأمر. وقال أبو عبد الله محمد الإسفراييني الصفار: هو شيخنا، إمام الدين، ناصر السنة صدقاً، أبو القاسم، كان أوجد عصره في الأصول والفروع، ومجتهد زمانه، وفريد وقته في تفسير القرآن والمذهب، كان له مجلسٌ للتفسير وتسميع الحديث بجامع قزوين، صنف كثيراً، وكان زاهداً، ورعاً، سمع الكثير.

قال الإمام النووي: هو من الصالحين المتمكنين، كانت له كراماتٌ كثيرةٌ ظاهرةً. (٢٢/٢٥٤) وقال ابن خلكان: توفي في ذي القعدة، سنة ثلاثٍ وعشرين وست مائة.. اهـ. «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٢٥٢-٢٥٥ طبعة مؤسسة الرسالة).

رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَيْهِ زَبْرَجْدَةٌ خَضْرَاءُ، عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعَيْنِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه ابن ماجه (١٧٩/٢)، والرافعي في «أخبار قزوين» (٧-٦/١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٤٨/٨- مطبوع) من طريق داود بن المحبر^(١): أنبأنا الربيع بن صبيح^(٢)، عن يزيد بن أبان^(٣)، عن أنس مرفوعًا.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٥٢٧) ترجمة: داود بن المحبر بن قحدم:

«ق: داود بن المحبر بن قحدم، أبو سليمان البصري صاحب «العقل»، وليته لم يصنفه. روى عن شعبة، وهمام، وجماعة، وعن مقاتل بن سليمان. وعنه أبو أمية، والحرث بن أبي أسامة، وجماعة. قال أحمد: لا يدري ما الحديث. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال أبو زرعة وغيره: ضعيف. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، غير ثقة. وقال الدارقطني: متروك. وأما عباس؛ فروى عن ابن معين قال: ما زال معروفًا بالحديث، ثم تركه، وصحب قومًا من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة. وقال أبو داود: ثقة شبه الضعيف.. اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٠٦- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (١٨٩٥) ترجمة: الربيع بن صبيح:

«الربيع بن صبيح، بفتح المهملة، السعدي، البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا، قال الراهمزمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة، من السابعة، مات سنة ستين. خت ت ق» اهـ. وانظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٦٢٠).

(٣) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٩- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٦٨٣)

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٥ / ٢) من هذا الوجه، وقال:
 «موضوع؛ داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد مترك». قال المزي في «التهذيب»:

«هو حديث منكر، لا يُعرف إلا من رواية داود..».

وأقره السُّيوطي في «اللآلئ» (٤٦٣ / ١).

قلت: وفي ترجمته ساق الذهبية له هذا الحديث، ثم قال:

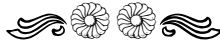
«فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها».

أشار الألباني رحمته الله إلى ما أخطأ فيه الرافي القزويني رحمته الله؛ فقال:

قلت: ومن هذا تعلم قيمة قول الرافي عقب هذا الحديث:

«مشهور، رواه عن داود جماعة، وأودعه الإمام ابن ماجه في «سننه»،

والحفاظ يقرنون كتابه بـ«الصحيحين» و«سنن أبي داود»..!» (١) اهـ.



ترجمة: يزيد بن أبان الرقاشي:

«يزيد بن أبان الرقاشي، بتخفيف القاف ثم معجمة، أبو عمرو البصري، القاص، بتشديد

المهملة، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين. بخ ت ق» اهـ.

وانظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٥ / ١٥٠ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٩١٢٧).

(١) «السلسلة الضعيفة» (٥٤٨ / ١).

الثامن والستون

- وهم الحَاكِمِ ﷺ - وهم الذَّهَبِيَّ ﷺ

- وهم المُنَاوِي ﷺ

□ في الحديث رقم (٣٧٣) من «السُّلْسِلَةَ الضَّعِيفَةَ»:

«لَا تَبْكُوا عَلَى الدِّينِ إِذَا وَلِيَهُ أَهْلُهُ، وَلَكِنْ ابْكُوا عَلَيْهِ إِذَا وَلِيَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ».

قال الألباني رحمه الله:

«ضعيف. أخرجه أحمد (٤٢٢/٥)، والحاكم (٥١٥/٤) من طريق عبد

الملك بن عمرو العقدي، عن كثير بن زيد، عن داود بن أبي صالح (١) قال:

«أقبل مروان يوماً، فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فقال: أتدري ما

تصنع؟! فأقبل عليه، فإذا هو أبو أيوب، فقال: نعم، جئت رسول الله ﷺ ولم

آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ...» فذكره.

(١) قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (١٠/٢) - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٢٥٠٠) ترجمة: داود بن أبي صالح:

«داود بن أبي صالح، حجازي. لا يعرف. له عن أبي أيوب الأنصاري. روى عنه الوليد بن كثير

فقط» اهـ.

بَيْنَ الْأَبْنَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا وَهَمَا فِيهِ الْحَاكِمُ وَالذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -؛ فَقَالَ:

وَقَالَ الْحَاكِمُ:

«صَحِيحُ الْإِسْنَادِ».

وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ! وَهُوَ مِنْ أَوْهَامِهِمَا، فَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ فِي تَرْجُمَةِ دَاوُدَ

هَذَا:

«حِجَازِي لَا يُعْرَفُ».

وَوَافِقُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»^(١)، فَأَنَّى لَهُ الصَّحَّةُ؟! وَثِقَهُ

وَذَهَلَ عَنِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ، فَقَالَ فِي «الْمَجْمَعِ» (٥ / ٢٤٥):

«رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ»، وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَثِقَهُ

أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ».

قُلْتُ: ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ أَنْ تَيْسَرَ الرَّجُوعُ إِلَيَّ «مَعْجَمِي» الطَّبْرَانِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي

سِنْدِهِ دَاوُدَ هَذَا، فَأَعْلَهُ الْهَيْثَمِيُّ بِكَثِيرٍ...

(١) قَالَ ابْنُ حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٣ / ١٨٨ - الطَّبْعَةُ الْهِنْدِيَّةُ) تَرْجُمَةُ رَقْمِ (٣٦٠):

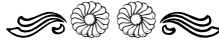
تَمْيِيزٌ - دَاوُدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ:

«...قُلْتُ: قَرَأْتُ بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ: لَا يَعْرِفُ. وَقَالَ فِي «الْمِيزَانِ»: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ الْوَلِيدِ بْنِ

كَثِيرٍ...».

ثم بيّن الألباني رحمته الله وهم المُنَاوي رحمته الله؛ فقال:

وأما قول المُنَاوي: «وداود بن أبي صالح^(١)؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات»؛ فمن أوهامه أيضًا، فإنه رجل آخر متأخر عن هذا، يروي عن نافع...»^(٢) اهـ.



(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/١٠- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٤٩٩) ترجمة: داود بن أبي صالح:

«د: داود بن أبي صالح، مدني. عن نافع. قال ابن حبان: يروي الموضوعات. يعقوب الحضرمي، وسلم بن قتيبة، عن داود بن أبي صالح، عن نافع، عن ابن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي الرجل بين المرأتين إذا استقبلته. قال البخاري: لا يُتابع عليه. وقال أبو زرعة: لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو منكر» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٥٢-٥٥٣ باختصار).

التاسع والستون

وهم الإمام العجلوني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٩٨) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا تَسُبُّوا قُرَيْشًا، فَإِنَّ عَالِمَهَا يَمَلَأُ طِبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا، اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَذَقْتَ
أَوْلَهَا عَذَابًا أَوْ وَبَالًا، فَأَذِقْ آخِرَهَا نَوَالًا».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف جدًا. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/١٩٩- من منحة
المعبود): حدثنا جعفر بن سليمان، عن النضر بن حميد^(١) الكندي أو العبدي،
عن الجارود، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا.

ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٩٥، ٩/٦٥)،
وعنه الخطيب في «تاريخه» (٢/٦٠ - ٦١)، وابن عساكر (١٤/٤٠٩/٢)،

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٩- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(٨٥٥٢) ترجمة: النضر بن حميد:

«النضر بن حميد، أبو الجارود. عن أبي إسحاق.

قال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث، وهو النضر ابن حميد الكندي.

قال البخاري: حدث عن أبي الجارود، وثابت.. اهـ.

والحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (١٨٤).

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ النضر بن حميد؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٤٧٧/٤):

«سألت أبي عنه؟ فقال: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. ولم يحدثني بحديثه».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

والجارود؛ لم أعرفه.

ذكر الألباني رحمته الله وهم الإمام العجلوني رحمته الله؛ فقال:

وفي «كشف الخفاء» (٥٣/٢)؛ تبعاً لأصله «المقاصد» (٦٧٥/٢٨١):

إنه مجهول.

وأما قوله: «والراوي عنه مختلف فيه»؛ فوهم؛ لأنه مَتْرُوكٌ بلا خلاف.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً...

لكن قوله: «اللَّهِمَّ إِنَّكَ أَذَقْتَ..»؛ حسن، فقد أخرجه الترمذي

(٣٧١/٤)، وأحمد (رقم ٢١٧٠)، والعقيلي (١٩٥)، ومحمد بن عاصم

الثقفي في «حديثه» (٢/٢)، والضياء في «المختارة» (١/٢٩٩)، وكذا

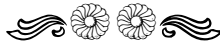
المخلص في «الفوائد المتتقا» (١/٦/٨) من طريق الأعمش، عن طارق بن

عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: ورجاله عند أحمد ثقات رجال الشَّيْخِين، وفي طارق كلام لا يضر.
بل هو صحيح، فقد وجدت له شاهداً آخر من حديث ابن عمر، أخرجه
القضاعي (٢/١٢٠) من طريق أبي سعيد بن الأعرابي قال: أنا مُحَمَّدُ بن غالب
قال: نا مسلم بن إبراهيم قال: نا شعبة، عن عمرو ابن دينار، عن عبيد بن عمير
عنه مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير مُحَمَّد بن
غالب، وهو متمم حافظ مكثراً، وثقه الدَّارَقُطْنِي «(١) اهـ».



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٧٣-٥٧٥ باختصار).

السبعون

وهم الإمام العجلوني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٣٩٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«اللَّهُمَّ اهْدِ قُرَيْشًا، فَإِنَّ عِلْمَ الْعَالَمِ مِنْهُمْ يَسَعُ طَبَاقَ الْأَرْضِ، اللَّهُمَّ أَذَقْتَ
أَوْلَهَا نَكَالًا، فَأَذِقْ آخِرَهَا نَوَالًا».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف جدًا. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٨)، وأبو نعيم (٩/٦٥)
من طريق إسماعيل بن مسلم^(١)، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٢٤٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٩٧) ترجمة: إسماعيل بن مسلم البصري:

«تق: إسماعيل بن مسلم البصري، ثم المكي المجاور، أبو إسحاق... قال أبو زرعة: بصري
ضعيف، سكن مكة. وقال أحمد وغيره: منكر الحديث.

وقال النسائي وغيره: متروك. وقال الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه.

وقال ابن المديني: سمعت يحيى- وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي- قال: كان لم يزل
مختلطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب.. وروى عباس وغيره، عن ابن
مَعِين: إسماعيل بن مسلم المكي ليس بشيء... وعن علي بن المديني قال: لا يكتب حديثه.

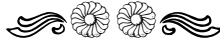
وقال السعدي: واه جدًا» اهـ.

والخطيب (٢/ ٦٠-٦١)، وعنه العراقي في «محجة القرب» من طريق ابن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله^(١)، عن وهب بن كيسان، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذان إسنادان ضعيفان جداً؛ إسماعيل بن مسلم وعبد العزيز بن عبيد الله الحمصي متروكان.

بين الألباني رحمته الله وهم العجلوني رحمته الله؛ فقال:

والحديث عزاه في «الكشف» (٢/ ٥٣) للترمذي وأحمد، عن ابن عباس، وهو وهم، وإنما أخرجاه عنه الشطر الثاني منه؛ كما سبق في الحديث الذي قبله^(٢) اهـ.



(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٥٢-٥٥٣) ترجمة رقم (٤٨٦٢) ترجمة: عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي:
«عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي. وقيل: ابن عبد الله. عن وهب بن كيسان، أظنه الصَّهْبِيُّ. ضعفه وتركه النسائي» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥٧٦).

الحادي والسبعون

وهم الشيخ علي أحمد العززي رحمته الله (١)

□ في الحديث رقم (٤٠١) من «السلسلة الضعيفة»:

«إِذَا صُمْتُمْ؛ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيْسُ شَفْتَاهُ بِالْعَشِيِّ؛ إِلَّا كَانَتْ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه الطبراني (١/١٨٤/٢)، والدارقطني (ص ٢٤٩)، وعنه البيهقي (٤/٢٧٤) من طريق كيسان أبي عمر القصار (٢)، عن يزيد بن بلال، عن علي موقوفاً».

(١) «العززي. علي بن أحمد بن محمد العززي البولاقى الشافعي: فقيه مصري، من العلماء بالحديث. مولده العززية (من الشرقية، بمصر) وإليها نسبته. ووفاته ببولاق. له كتب، منها «السراج المنير بشرح الجامع الصغير» ثلاثة أجزاء». «الأعلام» للزركلي (٤/٢٥٨).

(٢) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٤١١ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٦٠١) ترجمة: كيسان أبي عمر القصار:

«كَيْسَانُ، أَبُو عُمَرَ - وَقِيلَ: أَبُو عَمْرٍو - الْقَصَارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ بِلَالٍ. ضَعْفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ كَيْسَانَ أَبِي عُمَرَ، فَقَالَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ» اهـ.

ثم أخرجوه من هذا الطريق، عن عمرو بن عبد الرحمن، عن خباب، عن النبي ﷺ مثله.

وضعه الدارقطني، وتبعه البيهقي، فقالا:

«كيسان أبو عمر؛ ليس بالقوي، ومن بينه وبين علي غير معروف».

وأقرهما ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ٦٩ / ٢).

وفي «المجمع» (٣ / ١٦٤ - ١٦٥):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورفعته، عن خباب، ولم يرفعه، عن علي، وفيه

كيسان أبو عمر، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره».

ونقل المناوي في «الفيض»، عن العراقي أنه قال في «شرح الترمذي»:

«حديث ضعيف جداً».

وعن «تخريج الهداية»:

«فيه كيسان القعاب (كذا)؛ ضعيف جداً. وقال ابن حجر: فيه كيسان؛

ضعيف عندهم».

ذكر الألباني رحمه الله وهم الشيخ علي العزيزي رحمه الله؛ فقال:

وأما قول العزيزي في «شرح الجامع الصغير» (١ / ١٢٩):

«وهو حديث ضعيف منجبر!»

فهو وهم منه، إذ لا جابر له، ولم يدع ذلك غيره! بل وقد روى ما يعارضه

وهو:

٤٠٢- «كَانَ يَسْتَاكُ آخِرَ النَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ».

باطل. أخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» (١/ ١٤٤)... ويغني عن هذا الحديث في مشروعية السواك للصائم في أي وقت شاء أول النهار أو آخره عموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٠).

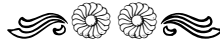
وما أحسن ما روى الطبراني «الكبير» (٢٠/ ٧٠/ ١٣٣) وفي «مسند الشاميين» (٢٢٥٠) بإسناد يحتمل التحسين، عن عبد الرحمن بن غنم قال:

«سألت معاذ بن جبل: أأتسوك وأنا صائم؟ قال: نعم. قلت: أي النهار أتسوك؟ فقال: أي النهار شئت غدوة أو عشية. قلت: إن الناس يكرهونه عشية، ويقولون: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لِخُلُوفِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»؟ فقال: سبحان الله! لقد أمرهم بالسواك، وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بفي الصائم خلوف وإن استاك، وما كان بالذي يأمرهم أن يتنوا أفواههم عمدًا، ما في ذلك من الخير شيء، بل فيه شر، إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بُدًّا. قلت: والغبار في سبيل الله أيضًا كذلك؛ إنما يؤجر من اضطر إليه، ولا يجد عنه

محيصًا؟ قال: نعم، فأما من ألقى نفسه في البلاء عمدًا فما له في ذلك من أجر».

وقال الحافظ في «التلخيص» (ص ١٩٣):

«إسناده جيد».. (١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٧٧-٥٧٩) باختصار.

الثاني والسبعون

وهم الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

وهم الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ ﷺ

□ في الحديث رقم (٤٠٤) من «السُّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ».

قال الألباني رحمه الله:

«ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢٥/٧)، وأبو داود (٣٨٢/١)، وابن ماجه (٥٢٨/١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٢/٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٠٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/٣٨/٥)، والحَاكِمِ (٤٣٤/١)، والبيهقي (٢٨٤/٤) من طريق حوشب بن عقيل، عن مهدي الهَجْرِي^(١)، عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (٣٩٢/٤) - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٨٣٢٦) ترجمة: مهدي بن حَرْبِ الهَجْرِي:

«د س ق: مهدي بن حَرْبِ الهَجْرِي، ويقال: ابن هلال. عن عكرمة بحديث النهي عن صوم

يوم عرفة بعرفة. وعنه حَوْشِبُ بن عقيل.

بين الألباني رحمته الله ما وهم فيه الحَاكِم رحمته الله ووافقهُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله؛ فقال:

وقال الحَاكِم:

«صحيح على شرط البخاري».

ووافقهُ الذَّهَبِيُّ!

قلت: وهذا من أوهامهما الفاحشة، فإن حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجري لم يخرج لهما البخاري، بل إن الهَجْرِي مجهول؛ كما قال ابن حزم في «المحلى» (١٨/٧)، وأقره الذَّهَبِيُّ في «الميزان»، وذكر عن أبي حاتم نحوه، وفي «التهذيب»، عن ابن معين مثله، فأنى للحديث الصحة، وفيه هذا الرجل المجهول؟!

ولذلك ضعف هذا الحديث ابن حزم، فقال:

«لا يحتاج بمثله».

وكذلك ضعفه ابن القيم في «الزاد» (١٦/١ و ٢٣٧).

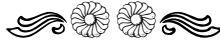
وتوثيق ابن حبان (٥٠١/٧) إياه مما لا يعتد به، كما نبهت عليه مرارًا.

وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتد به؛ لأنه متساهل فيه، ولذلك لم

يعتمد الحافظ على توثيقهما إياه، فقال في ترجمة الهجري هذا:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحَدِيث. وبما أنه تفرد بهذا الحَدِيث، فهو عنده لين..» (١) اهـ.



الثالث والسبعون

تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته اللهتصويب للحافظ الذهبي رحمته اللهتصويب للحافظ المنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٠٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، فَصَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهِنَّ، وَضَرَّائِهِنَّ، وَسَرَائِهِنَّ؛
أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُنَّ. فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ اثْنَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:
أَوْ اثْنَتَانِ. فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ وَاحِدَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْ وَاحِدَةٌ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الحاكم (٤/١٧٧)، وأحمد (٢/٣٣٥) من
طريق ابن جريج، عن أبي الزبير^(١)،.....»

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٦-٥٠٧- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم
(٦٢٩١) ترجمة: محمد بن مسلم بن تدرس:

«محمد بن مسلم بن تدرس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي
مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين. ع» اهـ.

عن عمر بن نبهان^(١)، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحَاكِمُ:
«صحيح الإسناد».

وواقفه الذَّهَبِيُّ، وأقره المُنْدَرِي فِي «الترغيب» (٣ / ٨٥).

وأقول: كلا، فإن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعناه، وعمر بن نبهان فيه جهالة؛ كما قال الذَّهَبِيُّ نفسه في «الميزان»، فأنى له الصحة؟!
ويغني عن هذا حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ:

«مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يُؤْوِيَهُنَّ، وَيَكْفِيَهُنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ؛ فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ
الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَعْضِ الْقَوْمِ: وَاثْتَيْنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَاثْتَيْنِ».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٤)، وأبو نعيم في «الحلية»
(٣ / ١٤) من طريقين، عن مُحَمَّد بن المنكدر عنه.

فهذا إسناد صحيح^(٢) اهـ.

وانظر ترجمة ابن جريج وابن الزبير في «أسماء المدلسين» للسيوطي، وفي «التبين لأسماء
المدلسين» لسبط ابن العجمي الشافعي.

(١) قال الذهبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٣٧- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(٥٩٠١) ترجمة: عمر بن نَبْهَان:

«عمر بن نَبْهَان، عن أبي ثعلبة الأشجعي، وأبي هريرة. قال أبو حاتم: لا أعرفه. قلت: روى عنه
أبو الزبير المكي. وقال ابن الجوزي: ما نعرف فيه قدحاً. وذكره ابن حبان في «تاريخ الثقات».
وفيه جهالة» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١ / ٥٨٥-٥٨٦).

الرابع والسبعون

وهم الإمام ابن القيم رحمته اللهوهم الحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٠٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ عَشِقَ، وَكَتَمَ، وَعَفَّ، فَمَاتَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٤٩)، والخطيب في «تاريخه» (٥/١٥٦، ٢٦٢، ٦/٥٠-٥١، ٧١/٢٩٨، ١٣/١٨٤)، والثعالبي في «حديثه» (١/١٢٩)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/٢٨١)، والسلفي في «الطيوريات» (٢/٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٢٦٣)، وابن الجوزي في «مشيخته»: «الشيخ الثامن والسبعون» من طرق، عن سويد بن سعيد الحدثاني^(١): ثنا علي بن مسهر، عن أبي يحيى

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٠-طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٢٦٩٠) ترجمة: سويد بن سعيد:

«سويد بن سعيد بن سهل الهرويُّ الأصل، ثم الحدثاني، بفتح المهملة والمثلثة، ويقال له:

القتات (١)، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: ضعف أبي يحيى القتات، واسمه زاذان، وقيل غير ذلك؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«لِيَنَّ الْحَدِيثِ».

الأخرى: ضعف سويد بن سعيد؛ قال الحافظ:

«صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول».

قلت: وقد تكلم فيه ابن معين من أجل هذا الحديث؛ كما يأتي، واتفق الأئمة المتقدمون على تضعيف هذا الحديث، فقال ابن الملقن في «الخلاصة» (٢/٥٤):

الأنباري، بنون ثم موحدة، أبو محمد، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين، وله مائة سنة. م ق اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٦٨٤ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٨٤٤٤) ترجمة: أبي يحيى القتات:

«أبو يحيى القتات، بقاف ومثناة مثقلة وآخره مثناة أيضاً، الكوفي، اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبآن، وقيل: عبد الرحمن، ليّن الحديث، من السادسة. بخ د ت ق اهـ».

«وأعله الأئمة؛ قال ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وابن طاهر، وغيرهم: هو أحد ما أنكر على سويد بن سعيد. قال يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه».

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (٢/٤٥):

«وفي سنده مقال».

وذهب بعض المتأخرين إلى تقوية الحديث بمجيئه من طريق آخر، فقال الزركشي في «اللائح المنشورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٦٦-نسختي):

«وهذا الحديث أنكره يحيى بن معين وغيره على سويد بن سعيد، لكن لم يتفرد به، فقد رواه الزبير بن بكار، فقال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ... فذكره. وهو إسناد صحيح».

قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٢٠-طبع الخانجي) بعد

أن ساق هذه الطريق:

«وينظر؛ هل هذه الطريق التي أورده الخرائطي منها؟ فإن تكن هي؛ فقد قال العراقي: في سندها نظر. ومن طريق الزبير أخرجه الديلمي في «مسنده»، ولكن وقع عنده: عن عبد الله بن عبد الملك بن الماجشون؛ لا كما هنا».

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَهَمَ فِيهِ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

قلت: أما طريق الخرائطي؛ فلم يسقها السخاوي، وقد أوردها العلامة المحقق ابن القيم، وتكلم عليها، فقال في كتاب «الداء والدواء» (ص ٣٥٣ - ٣٥٤):

«أما حديث ابن الماجشون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً؛ فكذب على ابن الماجشون، فإنه لم يحدث بهذا، ولا حدث به عنه الزبير بن بكار، وإنما هذا من تركيب بعض الوضاعين، ويا سبحان الله! كيف يحتمل هذا الإسناد مثل هذا المتن؟! فقبح الله الوضاعين.

وقد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي من حديث مُحَمَّد بن جعفر بن سهل: حدثنا يعقوب بن عيسى من ولد عبد الرحمن بن عوف، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد مرفوعاً.

وهذا غلط قبيح، فإن مُحَمَّد بن جعفر هو الخرائطي، ووفاته سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، فمحال أن يدرك شيخه يعقوب بن أبي نجيح، ولا سيما أنه قد رواه في كتابه «الاعتلال» عن يعقوب هذا، عن الزبير، عن عبد الملك، عن عبد العزيز، عن ابن أبي نجيح. والخرائطي هذا مشهور بالضعف في الرواية، ذكره أبو الفرج في كتاب «الضعفاء»...».

قلت: أما الخرائطي؛ فلا أعرف أحداً من المتقدمين رماه بشيء من

الضعف، ولهذا لم يورده الذَّهَبِيُّ في «مِيزان الاعتدال»، ولا استدركه عليه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢/١٩٣-١٤٠)، ثم السمعي في «الأنساب»، ثم ابن الأثير في «اللباب»، فلم يجرحه أحد منهم، بل ترجمه الحافظ ابن عساكر في «التاريخ» (١٥/٩٣/١-٢)، وروى عن أبي نصر ابن ماکولا أنه قال فيه:

«كان من الأعيان الثقات».

فأنا في شك كبير من صحة ما ذكره أبو الفرج من ضعف الخرائطي، بل هو ثِقَّة حَجَّة. والله أعلم.

ثم طبع كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي، فلم أجد فيه مُحَمَّدَ بن جعفر الخرائطي، وإنما ذكر آخرَيْن (٣/٤٦-٤٧) ليسا من طبقة الخرائطي، وهما من رجال ابن أبي حاتم (٣/٢٢/٢-١٢٢٤ و١٢٢٦)، فتبين أن الوهم من ابن القيم، والله أعلم...

وخلاصة القول: إن هذا الطريق ضعيف أيضاً؛ لضعف يعقوب هذا، واضطرابه في روايته، فمرة يقول: عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد مرفوعاً. فيرسله، ولا يذكر الوسطة بينه وبين ابن أبي نجیح، ومرة يقول: عن الزبير، عن عبد الملك، عن عبد العزيز، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس. فيسنده، ويوصله.

قال ابن القيم:

«وكلام حفاظ الإسلام في إنكار هذا الحديث هو الميزان، وإليهم يرجع في هذا الشأن، ولم يصححه ولم يحسنه أحد يعول في علم الحديث عليه، ويرجع في التصحيح إليه، ولا من عاداته التسامح والتساهل، فإنه لم يصف نفسه له، ويكفي أن ابن طاهر الذي يتساهل في أحاديث التصوف، ويروي منها الغث والسمين، قد أنكره وشهد بطلانه.

نعم، ابن عباس لا ينكر ذلك عنه (١).

وقد ذكر أبو محمد بن حزم أنه سئل عن الميت عشقاً؟ فقال: قتيل الهوى لا عقل له ولا قدر.

ورفع إليه بعرفات شاب قد صار كالفرخ، فقال: ما شأنه؟ قالوا: العشق. فجعل عامة يومه يستعيد من العشق.

فهذا نفس ما روي عنه [في] ذلك.

ومما يوضح ذلك أن النبي ﷺ عد الشهداء في الصحيح، فذكر المقتول في الجهاد، والحرق، والغرق، والمبطون، والنفساء يقتلها ولدها، وصاحب ذات

(١) قال الألباني رحمه الله عند هذا الموضوع في الهامش ما نصه:

«يشير إلى أنه روي موقوفاً على ابن عباس، وهو من طريق سويد أيضاً، ولذلك قال في «زاد المعاد»: «وفي صحته موقوفاً على ابن عباس نظر...». «السلسلة الضعيفة» (١/٥٩١).

الجنب، ولم يذكر منهم من يقتله العشق.

وحسب قتيل العشق أن يصح له هذا الأثر، عن ابن عباس رضي الله عنهما علي أنه لا يدخل الجنة حتى يصبر لله، ويعف لله، ويكتم لله، لكن العاشق إذا صبر، وعف، وكتم، مع قدرته علي معشوقه، وأثر محبته لله، وخوفه، ورضاه؛ فهو من أحق من دخل تحت قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [٤١] [النازعات: ٤٠-٤١]، وتحت قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [٤٦] [الرحمن: ٤٦].

وبين الألباني رحمته الله ما وهم فيه السيوطي رحمته الله؛ فقال:

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب، عن عائشة وعن ابن عباس.

وهذا يوهم أن له طريقين: أحدهما عن عائشة، والآخر عن ابن عباس.

والحقيقة أنه طريق واحد، وهو في سنده بعض الضعفاء، فصيره من مسند عائشة، وإنما هو من مسند ابن عباس...

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف الإسناد من الطريقين، وقد أنكره العلامة ابن القيم من حيث معناه أيضاً، وحكم بوضعه، كما رأيت، وقد أوضح ذلك في كتابه «زاد المعاد» أحسن توضيح، فقال (٣/٣٠٦-٣٠٧):

«ولا تغتر بالحديث الموضوع علي رسول الله صلى الله عليه وسلم... ثم ساقه من

الطريقين، ثم قال: فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يكون من كلامه، فإن الشهادة درجة عالية عند الله، مقرونة بدرجة الصديقية، ولها أعمال وأحوال هي شروط في حصولها، وهي نوعان: عامة، وخاصة.

فالخاصة: الشهادة في سبيل الله، والعامة: خمس مذكورة في الصحيح؛ ليس العشق واحداً منها، وكيف يكون العشق الذي هو شرك المحبة، وفراغ عن الله، وتمليك القلب والروح والحب لغيره؛ تُنال به درجة الشهادة؟! هذا من المحال، فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد، بل هو خمر الروح الذي يسكرها ويصدها عن ذكر الله وحبه، والتلذذ بمناجاته، والأنس به، يوجب عبودية القلب لغيره، فإن قلب العاشق متعبد لمعشوقه، بل العشق لبُّ العبودية، فإنهما كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم، فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تُنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم وخواص الأولياء؟! فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس؛ كان غلطاً ووهماً، ولا يحفظ عن رسول الله ﷺ لفظ العشق في حديث صحيح ألبتة.

ثم إن العشق منه حلال ومنه حرام، فكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعفُّ بأنه شهيد؟! أفتري من يعشق امرأة غيره، أو يعشق المردان والبغايا؛ ينال بعشقه درجة الشهداء؟! وهل هذا إلا خلاف المعلوم من دينه ﷺ؟!

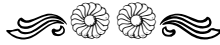
كيف والعشق مرض من الأمراض التي جعل الله سبحانه لها من الأدوية

شرعاً وقدرًا، والتداوي منه إما واجب إن كان عشقًا حرامًا، وإما مستحب.

وأنت إذا تأملت الأمراض والآفات التي حكم رسول الله ﷺ لأصحابها بالشهادة؛ وجدتها من الأمراض التي لا علاج لها؛ كالمطعون، والمبطون، والمجنون، والحرق، والغرق، ومنها المرأة يقتلها ولدها في بطنها، فإن هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها، ولا علاج لها، وليست أسبابها محرمة، ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبده لغير الله ما يترتب على العشق.

فإن لم يكف هذا في إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ؛ فقد أئمة الحديث العالمين به وبعلله، فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة، بل ولا بحسن، كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث، ورموه لأجله بالعظائم، واستحل بعضهم غزوه لأجله؟!.

وخلاصة الكلام: أن الحديث ضعيف الإسناد، موضوع المتن؛ كما جزم بذلك العلامة ابن القيم في المصدرين السابقين، وكذا في رسالة «المنار» له أيضًا (٦٣)، ومثله في «روضة المحبين» (ص ١٨٠)، والله أعلم^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٨٧-٥٩٤) باختصار.

الخامس والسبعون

وهم الحافظ المُنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤١١) من «السلسلة الضعيفة»:

«أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ مَا عَبَّدَ وَمَا حَمَدَ».

قال الألباني رحمته الله:

«لا أَصْلَ لَهُ. كما صرح به السُّيُوطِي وغيره. انظر «كشف الخفاء» (١/٣٩٠، ٥١)، وقد أخطأ المُنذري رحمته الله خطأً فاحشاً حيث ذكره في «الترغيب» (٣/١٥) من حديث ابن عمر بهذا اللفظ في رواية لمسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه.

كذا قال، وإنما أخرج هؤلاء عن ابن عمر اللفظ الثاني الذي في «الترغيب»،

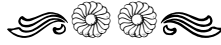
وهو:

«أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ».

انظر «صحيح مسلم» (٦/١٦٩)، و«سنن أبي داود» (٢/٣٠٧)،

والترمذي (٤/٢٩)، وابن ماجه (٢/٤٠٤)...

(فائدة): نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم كل اسم معبّد لغير الله؛ كعبد العزى، وعبد الكعبة... وأقره العلامة ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٣٧)، وعليه فلا تحل التسمية ب: عبد علي، وعبد الحسين؛ كما هو مشهور عند الشيعة، ولا ب: عبد النبي أو عبد الرسول؛ كما يفعله بعض الجهلة من أهل السنة»^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٥٩٥-٥٩٦) باختصار.

السادس والسبعون

وهم الحافظ ابن حجر رحمته اللهتصويب للهيثمي رحمته اللهتصويب للمنذري رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤١٢) من «السُّلْسَلَة الضَّعِيفَة»:

«مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ كَانَ لَهُ كَفَّارَةٌ سَتِّينَ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ؛ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠٠) من طريق

الهيثم بن حبيب (١):.....

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/٧٣- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

٨٧٧٨) ترجمة: الهيثم بن حبيب:

«الهيثم بن حبيب. عن سفیان بن عيينة بخبرٍ باطلٍ في المهدي، هو المتهم به. رواه أبو نعيم، عن الطبراني، عن محمد بن رزق بن جامع، عنه» اهـ.

وقال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٧- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٧٣٦١) ترجمة: الهيثم بن حبيب: «الهيثم بن حبيب، شيخ لمحمد بن رزق، شيخ الطبراني،

ثنا سلام الطويل^(١)، عن حمزة الزيات، عن ليث بن أبي سليم^(٢)، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً، وقال:

«تفرد به الهيثم بن حبيب».

قلت: اتهمه الذَّهَبِيُّ بخبر باطل، وذكره ابن حبان في «الثقات»!
وسلام الطويل متهم، وابن أبي سليم ضعيف».

بين الألباني رحمته الله في الهامش بعد ذكر العزو وهم الحافظ ابن حجر رحمته الله؛
فقال:

كنت اعتمدت في هذا العزو على «اللسان» للحافظ رحمته الله، ثم تبين لي بعد طبع كتاب «الثقات» أنه وهم^(٣)، وأن الذي فيه (٥٧٦/٧) إنما هو الهيثم بن

متروك، من العاشرة. تمييز» اهـ.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٦١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٧٠٢) ترجمة: سلام بن سليم الطويل:

«سلام، بتشديد اللام، ابن سليم أو سلم، أبو سليمان، ويقال له: الطويل، المدائني، متروك، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين. ق» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٤- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٥٦٨٥) ترجمة: الليث بن أبي سليم:

«الليث ابن أبي سليم بن زُنَيْمٍ، بالزاي والنون، مصغر، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. خت م٤» اهـ.

(٣) قلت: وقد وهم الحافظ ابن حجر رحمته الله في الهيثم بن حبيب، بالهيثم بن حبيب الصيرفي الثقة؛

حبيب الصيرفي الثقة، وهو متقدم على المتهم، فإنه تابع تابعي؛ كما بيته في «تيسير الانتفاع» (١).

ثم ذكر الألباني رحمته الله كلام الهيثمي رحمته الله والمُنذري رحمته الله وصوّبه؛ فقال: «والحدِيث؛ أعله الهَيْثَمي (٣/ ١٩٠) بالهَيْثَم هذا، وهو قصور لا يخفى، وأعجب منه قول المُنذري في «الترغيب» (١/ ٧٨):

«رواه الطبراني في «الصغير»، وهو غريب، وإسناده لا بأس به!»!

وهذا ذهول عجيب، وإلا فكيف يسلم من البأس إذا كان فيه ذاك المتهم الطويل؟! قال فيه ابن خراش:

«كذاب».

وقال ابن حبان:

«يروى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها».

وقال الحَاكِم:

«روى أحاديث موضوعة».. (٢) اهـ.

فذكره في «اللسان»، فالأول: متهم، والثاني: ثقة.

(١) انظر هامش رقم (١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥٩٧).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٥٩٦-٥٩٧) باختصار.

السابع والسبعون

وهم الحافظ السُّيُوطِي رحمته الله

وهم الحافظ المُنَاوِي رحمته الله

الرد على كتاب «تعاليم الإسلام»

لعبد الغني حمادة - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٤١٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ».

قال الألباني رحمته الله:

«باطل. رواه ابن عدي (٢/٢٠٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»

(١٠٦/٢)، وابن عَلِيَّك النيسابوري في «الفوائد» (٢/٢٤١)، وأبو القاسم

القشيري في «الأربعين» (٢/١٥١)، والخطيب في «التاريخ» (٩/٣٦٤)، وفي

«كتاب الرحلة» (٢/١)، والبيهقي في «المدخل» (٢٤١/٣٤٢)، وابن عبد البر

في «جامع بيان العلم» (٧-٨/١)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو»

(١/٢٨) كلهم من طريق الحسن بن عطية: ثنا أبو عاتكة طريف بن سليمان (١)،

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٠٧-طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٣٧٨٨)

عن أنس مرفوعاً. وزادوا جميعاً:

«فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وقال ابن عدي:

«وقوله: ولو بالصين. ما أعلم يرويه غير الحسن بن عطية».

وكذا قال الخطيب في «تاريخه»، ومن قبله الحَاكِم؛ كما نقله عنه ابن المحب - ومن خطه على هامش «الفوائد» نقلت - وفي ذلك نظر، فقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٩٦)، عن حماد بن خالد الخياط قال: حدثنا طريف بن سليمان به.

وقال:

«ولا يحفظ: «ولو بالصين»؛ إلا عن أبي عاتكة، وهو مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، و:

«فريضة على كل مسلم»؛ الرواية فيها لين أيضاً، متقاربة في الضعف».

فأفة الحديث أبو عاتكة هذا، وهو متفق على تضعيفه، بل ضعفه جداً

ترجمة: طريف بن سلمان، أبي عاتكة:

«طريف بن سلمان، أبو عاتكة. عن أنس.

قال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال

الدارقطني وغيره: ضعيف.

قلت: هو صاحب حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين». وهو بالكنية أشهر.. اهـ.

العقيلي؛ كما رأيت، والبخاري بقوله:

«منكر الحديث».

والنَّسائي:

«ليس بثقة».

وقال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث»؛ كما رواه ابنه عنه (٢/١/٤٩٤).

وذكره السليمانى فيمن عرف بوضع الحديث.

وذكر ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/١٩٩/١)، عن الدروري أنه قال:

«وسألت يحيى بن معين، عن أبي عاتكة هذا، فلم يعرفه».

وعن المروزي، أن أبا عبد الله (يعني: الإمام أحمد) ذكر له هذا الحديث؟

فأنكره إنكاراً شديداً.

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢١٥)، وقال:

«قال ابن حبان: باطل، لا أصل له».

وأقره السخاوي في «المقاصد» (ص ٦٣).

بين الألباني رحمته الله ما وهم فيه السيوطي رحمته الله؛ فقال:

أما السيوطي؛ فتعقبه في «اللآلئ» (١/١٩٣) بما حاصله: أن له طريقين

آخرين:

أحدهما: من رواية يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني بسنده عن الزهري، عن أنس مرفوعاً به.

رواه ابن عبد البر.

ويعقوب هذا؛ قال الدَّهَبِيُّ:

«كذاب».

ثم ذكر أنه رَوَى بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً».

وهذا باطل.

والآخر: من طريق أَحْمَدَ الْجَوَيْبَارِيِّ بسنده، عن أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً؛

الشَّطْرَ الْأَوَّلَ مِنْهُ فَقَطْ. قَالَ السُّيُوطِيُّ:

«والجويباري وضاع».

قلت: فتبين أن تعقبه لابن الجوزي ليس بشيء!

ونقل الألباني رحمته الله كلام السُّيُوطِيِّ رحمته الله في «التعقبات على الموضوعات»

وعقب عليه؛ فقال:

وقال في «التعقبات على الموضوعات» (ص ٤):

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق أبي عاتكة، وقال: متن

مشهور، وإسناد ضعيف. وأبو عاتكة من رجال الترمذي، ولم يجرح بكذب ولا تهمة، وقد وجدت له متابعًا، عن أنس. أخرجه أبو يعلى، وابن عبد البر في «العلم» من طريق كثير بن شنظير، عن ابن سيرين، عن أنس، وأخرجه ابن عبد البر أيضًا من طريق عبيد بن مُحَمَّد الفريابي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس.

ونصفه الثاني؛ أخرجه ابن ماجه، وله طرق كثيرة عن أنس، يصل مجموعها إلى مرتبة الحسن. قاله الحافظ المزي، وأورده البيهقي في «الشعب» من أربع طرق، عن أنس، ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ولنا عليه تعقبات:

أولاً: لينظر فيما نقله عن البيهقي؛ هل يعني النصف الأول من الحديث، أعني «اطلبوا العلم ولو بالصين»، أم النصف الثاني؟ فإن هذا هو المشهور، وفيه أورد السخاوي قول البيهقي المذكور، لا في النصف الأول، وعليه يدل كلامه في «المدخل» (٢٤٢ - ٢٤٣)، ثم تأكدت من ذلك بعد طبع «الشعب» (٢٥٤ / ٢ - ٢٥٥).

ثانياً: قوله: إن أبا عاتكة لم يجرح بكذب. يخالف ما سبق عن السليمانى، بل وعن النسائي إذ قال: «ليس بثقة». لأنه يتضمن تجريحه بذلك، كما لا يخفى.

ثالثاً: رجعت إلى رواية كثير بن شنظير هذه في «جامع ابن عبد البر» (ص ٩)، فلم أجد فيها النصف الأول من الحديث، وإنما هي بالنصف الثاني فقط،

مثل رواية ابن ماجه، وأظن أن رواية أبي يعلى مثلها، ليس فيها النصف الأول، إذ لو كان كما ذكر السُّيُوطي؛ لأوردها الهَيْثَمي في «المجمع»، ولم يفعل.

رابعًا: رواية الزهري، عن أنس عند ابن عبد البر فيها عبيد بن مُحَمَّد الفريابي، ولم أعرفه، وقد أشار إلى جهالته السُّيُوطي بنقله السند مبتدئًا به، ولكنه أوهم بذلك أن الطريق إليه سالم، وليس كذلك، بل فيه ذاك الكذاب؛ كما سبق!

ثم وجدت ترجمة الفريابي هذا عند ابن أبي حاتم (٣٣٥ / ٢ / ٢) بسماع أبيه عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٠٦ / ٨)، وقال:

«مستقيم الحديث».

فألافة من يعقوب.

وبين الألباني رحمته الله ما وهم فيه المُنَاوي رحمته الله؛ فقال:

خامسًا: قوله: «وله طرق كثيرة..»؛ يعني بذلك النصف الثاني من الحديث؛ كما هو ظاهر كلامه، وقد فهم منه المُنَاوي أنه عنى الحديث كله! فقد قال في شرحه إياه بعد أن نقل إبطال ابن حبان إياه، وحكم ابن الجوزي بوضعه:

«ونوزع بقول المزي: له طرق ربما يصل بمجموعها إلى الحسن. ويقول

الذَّهَبِي في «تلخيص الواهيات»: روي من عدة طرق واهية، وبعضها صالح».

وهذا وهم من المُنَاوي رحمته الله، فإنما عنى المزي رحمته الله النصف الثاني؛ كما

هو ظاهر كلام السُّيُوطِي المتقدم، وهو الذي عناه الذَّهَبِيُّ فيما نقله المُنَاوِي عن «التلخيص»؛ لا شك في ذلك ولا ريب.

وخلاصة القول: إن هذا الحَدِيثَ بشطره الأول، الحَقُّ فيه ما قاله ابن حبان وابن الجوزي، إذ ليس له طريق يصلح للاعتضاد به.

وأما الشطر الثاني؛ فيحتمل أن يرتقي إلى درجة الحسن، كما قال المزي، فإن له طرقاً كثيرة جداً، عن أنس، وقد جمعت أنا منها حتى الآن ثمانية طرق، وروي عن جماعة من الصحابة غير أنس؛ منهم ابن عمر، أبو سعيد، وابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وأنا في صدد جمع بقية طرقه لدراستها والنظر فيها، حتى أتمكن من الحكم عليه بما يستحق من صحة أو حسن أو ضعف.

ثم درستها، وأوصلتها إلى نحو العشرين في «تخريج مشكلة الفقر» (٤٨-٦٢) وجزمتُ بحسنه.

ثم شرع الألباني رحمته الله في الرد على أحد مشايخ الشمال في سورية، وهو الشَّيْخُ عبد الغني حمادة من إدلب، على ما سطر في كتابه «تعاليم الإسلام» من مخالفات شرعية، ومسائل غريبة، وأحاديث ضعيفة جداً وموضوعة، وآراء باطلة، وأفكار غريبة؛ فقال:

واعلم أن هذا الحَدِيثَ مما سَوَّدَ به أحد مشايخ الشَّمال في سورية كتابه الذي أسماه بغير حق: «تعاليم الإسلام»، فإنه كتاب محشو بالمسائل الغريبة، والآراء الباطلة، التي لا تصدر من عالم، وليس هذا فقط، بل فيه كثير جداً من

الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلاً على ذلك أنه جزم بنسبة هذا الحديث الباطل إلى النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردها في «فضل العلم» من أول كتابه (ص ٣)، وغالبها ضعيفة، وفيها غير هذا من الموضوعات؛ كحديث: «خيار أمتي علماؤها، وخيار علمائها فقهاؤها»، وهذا مع كونه حديثاً باطلاً؛ كما سبق تحقيقه برقم (٣٦٧)، فقد أخطأ المؤلف أو من نقله عنه في روايته، فإن لفظه: «رحماؤها» بدل: «فقتهاؤها»!

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص ٢٣٦):

«صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين..»، و: «إن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم الجمعة».

وقد تقدم الكلام عليهما (برقم ١٢٧ و ١٥٩).

ومنها حديث: «المتعبد بغير فقه كالحمار في الطاحون» (ص ٤ منه)، وسيأتي بيان وضعه برقم (٧٨٢) إن شاء الله تعالى.

ومن غرائب هذا المؤلف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهذا مما لا يجوز في العلم؛ لأن أقل الرواية عزو الحديث إلى مصدره، ولقد استنكرت ذلك منه في أول الأمر، فلما رأيت يعزو أحياناً، ويفتري في ذلك؛ هان علي ما كنت استنكرته من قبل! فانظر إليه مثلاً في «الصفحة» (ص ٢٤٧)؛ حيث يقول:

«روى الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: من كتب هذا الدعاء، وجعله بين

صدر الميت وكفنه؛ لم ينله عذاب القبر (!) ولم يرَ منكراً ونكيراً (!) وهو هذا..»، ثم ذكر الدعاء.

فهذا الحَدِيث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة ولا الستين! إذ لا يُعقل أن يروي مثل هذا الحَدِيث الموضوع الظاهر البطلان إلا من لم يشم رائحة الحَدِيث ولو مرة واحدة في عمره!

وفي الصفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله:

«في «صحيح مسلم» قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (من غسل ميتاً، وكنتم عليه؛ غفر الله له أربعين سيئة)».

فهذا ليس في «صحيح مسلم»، ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحَاكِم فقط، والبيهقي؛ بلفظ: «أربعين مرة».

فهذا قُلٌّ مِنْ جُلٍّ مما في هذا الكتاب من الأحاديث الموضوعية والتخريجات التي لا أصل لها. ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصُّد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصداً بيان ما فيه من المنكرات؛ لَجاء كتاباً أكبر من كتابه! وإلى الله المشتكى!

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة؛ فكثيرة أيضاً، وليس هذا مجال تفصيل القول في ذلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط:

قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:

«وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام»!

وهذه السنة لا أصل لها ألبتة في شيء من كتب السنة، حتى التي تروي الموضوعات! ولا أعلم أحداً من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص ٢٥٢-٢٥٣):

«لا بأس بالتهليل والتكبير والتسييح والصلاة على النبي ﷺ (يعني: جهراً) قدام الجنازة؛ لأنه صار شعاراً للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه لم يبعد!»

وهذا مع كونه من البدع المحدثه التي لا أصل لها في السنة، فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضاً، وإني لأعجب أشد العجب من هؤلاء المتأخرين الذين يحرمون على طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه؛ لأنه خلاف السنة، وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم.

وأيم الله، إني لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسد باب الاجتهاد حين أرى مثل هذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي، ولا تقليد لإمام! فإن هؤلاء المقلدين إن اجتهدوا؛ كان خطوهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم. والله المستعان.

وإليك مثلاً ثالثاً هو أخطر من المثالين السابقين؛ لتضمنه الاحتيال على استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة؛ ألا وهو الربا!

قال ذلك المسكين (ص ٣٢١):

«إذا نذر المقرض مالا معيناً لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه صح نذره، بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

ومعنى ذلك أنه يحلل للمقرض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة من المستقرض إلى أن يوفي إليه دينه، ولكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به، وهو قربة عنده!!

فهل رأيت -أيها القارئ- تلاعباً بأحكام الشريعة، واحتيالاً على حرمات الله مثلما فعل هذا الرجل المتعالم؟!

أما أنا؛ فما أعلم يفعل مثله أحد، إلا أن يكون اليهود الذين عرفوا بذلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارئ، وكذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحْمَ جَمَلُوهُ (أَي: ذَوَّبُوهُ)، ثُمَّ بَاعُوهُ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

رواه الشَّيْخَانُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»، وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي «الإِروَاءِ» (١٢٩٠).

بل إن ما فعله اليهود دون ما أتى به هذا المتمشِخ، فإن أولئك، وإن استحلوا ما حرم الله؛ فإن هذا شاركهم في ذلك، وزاد عليهم أنه يتقرب إلى الله باستحلال ما حرم الله!! بطريق النذر!

ولا أدري؛ هل بلغ مسامع هذا الرجل أم لا قوله صلى الله عليه وسلم:

«لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَ الْيَهُودُ، فَتَرْتَكِبُوا مَحَارِمَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحَيْلِ»؟

رواه ابن بطة في «جزء الخلع وإبطال الحيل»، وإسناده جيد، كما قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/٢٥٧)، وغيره في غيره.

والذي أعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هذا الحديث أو لا؛ لأنه ما دام قد سد على نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما؛ استغناء منه عنهما بحثالات آراء المتأخرين؛ كمثله هذا الرأي الذي استحله به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته! فلا فائدة ترجي له من هذا الحديث وأمثاله مما صح عنه صلى الله عليه وسلم، وهذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص، وعدم اتباع الهوى. نسأل الله السلامة.

ومع أن هذا هو مبلغ علم المؤلف المذكور، فإنه مع ذلك مغرور بنفسه، معجب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالة له في هذا الكتاب (ص ٥٨):

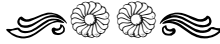
«فإنها جمعت فأوعت كل شيء (!) لا مثيل لها في هذا الزمان، ولم يسمع الزمان بها حتى الآن، فجاءت آية في تنظيمها، وتنسيقها، وكثرة مسائلها، واستنباطها، ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالم الوجود عروسًا حسناء، بعد جهود جبارة، وأتعاب سنين كثيرة، ومراجعات مجلدات كثيرة وكتب عديدة، فهي الوحيدة في بابها، والزبدة في لبابها، تسر الناظرين، وتشرح صدر العالمين!»

ولا يستحق هذا الكلام الركيك في بنائه، العريض في مرامه؛ أن يعلق عليه بشيء، ولكنني تساءلت في نفسي، فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم:

«احثوا في وجوه المداحين التراب».

فماذا يقول فيمن يمدح نفسه، وبما ليس فيه؟! فاللهم عرفنا بنفوسنا، وخلقنا بأخلاق نبيك المصطفى ﷺ.

هذه كلمة وجيزة، أحببت أن أقولها حول هذا الكتاب؛ «تعاليم الإسلام» بمناسبة هذا الحديث الباطل؛ نصحاً مني لإخواني المسلمين، حتى يكونوا على بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل»^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٦٠٠-٦٠٩).

الثامن والسبعون

وهم الحافظ الهيثمي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٢٤) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَا بَأْسَ أَنْ يُقْلَبَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، وَيَنْظُرَ إِلَيْهَا؛ مَا خَلَا عَوْرَتَهَا، وَعَوْرَتَهَا مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهَا إِلَى مَعْقِدِ إِزَارِهَا».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٣ ق ٩٧ / ٢) من طريق حفص بن عمر الكندي^(١): ثنا صالح بن حسان^(٢)، عن مُحَمَّد بن كعب

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥١٥ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٢٠٣٨) ترجمة: حفص بن عمر:

«حفص بن عمر، قاضي حلب. عن هشام بن حسان، وابن إسحاق، وصالح بن حسان، والفضل بن عيسى الرقاشي، وغيرهم.

وعنه يحيى الوحاظي، ومحمد بن بكار، وعامر بن سيار الحلبي.

ضعفه أبو حاتم. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به..» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٧١ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٢٨٤٩) ترجمة: صالح بن حسان النَّضْرِي:

القرظي، عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع؛ حفص بن عمر هو قاضي حلب؛ قال ابن حبان:

«يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به».

وصالح بن حسان؛ متفق على تضعيفه، بل قال ابن حبان (١/٣٦٧-٣٦٨):

«كان صاحب قينات وسماع (!)، وكان ممن يروي الموضوعات عن

الأثبات».

بَيَّنَ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا وَهَمَ فِيهِ الْهَيْثَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال:

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢/٥٣):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه صالح بن حسان، وهو ضعيف، وذكره

ابن حبان في (الثقات)».

قلت: وفيه مؤاخذتان:

الأولى: تعصيب الجناية بصالح هذا وحده - مع أن الراوي عنه مثله في

الضعف أو أشد - ليس من العدل في شيء.

«صالح بن حسان النَّضْرِي، بالنون والمعجمة المحركة، وبالموحدة والمهملة الساكنة، أبو

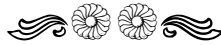
الحارث المدني، نزيل البصرة، متروك، من السابعة. مدت ق» اهـ.

قلت: وهو غير صالح بن أبي حسان المدني «صدوق من الخامسة» الذي ترجم له ابن حجر في

«تقريب التهذيب» ترجمة رقم (٢٨٥٠) بعد ترجمة صالح بن حسان النضري.

الأخرى: أن صالحاً لم يذكره ابن حبان في «الثقات»، وإنما ذكر فيه (٤٥٦/٦) صالح بن أبي حسان^(١)، وهما من طبقة واحدة، فاشتبه علي الهيثمي أحدهما بالآخر، وقد علمت أن ابن حسان اتهمه ابن حبان نفسه بالوضع.

واعلم أنه لم يثبت في السنة التفريق بين عورة الحرة وعورة الأمة، وقد ذكرت ذلك مع شيء من التفصيل في كتابي «حجاب المرأة المسلمة»، فليرجع إليه من شاء، وهو الآن تحت الطبع مع زيادات وفوائد جديدة ومقدمة ضافية في الرد على متعصبة المقلدين بإذنه تعالى^(٢) اهـ.



(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٢٧١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم

(٢٨٥٠) ترجمة: صالح بن أبي حسان:

«صالح بن أبي حسان المدني، صدوق، من الخامسة. ت س» اهـ.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٦١٣-٦١٤).

التاسع والسبعون

وهم الحافظ الإمام ابن حبان رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٢٧) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْقَى وَيَفْنَى كُلَّ شَيْءٍ، عُوْفِي مِنَ الْهَمِّ وَالْحُزْنِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٣ ق ٩٣ و ١)، عن العباس، يعني: ابن بكار الضبي^(١): ثنا أبو هلال، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس مرفوعاً.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٦-٣٤٧) ترجمة رقم (٣٩٥٥) ترجمة: العباس بن بكار الضبي:

«العباس بن بكار الضبي. بصري. عن خالد، وأبي بكر الهذلي. قال الدارقطني: كذاب. قلت: أنهم بحديثه عن خالد بن عبد الله، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي مرفوعاً: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: يا أهل الجمع، غضوا أبصاركم عن فاطمة حتى تمر على الصراط إلى الجنة». وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والمناكير...» اهـ.

قلت: تناقض فيه ابن حبان رحمته الله فذكره في «الثقات»، ثم ذكره في «الضعفاء».

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ العباس هذا؛ قال الدَّارِقُطْنِي:
«كذاب».

وساق له الذَّهَبِيُّ حديثين؛ قال:
«إنهما باطلان»...

وفي «المجمع» (١٠/١٣٧):

«رواه الطبراني، وفيه العباس بن بكار، وهو ضعيف، وثقه ابن حبان»...

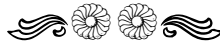
ثم رأيت في «ثقاته» (٨/٥١٢)، وقال:

«وكان يغرب، حديثه عن الثقات لا بأس به»...

ثم تناقض ابن حبان، فأورد العباس هذا في «ضعفائه» أيضًا (٢/١٩٠)!

وشيخه أبو هلال اسمه مُحَمَّد بن سليم الراسبي، فيه لين؛ قال أَحْمَد:

«يحتمل حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة»..^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٦١٧-٦١٨) باختصار.

الثمانون

وهم الحافظ الذهبى رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٣٦) من «السلسلة الضعيفة»:

«هَلَكَتِ الرَّجَالُ حِينَ أَطَاعَتِ النِّسَاءَ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه ابن عدي (١/٣٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٤/٢)، وابن ماسي في آخر «جزء الأنصاري» (١/١١)، والحاكم (٤/٢٩١)، وأحمد (٥/٤٥) من طريق أبي بكرة: بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة^(١)، عن أبيه، عن أبي بكرة:

أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر خيل له، ورأسه في حجر عائشة، فقام، فحمد الله تعالى ساجداً، فلما انصرف؛ أنشأ يسأل الرسول؟ فحدثه، فكان فيما

(١) قال الذهبى رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٣١٨- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (١٢٠٢) ترجمة: بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي:

«د ت ق: بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي. قال ابن معين: ليس بشيء... ثم قال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. ثم إن ابن عدي قال فيه: أرجو أنه لا بأس به. وذكره العقيلي في «الضعفاء».. اهـ.

حدثه من أمر العدو، وكانت تليهم امرأة، وفي رواية أَحْمَدُ: «أنه ولي أمرهم امرأة»، فقال النبي ﷺ... فذكره. وقال الحَاكِمُ:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذَّهَبِيُّ.

بَيْنَ الْأَلْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَمِ الذَّهَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ:

قلت: وهذا ذهول منه عما ذكره في ترجمة بكار هذا في «الميزان»:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين

يكتب حديثهم».

وقال في «الضعفاء»:

«ضعيف، مشاه ابن عدي».

قلت: وأنا أظن أن هذا الحديث، عن أبي بكرة له أصل بلفظ آخر، وهو ما

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٤٦-٤٧) عنه:

لما بلغ النبي ﷺ أن فارسًا ملكوا ابنة كسرى؛ قال:

«لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

وأخرجه الحَاكِمُ أيضًا، وأحمد (٣٨/٥، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٥١) من طرق،

عن أبي بكرة.

هذا هو أصل الحديث، فرواه حفيده عنه باللفظ الأول، فأخطأ، والله أعلم.

وبالجملة؛ فالحديث بهذا اللفظ ضعيف؛ لضعف راويه، وخطئه فيه.

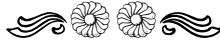
ثم إنه ليس معناه صحيحاً على إطلاقه، فقد ثبت في قصة صلح الحديبية من «صحيح البخاري» (٣٦٥ / ٥) أن أم سلمة رضي الله عنها أشارت على النبي صلى الله عليه وسلم حين امتنع أصحابه من أن ينحروا هديهم أن يخرج صلى الله عليه وسلم ولا يكلم أحداً منهم كلمة حتى ينحر بُذنه ويحلق، ففعل صلى الله عليه وسلم فلما رأى أصحابه ذلك؛ قاموا، فنحروا.

ففيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطاع أم سلمة فيما أشارت به عليه، فدل على أن الحديث ليس على إطلاقه.

ومثله الحديث الذي لا أصل له:

«شاوروهن وخالفوهن».

وقد تقدم برقم (٤٣٠) (١) (٢) اهـ.



(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/٦١٩).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١/٦٢٥-٦٢٧).

الحادي والثمانون

تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله

الرد على الكوثري - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٤٤٨) و(٤٤٩) من «السلسلة الضعيفة»:

٤٤٨ - «لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ (أَوْ قَالَ: أُمَّتِي) بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَتَّخِذُوا فِي

مَسَاجِدِهِمْ مَذَابِحَ كَمَذَابِحِ النَّصَارَى».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٠٧/١): حدثنا

وكيع قال: ثنا أبو إسرائيل^(١)، عن موسى الجهني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ...

فذكره.

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ١٠٧ - طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٤٤٠)

ترجمة: إسماعيل بن خليفة العبسي:

«إسماعيل بن خليفة العبسي، بالموحدة، أبو إسرائيل الملائمي الكوفي، معروف بكنيته، وقيل:

اسمه عبد العزيز، صدوق سيع الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع، من السابعة، مات سنة تسع

وستين، وله أكثر من ثمانين سنة. ت ق اه.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: الإعضال، فإن موسى الجهني - وهو ابن عبد الله - إنما يروي عن الصحابة بواسطة التابعين؛ أمثال: عبد الرحمن بن أبي ليلى، والشعبي، ومجاهد، ونافع، وغيرهم، فهو من التابعين، وفيهم أورده ابن حبان في «ثقاته» (٤٤٩ / ٧).

صَوَّبَ الْأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ السُّيُوطِي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ:

وعليه؛ فقول السُّيُوطِي في «إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب» (ص ٣٠): «إنه مرسل»؛ ليس دقيقاً؛ لأن المرسل في عرف المحدثين إنما هو قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، وهذا ليس كذلك.

الأخرى: ضعف أبي إسرائيل هذا، وإسمه إسماعيل بن خليفة العبسي؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق سيئ الحفظ».

وهذا على ما وقع في نسختنا المخطوطة من «المصنف». ووقع فيما نقله السُّيُوطِي عنه في «الأعلام»: (إسرائيل)؛ يعني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة، وهو من طبقة أبي إسرائيل، وكلاهما من شيوخ وكيع، ولم أستطع البت بالأصح من النسختين، وإن كان يغلب على الظن الأول، فإن نسختنا جيدة، مقابلة بالأصل، نسخت سنة (٧٣٥).

وبناء على ما وقع للسيوطي قال:

«هذا مرسل صحيح الإسناد»!

وقد عرفت أن الصواب أنه معضل، وهذا إن سلم من أبي إسرائيل، وما أظنه بسالم، فقد ترجح عندي أن الحديث من روايته، بعد أن رجعت إلى نسخة أخرى من «المصنف» (١/١٨٨/١)، فوجدتها مطابقة للنسخة الأولى، وعليه فالسند ضعيف مع إعضاله، ثم رأيت كذلك في المطبوعة (٥٩/٢).

فائدة: المذابح: هي المحاريب؛ كما في «لسان العرب»، وغيره، وكما جاء مفسراً في حديث ابن عمرو مرفوعاً بلفظ:

«اتقوا هذه المذابح».

يعني: المحاريب.

رواه البيهقي (٤٣٩/٢) وغيره بسند حسن، وقال السيوطي في «رسالته» (ص ٢١):

«حديث ثابت».

واستدل به على النهي عن اتخاذ المحاريب في المساجد، وفيه نظر، بينته في «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»، خلاصته: أن المراد به صدور المجالس؛ كما جزم به المناوي في «الفيض».

نعم؛ جزم السيوطي في الرسالة السابقة أن المحراب في المسجد بدعة،

وتبعه الشَّيْخُ علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٤٧٣) وغيره، فهذا - أعني كونه بدعة - يعني عن هذا الحديث المعضل، وإن كان صريحًا في النهي عنه، فإننا لا نجيز لأنفسنا الاحتجاج بما لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد روى البزار (١/ ٢١٠/ ٤١٦ - كشف الأستار)، عن ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب، وقال: إنما كانت للكنايس، فلا تشبهوا بأهل الكتاب. يعني أنه كره الصلاة في الطاق.

قال الهَيْثَمِيُّ (٢/ ٥١):

«ورجاله موثقون».

قلت: وفيما قاله نظر، فقد أشار البزار إلى أنه تفرد به أبو حمزة، عن ابراهيم، واسم أبي حمزة ميمون القصاب، وهو ضعيف اتفاقًا، ولم يوثقه أحد، فأعلاله به أولى من إعلاله بشيخ البزار مُحَمَّد بن مرداس؛ بدعوى أنه مجهول، فقد روى عنه جمع من الحفاظ منهم البخاري في «جزء القراءة»، وقال ابن حبان في «ثقاته» (٩/ ١٠٧):

«مستقيم الحديث».

لكن يقويه ما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح، عن إبراهيم قال: قال عبد الله:

«اتقوا هذه المحاريب، وكان ابراهيم لا يقوم فيها».

قلت: فهذا صحيح، عن ابن مسعود، فإن إبراهيم، وهو ابن يزيد النخعي؛

وإن كان لم يسمع من ابن مسعود، فهو عنه مرسل في الظاهر، إلا أنه قد صحح جماعة من الأئمة مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله، عن ابن مسعود.

قلت: وهذا التخصيص هو الصواب؛ لما روى الأعمش قال:

قلت لابراهيم: أسند لي، عن ابن مسعود. فقال ابراهيم:

«إذا حدثتكم، عن رجل، عن عبد الله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال

عبد الله. فهو، عن غير واحد، عن عبد الله»....

ثم شرع الألباني رحمته الله في الرد على الكوثري؛ فقال:

وأما جزم الشيخ الكوثري في كلمته التي صدر بها رسالة السيوطي السالفة (ص ١٧)؛ أن المحراب كان موجوداً في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، فهو مع مخالفته لهذه الآثار التي يقطع من وقف عليها ببدعية المحراب؛ فلا جرم جزم بذلك جماعة من النقاد؛ كما سبق، فإنما عمدته في ذلك حديث لا يصح، ولا بد من الكلام عليه دفعاً لتلبسات الكوثري، وهو من حديث وائل بن حجر، وهو قوله:

٤٤٩- «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ نَهَضَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ

الْمِحْرَابَ [يعني: موضع المِحْرَابِ]، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى يُسْرَاهُ عَلَى صَدْرِهِ».

ضعيف. أخرجه البيهقي (٢/ ٣٠)، عن مُحَمَّد بن حجر الحضرمي (١):

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٨٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٦٩٥٤)

حدثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل^(١)، عن أبيه، عن أمه، عن وائل.

ومن هذا الوجه رواه البزار (٢٦٨-زوائده)، والزيادة له، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٤٩/١١٨)، وقال في «المجمع» (١/٢٣٢، ٢/١٣٤ - ١٣٥):

«وفيه سعيد بن عبد الجبار؛ قال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات، . ومُحمَّد بن حجر ضعيف».

وقال في الموضوع الآخر:

«وفيه مُحمَّد بن حجر؛ قال البخاري: فيه بعض النظر. وقال الذهبي: له مناكير».

قلت: وبه وأعله ابن الترمذاني في «الجواهر النقي»، وزاد:

«وأم عبد الجبار هي: أم يحيى، لم أعرف حالها، ولا اسمها».

ترجمة: محمد بن حُجر:

«محمد بن حُجر بن عبد الجبار بن وائل بن حُجر، عن عمه سعيد، وعنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، له مناكير. قيل: كنيته أبو الحنَّافس. وقال البخاري: فيه بعض النظر» اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/١٤٠ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم (٣٠٨٠) ترجمة: سعيد بن عبد الجبار بن وائل:

«سعيد بن عبد الجبار بن وائل. عن أبيه، عن جده. من أولاد وائل بن حُجر. له نحو خمسة أحاديث. قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قلت: روى عنه ابن أخيه محمد بن حُجر، وعبد الله بن عمر بن أبان» اهـ.

فتبين من كلام هؤلاء العلماء أن هذا الإسناد فيه ثلاث علل:

١- مُحَمَّد بن حجر.

٢- سعيد بن عبد الجبار

٣- أم عبد الجبار.

فمن تلبسات الكوثري أنه سكت عن العلتين الأوليين، موهماً القراء أنه ليس فيه ما يחדش إلا العلة الثالثة، ومع ذلك، فإنه أخذ يحاول دفعها بقوله:

«وليس عدم ذكر أم عبد الجبار بضائه؛ لأنها لا تشذ عن جمهرة الراويات اللاتي قال عنهن الذهبى: وما علمت في النساء من اهتمت، ولا من تركوها».

قلت: وليس معنى كلام الذهبى هذا إلا أن حديث هؤلاء النسوة ضعيف، ولكنه ضعف غير شديد، فمحاولة الكوثري فاشلة، ولا سيما بعد أن كشفنا عن العلتين الأوليين...

ومن ذلك يتبين للقارئ المنصف سقوط تشبث الكوثري بالحديث سنداً ومعنى، فلا يفيد الشاهد الذي ذكره من رواية عبد المهمين بن عباس عند الطبراني من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وفيه:

«... فلما بني له محراب، تقدم إليه..».

ذلك لأن هذا اللفظ: «بني له محراب»؛ منكر، تفرد به عبد المهمين هذا،

وقد ضعفه غير واحد؛ كما زعم الكوثري، وحال في الحقيقة شر من ذلك، فقد قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

فهو شديد الضعف، لا يستشهد به؛ كما تقرر في مصطلح الحديث، هذا لو كان لفظ حديثه موافقاً للفظ حديث وائل، فكيف وهما مختلفان اختلافاً جلياً؛ كما بيناً؟!

وأما استحسان الكوثري وغيره المحارِب بحجة أن فيها مصلحة محققة، وهي الدلالة على القبلة؛ فهي حجة واهية من وجوه:

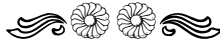
أولاً: أن أكثر المساجد فيها المنابر، فهي تقوم بهذه المصلحة قطعاً، فلا حاجة حينئذ للمحارِب فيها، وينبغي أن يكون ذلك متفقاً بين المختلفين في هذه المسألة لو أنصفوا! ولم يحاولوا ابتكار الأعذار إبقاءً لما عليه الجماهير، وإرضاءً لهم!.

ثانياً: أن ما شرع للحاجة والمصلحة، ينبغي أن يوقف عندما تقتضيه المصلحة، ولا يزداد على ذلك، فإذا كان الغرض من المحراب في المسجد، هو الدلالة على القبلة، فذلك يحصل بمحراب صغير يحفر فيه، بينما نرى

المحاريب في أكثر المساجد ضخمة واسعة يغرق الإمام فيها! زد على ذلك أنها صارت موضعاً للزينة والنقوش التي تلهي المصلين وتصرفهم عن الخشوع في الصلاة وجمع الفكر فيها، وذلك منهي عنه قطعاً.

ثالثاً: أنه إذا ثبت أن المحاريب من عادة النصارى في كنائسهم، فينبغي حينئذ صرف النظر عن المحراب بالكلية، واستبداله بشيء آخر يتفق عليه، مثل وضع عمود عند موقف الإمام، فإن له أصلاً في السنة...

وجملة القول: إن المحراب في المسجد بدعة، ولا مسوغ لجعله من المصالح المرسلة، ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة»^(١) اهـ.



(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٣٩-٦٤٧) باختصار.

الثاني والثمانون

تصويب للمؤرخ ابن طولون رحمته الله

الرد على المدعو محمود سعيد المصري - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٤٥٠) و (٤٥١) من «السلسلة الضعيفة»:

٤٥٠- «لَوْ اعْتَقَدَ أَحَدُكُمْ بِحَجَرٍ؛ لَنَفَعَهُ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. كما قال ابن تيمية وغيره.

قال الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٦٦):

«وقال ابن القيم: هو من كلام عبّاد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار. وقال ابن حجر العسقلاني: لا أصل له. ونحوه: من بلغه شيء عن الله فيه فضيلة...».

قلت: يعني الحديث الآتي بعد:

٤٥١- «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ فِيهِ فَضِيلَةٌ، فَأَخَذَ بِهِ إِيمَانًا بِهِ، وَرَجَاءً

ثَوَابِهِ؛ أَعْطَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ».

موضوع. أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (١/١٠٠)، وابن الأبار في «معجمه» (ص ٢٨١)، وأبو مُحَمَّد الخَلَّال في «فضل رجب» (١/١٥-٢)، والخطيب (٨/٢٩٦)، ومُحَمَّد بن طولون في «الأربعين» (٢/١٥)، عن فرات بن سلمان وعيسى بن كثير؛ كلاهما عن أبي رجاء، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرفوعًا.

ومن هذه الطريق ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٥٨)، وقال: «لا يصح، أبو رجاء كذاب».

وأقره الشُّيْطِي في «اللآلئ» (١/٢١٤)، وأنا لم أعرف أبا رجاء هذا. ثم وجدت الحافظ السخاوي صرح أيضًا في «المقاصد» (ص ١٩١) بأنه لا يعرف، وكذا قال في «القول البديع» (ص ١٩٧).

ذكر الألباني رحمته الله كلام المؤرخ ابن طولون رحمته الله وصوبه؛ فقال:

وأما قول المؤرخ ابن طولون:

«هذا حديث جيد الإسناد، وأبو رجاء هو - فيما أعلم - محرز بن عبد الله الجزري مولى هشام، وهو ثقة، وللحديث طرق وشواهد ذكرتها في كتابي «التوشيح لبيان صلاة التسبيح»^(١)».

(١) قال الألباني رحمته الله في الهامش عند هذا الموضوع ما نصه: «ثم رأيت الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧-٨٤٢)، قد ذكر مثل هذا الكلام في كتابه «الترجيح لحديث صلاة التسبيح»،

فهو بعيد جدًا عن قواعد هذا العلم، فإن محرزًا هذا؛ إن سُلم أنه أبو رجاء، فهو يدلّس؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد عنعن، فأني لإسناده الجودة؟!!

على أنني أستبعد أن يكون أبو رجاء هو محرز هذا؛ لأسباب:

منها: أنهم ذكروا في ترجمته أن من شيوخه فرات بن سلمان، والواقع في هذا الإسناد خلافه، أعني أن فرات بن سلمان هو راوي الحديث عنه؛ إلا أن يُقال: إنه من رواية الأكابر، عن الأصاغر. وفيه بُعد، والله أعلم.

ويؤيد أنه ليس به، أنني رأيت على هامش «جزء ابن عرفة»: «الطاردي» إشارة إلى أن هذا نسبه، ولكن لم يوضع بجانبها حرف «صح» إشارة إلى أن هذه النسبة هي من أصل الكتاب سقطت من قلم الناسخ، فاستدركها على الهامش؛ كما هي عادتهم، فإذا لم يشر إلى أنها من الأصل، فيحتمل أن تكون وضعت عليه تبيينًا وتوضيحًا، لا على أنها من الأصل، ولعلنا نعر على نسخة أخرى لهذا الجزء، فتبين حقيقة هذه الكلمة. والله أعلم...

وبالجملة؛ فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، وأمثلها - كما قال الحافظ ابن ناصر الدين في «الترجيح» - طريق أبي رجاء، وقد عرفت وهاءها، ولقد أصاب ابن الجوزي في إيراد إياه في

فعلت أن ابن طولون أخذه منه، وهذا الكتاب وقفت عليه في مكتبة الحرم المكي سنة (١٣٨٢هـ)، ثم طبعت بتعليق ممن لا علم عنده كما سيأتي. قلت: والإشارة هنا إلى المدعو محمود بن سعيد المصري.

«الأحاديث الموضوعة»، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر، فقال كما سبق في الحديث الذي قبله:

«لا أصل له».

وكفى به حجة في هذا الباب، ووافقه الشوكاني أيضاً...

ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه، سواء كان الحديث عند أهل العلم صحيحاً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، وكان من نتيجة ذلك أن تساهل جمهور المسلمين؛ علماء، وخطباء، ومدرسين، وغيرهم في رواية الأحاديث، والعمل بها، وفي هذا مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة في التحذير من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت من صحته عنه ﷺ؛ كما بيناه في المقدمة.

ثم إن هذا الحديث وما في معناه؛ كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ومع أننا نرى خلاف ذلك، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته؛ كما هو مذهب المحققين من العلماء، كابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم؛ فإن القائلين بالجواز قيده بشروط:

منها: أن يعتقد العامل به كون الحديث ضعيفاً.

ومنها: أن لا يشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال، فيظن أنه سنة صحيحة؛ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في «تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص ٣ - ٤)؛ قال:

«وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ ابن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكُذَّابِينَ»، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام، أو في الفضائل، إذ الكل شرع».

قلت: ولا يخفى أن العمل بهذه الشروط ينافي هذا الحديث الموضوع، فالقائلون بها كأنهم يقولون بوضعه، وهذا هو المطلوب، فتأمل.

ثم شرع الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد على المدعو محمود سعيد المصري؛ فقال:

ثم رأيت رسالة ابن ناصر الدين في صلاة التسايح التي نقلت عنها تجويده لإسناد هذا الحديث قد طبعت بتعليق المدعو محمود بن سعيد المصري، وقد شغب فيها علينا ما شاء له الشغب - كما هي عادته - وتأول كلام العلماء بما يتفق مع جدله بالباطل، ومكابرتة الظاهرة لكل قارئ، ولا مجال الآن للرد عليه مفصلاً، فحسبي أن أسوق مثلاً واحداً على ما نقول:

لقد تظاهر بالانتصار للتجويد المشار إليه، فرد إعلالي للحديث بتدليس مُحَرَّرٍ؛ إن سلم بأنه هو أبو رجاء، فزعم (ص ٣٢ و ٣٣) بأن محرراً إنما يدلّس عن مكحول فقط! وبذلك تأول ما نقله عن ابن حبان أنه قال:

«كان يدلّس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول

وغيره».

فتعامى عن قوله: «وغيره» الصريح في أنه إذا لم يصرح بالسماع عن

مكحول وعن غيره؛ فلا يُعتبر بحديثه! كما تعامى عن قول الحافظ المتقدم: «كان يدلّس»؛ فإنه مطلق يشمل تدليسه عن مكحول وغيره.

وإنما قلت: «تظاهر..»؛ لأنه بعد تلك الجعجعة رجع إلى القول بضعف الحديث! فقد تشكك (ص ٣٦) أولاً في كون أبي رجاء هو محرز بن عبد الله المدلس! وثانياً خالف ابن ناصر الدين بقوله:

«ولكن الحديث فيه نكارة شديدة توجب ضعفه، فإنه يؤدي للعمل بكل ما يُسمع، ولو كان موضوعاً أو واهياً، ما دام في الفضائل».

قلت: فقد رجع من نقده إياي بخُفّي حُنين! بعد أن سرق ما جاء في استدراكه الأخير من قولي المتقدم قريباً:

«ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه..» إلخ.

أفلا يدل هذا على بالغ حقه وحسده ومكابرتة؟ بلى، هناك ما هو أعظم في الدلالة، فانظر مقدمتي لكتابي «آداب الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان، تر العجب العجاب!

والخلاصة؛ أن العلماء اتفقوا على رد هذا الحديث ما بين قائل بوضعه أو ضعفه، وهم: ابن الجوزي، وابن عساكر، وولده، وابن حجر، والسخاوي، والسُّيوطي، والشوكاني، (وهم القوم لا يشقى جليسه)»^(١) اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٦٤٧-٦٥٢).

الثالث والثمانون

وهم الحافظ المُنذري رحمته اللهوهم الحافظ الهيثمي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٥٩) من «السلسلة الضعيفة»:

«صَامَ نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّهْرَ؛ إِلَّا يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ الْأُضْحَى».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٢٤) من طريق ابن لهيعة^(١)، عن جعفر بن ربيعة، عن أبي فراس^(٢) أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٣١٩- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٣٥٦٣) ترجمة: عبد الله بن لهيعة:

«عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين، وقد ناف على الثمانين. م د ت ق» اهـ.

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «تقريب التهذيب» (ص ٦٠١- طبعة محمد عوامة) ترجمة رقم (٧٧١١) ترجمة: يزيد بن رباح:

يقول... فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٠٨ / ٢):

«هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة».

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات، وأبو فراس اسمه يزيد بن رباح السهمي

المصري؛ قال العجلي في «الثقات» (رقم ١٥٧٢ - نسختي):

«مصري (الأصل: بصري)، تابعي، ثقة».

وهو من رجال مسلم، وقد خفي هذا على المُندري في «الترغيب» (٢ / ٨٢)،

ثم الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٩٥)، فقالا: إنه لا يعرف. وبه أعلا الحديث، وقد

أورداه بزيادة من رواية الطبراني في «الكبير»، وإنما علته ابن لهيعة؛ كما سبق.

ثم إن الحديث لو صح؛ لم يجز العمل به؛ لأنه من شريعة من قبلنا، وهي

ليست شريعة لنا على ما هو الراجح عندنا، ولا سيما وقد ثبت النهي عن صيام

الدهر في غير ما حديث عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتى قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رجل يصوم الدهر:

«وددت أنه لم يطعم الدهر».

رواه النسائي (١ / ٣٢٤) بسند صحيح^(١) اهـ.

^(١) يزيد بن رباح، بموحدة، السهمي، أبو فراس، بكسر الفاء، المصري، ثقة، من الثالثة، ولم

يصح أنه شهد فتح مصر الأول. م ق اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١ / ٦٦٨-٦٦٩).

الرابع والثمانون

الرد على المودودي (١) - عفا الله عنه -

□ في الحديث رقم (٤٦٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«أنا أولى من وفئ بذمته. قاله ﷺ حين أمر بقتل مسلم كان قتل رجلاً من أهل الذمة».

قال الألباني رحمته الله:

«منكر. أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٢٧/١)، وعبد الرزاق (١٨٥١٤)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٠٧/٢٥٠)، والطحاوي (٢/١١١)، والدارقطني (ص ٣٤٥)، والبيهقي (٨/٢٠-٢١) من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن البيلماني:

أن النبي ﷺ أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدًا من أهل الذمة، فأمر

(١) أبو عبد الأعلى المودودي من أئمة البدع، ورأس في الضلالة، بين بدعه وردّ عليها جمع من أهل العلم، منهم: الشيخ حمود التويجري رحمته الله في كتابه «ذيل الصواعق لمحو الأباطيل والمخارق».

والشيخ زيد المدخلي رحمته الله في كتابه «الأجوبة السديدة على الأسئلة الرشيدة».

والشيخ ربيع المدخلي - حفظه الله - في كتابه «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل».

به، فضرب عنقه، وقال: ... فذكره.

وأعله الطحاوي بالإرسال، وقد وصله الدارقطني والبيهقي من طريق عمار بن مطر: نا إبراهيم بن مُحَمَّد الأسلمي^(١)، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن ابن

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/٩٢- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(١٧٥) ترجمة: إبراهيم بن أبي يحيى:

«ق: إبراهيم بن أبي يحيى، هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، أحد العلماء الضعفاء.

قال إبراهيم بن عرعة: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: سألتُ مالكا عنه: أكان ثقة في الحديث؟ فقال: لا، ولا في دينه.

وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب.

وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه. قدرى، معتزلي، يروى أحاديث ليس لها أصل.

وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس.

وقال البخاري أيضا: كان يرى القدر، وكان جهميا.

وروى عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: قدرى جهمي، كل بلاء فيه، ترك الناس حديثه.

وروى عباس عن ابن معين: كذاب رافضي.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت عليا يقول: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب، وكان يقول بالقدر. وأخوه أنيس ثقة.

وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك.

وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: كان قدريا.

وقال يحيى بن زكريا ابن حيويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان

يقول: لأن يخر من السماء، أو قال: من بُعد، أحب إليه من أن يكذب. وكان ثقة في الحديث...

وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني. قلت: الجرح مقدم.. اهـ.

البيلماني^(١)، عن ابن عمر به. وقال الدراقطني:

«لم يسنده غير ابراهيم بن أبي يحيى، وهو مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، والصواب، عن ربيعة، عن ابن البيلماني مرسل، عن النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله؟!».

وأقره الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٢٢١).

ونقل البيهقي عن الإمام صالح بن مُحَمَّد الحافظ أنه قال:
«هو مرسل منكر».

قلت: وروي من وجهين آخرين مرسلين:

الأول: عن يحيى بن سلام، عن مُحَمَّد بن أبي حميد، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مثله. أخرجه الطحاوي...

الآخر: عن عبد الله بن يعقوب: حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي عنه ﷺ نحوه...

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٤٨٨ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٤٥٨٢) ترجمة: عبد الرحمن بن البيلماني:

«٤: عبد الرحمن بن البيلماني. من مشاهير التابعين. يروي عن ابن عمر. لينه أبو حاتم، وقال الدراقطني: ضعيف لا تقوم به حجة.

وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: روى عنه زيد بن أسلم، وسماك بن الفضل، وربيعه، وابنه محمد بن عبد الرحمن. وقيل: كان من كبار الشعراء» اهـ.

قلت: فهذه طرق شديدة الضعف، لا يتقوى بها الحديث، ويزيده ضعفاً أنه معارض للحديث الصحيح، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يقتل مسلم بكافر».

أخرجه البخاري (٢٢٠/١٢) وغيره، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٠٩)، وبه أخذ جمهور الأئمة، وأما الحنفية؛ فأخذوا بالأول على ضعفه ومعارضته للحديث الصحيح! وقد أنصف بعضهم، فرجع إلى الحديث الصحيح، فروى البيهقي، والخطيب في «الفيء» (٥٧/٢)، عن عبد الواحد بن زياد قال:

«لقيت زفر، فقلت له: صرتم حديثاً في الناس وضحكة! قال: وما ذلك؟ قال: قلت: تقولون في الأشياء كلها: ادروا الحدود بالشبهات. وجئتم إلى أعظم الحدود، فقلتم: تقام بالشبهات! قال: وما ذلك؟ قلت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ». فقلتم: يقتل به! قال: فإني أشهدك الساعة أي قد رجعت عنه».

ورواه أبو عبيد بنحوه، وسنده صحيح؛ كما قال الحافظ.

ثم شرع الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الرد على المودودي -عفا الله عنه-؛ فقال:

ثم وقفت بعد ذلك على فصل للأستاذ المودودي في «الحقوق العامة لأهل الذمة» في كتابه «نظرية الإسلام وهدية»، لفت انتباهي فيه مسألتان:

الأولى: قوله: إن دية الذمي دية المسلم. وقد سبق بيان ما فيه عند الكلام على الحديث (٤٥٨).

والأخرى: قوله (ص ٣٤١):

«دم الذمي كدم المسلم، فإن قتل مسلمٌ أحدًا من أهل الذمة؛ اقتصر منه له، كما لو قتل مسلمًا».

ثم ذكر هذا الحديث من رواية الدراقطني محتجًا به، وقد عرفت من تخريجنا للحديث أن الدارقطني رحمته الله لما خرج عقه بيان ضعفه. فالظاهر أن الأستاذ لم يقف على هذا التضعيف، وإنما رأى بعض فقهاء الحنفية الذين لا معرفة عندهم بالتخريج عزى هذا الحديث إلى الدارقطني، ولم يذكر معه تضعيفه، فظن الأستاذ أن الدارقطني سكت عنه، ولولا ذلك لما سكت عنه الأستاذ، ولأتبعه بنقل التضعيف، كما تقتضيه الأمانة العلمية.

ثم إن الأستاذ أتبع الحديث ببعض الآثار عن الخلفاء الثلاثة: عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، استدل بها أيضًا على قوله المذكور، فرأيت الكلام عليها بما يقتضيه علم الحديث حتى يكون المسلم على بينة من الأمر.

أما أثر عمر؛ فخلاصته: أن رجلًا من بني بكر بن وائل قتل رجلًا من أهل الذمة، فأمر عمر بتسليم القاتل إلى أولياء المقتول، فسلم إليهم، فقتلوه. قلت: فهذا لا يصح إسناده؛ لأنه من رواية إبراهيم -وهو النخعي- أن رجلًا...

هكذا رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠١/١٠١/١٨٥١٥) مختصراً،
ورواه البيهقي في «المعرفة» بتمامه؛ كما في «نصب الراية» للزيلعي (٣٣٧/٤)،
وإبراهيم لم يدرك زمان عمر، وفي إسناد البيهقي أبو حنيفة، وقد عرفت ما قيل
فيه قبل حديث.

على أنه قد جاء موصولاً من طريق أخرى فيها زيادة في آخره تفسد
الاستدلال به لو صح، وهي:

«فكتب عمر أن يُودى ولا يُقتل».

رواه الطحاوي (١١٢/٢)، عن النزال بن سبرة قال:

«قتل رجل من المسلمين رجلاً من الكفار..».

أما أثر عثمان؛ ففيه قصة طويلة، خلاصتها: أن أبا لؤلؤة -لعنه الله- لما
قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذهب ابنه عبيد الله إلى ابنة لأبي لؤلؤة صغيرة تدعي
الإسلام، فقتلها، وقتل معها الهرمزان، وجفينة، وكان نصرانياً، فعل ذلك لظنه
أنهم تمالؤوا على قتل أبيه، فلما استخلف عثمان رضي الله عنه؛ استشار المهاجرين على
قتله، فكلهم أشاروا عليه بذلك، ثم حال بينه وبين ذلك أن كثر اللغظ
والاختلاف من جل الناس؛ يقولون: لجفينة والهرمزان -أبعدهما الله- لعلكم
تريدون أن تتبعوا عمر ابنه!

ثم قال عمرو بن العاص لعثمان: يا أمير المؤمنين! إن هذا الأمر قد كان

قبل أن يكون لك على الناس سلطان، فتفرق الناس عن خطبة عمرو، وانتهى إليه عثمان، وودي الرجلان والجارية.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١١١/٢)، عن سعيد بن المسيب. وفي سننه عبد الله بن صالح، وفيه ضعف. لكن رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/١/٢٥٦-٢٥٨) من طريق أخرى بسند صحيح، عن سعيد، وظاهره الإرسال؛ لأنه كان صغيراً لما قتل عمر؛ كان عمره يومئذ دون التاسعة، ويبعد لمن كان في مثل هذه السن أن يتلقى هذا الخبر عن صاحب القصة مباشرة، وهو عبيد الله بن عمر، ثم لا يسنده عنه، فإن كان سمعه منه، أو من غيره ممن أدرك القصة من الثقات، فالسند صحيح، وإلا فلا؛ لجهالة الواسطة. اللهم إلا عند من يقول بأن مراسيل سعيد حجة.

وعلى كل حال؛ فليس في القصة نص على أن المسلم يُقتل بالذمي؛ لأن عثمان والمهاجرين الذين أرادوا قتله لم يصرحوا بأن ذلك لقتله جفينة النصراني، كيف وهو قد قتل مسلمين معه: ابنة أبي لؤلؤة، والهرمزان، فإنه كان مسلماً؛ كما رواه البيهقي، فهو يستحق القتل لقتله إياهما، لا من أجل النصراني، والله أعلم (١).

وأما أثر علي؛ فهو نحو أثر عمر، إلا أن فيه:

«فجاء أخوه (أي: القتيل)، فقال: قد عفوت. فقال: لعلمهم فزَعوك أو

هددوك؟ قال: لا..».

(١) انظر للاستزادة: «فتنة مقتل عثمان بن عفان» تأليف: محمد بن عبد الله الغبان.

فهذا إسناده ضعيف، ضعفه الزيلعي (٣٣٧/٤) وغيره، وأعلّوه بأن فيه حسين بن ميمون؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالقوي في الحديث».

وذكره البخاري في «الضعفاء».

وفيه أيضًا قيس بن الربيع، وهو ضعيف.

على أنه بالإضافة إلى ضعف إسناده، فإنه مخالف لحديثه المتقدم:

«لا يُقتلُ مُسلمٌ بكافرٍ».

ولهذا قال الزيلعي:

«قال الشافعي: فيه دليل على أن عليًا لا يروي عن النبي ﷺ شيئًا يقول

بخلافه».

فتبين أن هذه الآثار لا يثبت شيء منها، فلا يجوز الاستدلال بها، وهذا لو

لم تعارض حديثًا مرفوعًا، فكيف وهي معارضة لحديث علي المذكور؟!

فهذا يبين لك بوضوح أثر الأحاديث الضعيفة، بحيث إنه استبيح بها دماء

المسلمين! وعورضت بها الأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد المرسلين

ﷺ (١) اهـ.

الخامس والثمانون

وهم الحافظ السيوطي رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٧١) من «السلسلة الضعيفة»:

«أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ لِلْبَلَاءِ سُلْطَانًا عَلَى بَدَنِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ».

قال الألباني رحمته الله:

«موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/ ٧٩-٨٠) من طريق القاسم

ابن إبراهيم بن أحمد المَلْطِي^(١)،

قلت: وليس معنى ذلك أن الإسلام لم يحفظ حقوق أهل الذمة، بل حرم قتل الذمي، والاعتداء عليه، والتعرض له بما يؤذيه، ومن ذلك:

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل رجلاً من أهل الذمة، لم يجد ريح الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً». أخرجه النسائي (٨/ ٢٥) برقم (٤٧٤٩)، وأحمد (٤/ ٢٣٧/ ١٨٠٩٧)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٣١٩).

قال الإمام البخاري: باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل نفساً معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً». أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٣٣/ ٢٥١٦).

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦٦- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٤١٨) ترجمة: قاسم بن إبراهيم المَلْطِي:

عن أبي أمية المبارك بن عبد الله^(١)، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس مرفوعاً.
وأورده السُّيُوطِي فِي «الجامع الصغير» من رواية الديلمي، عن أنس، فقال
شارحه المُنَاوِي:

«وفيه القاسم بن إبراهيم الملطي؛ كذاب، لا يطاق! قال فيه «اللسان»: له
عجائب من الأباطيل».

بَيِّنِ الألباني رحمته الله ما وهم فيه السُّيُوطِي رحمته الله؛ فقال:

قلت: فكيف أورد السُّيُوطِي حديثه في «الجامع»، وقد ادَّعى أنه صانه

«قاسم بن إبراهيم الملطي، عن لُؤين.

قال الدارقطني: كذاب.

قلت: أتى بطامة لا تطاق، فقال: حدثنا لُؤين، حدثنا سُويد بن عبد العزيز، عن حُميد، عن
أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لما أسرى بي رأيت بيني وبينه حجاً من نار، فرأيت كل شيء منه،
حتى رأيت تاجاً»... الحديث.

وأطم منه: ما روى عن لُؤين، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قرأ
ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة...». الحديث. إلى أن قال: «ومن قرأ القرآن كله أعطى النبوة
كلها». وهذا باطل وضلال كالذي قبله» اهـ.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١٢/٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(٦٦٦٠):

«المبارك بن عبد الله، هو أبو أمية المختط، واه. يذكر في الكنى» اهـ.

وقال رحمته الله (٢١٤/٥) ترجمة رقم (٩٤٠٩) ترجمة: أبي أمية المختط:

«أبو أمية المختط. هو أول من اختط دارا بطرسوس لما مُصرت. حدث عن مالك، وغيره.
ليس بثقة ولا مأمون» اهـ.

عما تفرّد به كذاب أو وضاع؟! ولا سيما وهذا الحديث ظاهر البطلان! فقد ثبت عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال:

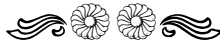
«أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، وَالْمُؤْمِنُ يُبْتَلَى عَلَى قَدْرِ دِينِهِ».

ومن الغريب أن السُّيُوطِي نفسه قد حكم عليه بالوضع؛ إذ أورده في «ذيل الموضوعات» (ص ١٨٩) من رواية الديلمي نفسه. وقال السُّيُوطِي:

«قال الخطيب: الملطي كذاب يضع الحديث، روى عن أبي أمية، عن مالك عجائب من الأباطيل. وقال غيره: أبو أمية المبارك أحد المجاهولين».

قلت: وهو مع ذلك مجسم ضال..»^(١) اهـ.

قلت: تناقض السُّيُوطِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقد حكم على الحديث بالوضع، فأورده في «ذيل الموضوعات» (ص ١٨٩)، ثم أورده في «الجامع»، وقد ادعى أنه صانه عما تفرّد به كذاب أو وضاع، وما ذلك إلا وهم منه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



السادس والثمانون

وهم الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

□ في الحديث رقم (٤٧٣) من «السَّلسِلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«الدِّينُ رَايَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُذِلَّ عَبْدًا وَضَعَهُ فِي عُنُقِهِ».

قال الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:«موضوع. أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد الممتقاة» (١٣ / ٩٣ / ٢)،
والحَاكِمِ (٢ / ٢٤)، والديلمي (٢ / ١٥٠) من طريق بشر بن عبيد الدارسي (١):(١) قال الذهبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «ميزان الاعتدال» (١ / ٣٠١ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم
(١١٤٧) ترجمة: بشر بن عبيد الدارسي:

«بشر بن عبيد الدارسي. عن طلحة بن زيد، عن ثور.

كذَّبه الأزديُّ، وقال ابن عديُّ: منكر الحديث عن الأئمة.

له: عن عمار بن عبد الملك [عن المسعودي] عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة مرفوعًا: «إن الله
أمرني بمداراة الناس، كما أمرني بإقامة الفرائض».وله عن إسماعيل بن فرقد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه حديث: «ما عبد الله بشيء
مثل العقل».وله عن حُثَيْبِ بْنِ دِينَارٍ، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر حديث: «بادِرُوا أولادكم بالكُتْبِ، لا
تغلب عليهم الألقاب».

ثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. وقال:

«صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهذا خطأ فاحش؛ لأن بشراً هذا ليس من رجال مسلم، ولا أخرج له أحد الستة، ثم هو متهم، ولذلك تعقبه المُنْذِرِي فِي «الترغيب» (٣/٣٢)، والذَّهَبِي فِي «التلخيص»، فقالا:

«بل فيه بشر بن عبيد الدارسي؛ وا».

قال المُنَاوِي:

«فالصحة من أين؟ قال فيه ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، يبين الضعف جداً».

وقد ساق له الذَّهَبِي فِي «الميزان» أحاديث، ثم قال:

«إنها غير صحيحة، والله المستعان».

ثم ساق له آخر، وقال:

«إنه موضوع»..^(١) اهـ.

وهذه الأحاديث غير صحيحة، فالله المستعان.

وله عن يزيد بن عياض، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ» وهذا موضوع اهـ.

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/٦٨٦).

السابع والثمانون

وهم الإمام الفقيه أبي حنيفة النعمان
- رَجِمَهُ اللَّهُ وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَاتِهِ -

□ في الحديث رقم (٤٩١) من «السُّلْسِلَةُ الضَّعِيفَةُ»:

«نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف جداً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٦٣):

«حديث باطل، ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكاية

منقطعة».

وقال فيها أيضاً (٢٩ / ١٣٢)، وفي (٣ / ٣٢٦):

«يروى في حكاية، عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك، ذكره جماعة من

المصنفين في الفقه، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد

وغيره من العلماء، ذكروا أنه لا يُعرف، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه.

وأجمع العلماء المعروفون من غير خلاف أعلمه أن اشتراط صفة في

المبيع ونحوه، كاشتراط كون العبد كاتبًا، أو صانعًا، أو اشتراط طول الثوب، أو قدر الأرض، ونحو ذلك؛ شرط صحيح...»

قلت: وقد أشكل هذا على بعض الطلبة في المدينة المنورة، فذكر ما أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٢٨) بأسانيد له، عن عبد الله بن أيوب بن زاذان الضريير^(١) قال: ثنا مُحَمَّد بن سليمان الذهلي: قال ثنا عبد الوارث بن سعيد قال:

قدمت مكة، فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة، فقلت: ما تقول في رجل باع بيعًا وشرط شرطًا؟ قال: البيع باطل، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط جائز.

فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة!

فأتيت أبا حنيفة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا؛ حدثني عمرو بن

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٧- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٤٠١١) ترجمة: عبد الله بن أيوب بن زاذان القريبي الضريير:

«عبد الله بن أيوب بن زاذان القريبي الضريير. عن أبي الوليد الطيالسي. قال الدارقطني: متروك.

وقال ابن قانع: مات في سنة اثنتين وتسعين ومئتين» اهـ.

شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط؛ البيع باطل، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قال؛ حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن اشتري بريرة فأعتقها. البيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قال؛ حدثني مسعر بن كدام، عن محارب بن دثار، عن جابر قال: بعث من النبي ﷺ ناقة، وشرط لي حملها إلى المدينة. البيع جائز، والشرط جائز.

قال الألباني رحمه الله:

أقول: ولا إشكال في هذا؛ لأن السند مداره على ابن زاذان، وهو شديد الضعف؛ لقول الدارقطني فيه: «مترُوك». وشيخه الذهلي؛ لم أعرفه.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٦٤/٤٥٢١).

ثم لو صح السند بذلك إلى أبي حنيفة؛ لم يصح حديثه، لما هو معروف من حال أبي حنيفة رحمه الله في الحديث؛ كما سبق بيانه (ص٥٣٦، ٦٢٥) (١)،

(١) قال الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١/٥٧٢) حديث رقم (٣٩٧):

«إلا أن أبا حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه، قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم،

والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث. ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر في «التقريب» على قوله في ترجمته: «فقيه مشهور!» اهـ.

وقال أيضاً في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٦١):

«وأبو حنيفة ضعفوا حديثه؛ كما سبق بيانه عند الحديث (٣٩٧). وتوضيحاً لذلك أقول: ذكرت هناك أن الإمام رحمته الله:

«قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث»، فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم؛ ليكون القارئ على بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدح أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله عز وجل يقول: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ويقول: ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩]:

١ - قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢/ ٨١):
«سكتوا عنه».

٢ - وقال الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (ق ٣١/ ١):
«مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح».

٣ - وقال النسائي في آخر كتاب «الضعفاء والمتروكين» (ص ٥٧):
«ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط على قلة روايته».

٤ - وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٠٣):

«له أحاديث سالحة، وعامة ما يرويه غلط، وتصاحيف، وزيادات في أسانيدھا ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاث مائة حديث؛ من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة، لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحتمل عمن يكون هذه صورته في الحديث».

٥ - قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٥٦):

«كان ضعيفاً في الحديث».

- ٦ - وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٣٢):
 «حدثنا عبد الله بن أحمد؛ قال: سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف».
- ٧ - وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٤٥٠):
 «ثنا حجاج بن حمزة قال: نا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث».
- ٨ - وقال أبو حفص بن شاهين:
 «وأبو حنيفة، فقد كان في الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي؛ لأن للأسانيد نقاداً، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب، وما كذب، نُسب إلى الضعف».
 كذا في فوائد ثبتت في آخر نسخة «تاريخ جرجان» (ص ٥١٠ - ٥١١).
- ٩ - قال ابن حبان:
 «وكان رجلاً جَدِلاً، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غَيَّرَ متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار».
- ١٠ - وقال الدارقطني في «سننه» وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله ابن شداد عن جابر مرفوعاً:
 «من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة».
 فقال الدارقطني عقبه (ص ١٢٣):
 «لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمار، وهما ضعيفان».
- ١١ - وأورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في جماعة من الرواة من أتباع التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦):
 «فجميع من ذكرناهم قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقين الحفاظ».
- ١٢ - وذكر الحفاظ عبد الحق الأشبيلي في «الأحكام» (ق ١٧/ ٢) حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في وضوئه صلى الله عليه وسلم:
 «فمسح برأسه مرة».

وقال عقبه:

«كذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد، ورواه أبو حنيفة عن خالد؛ فقال: «ومسح رأسه ثلاثاً». ولا يحتج بأبي حنيفة؛ لضعفه في الحديث».

١٣ - وأورده ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (٣/١٦٣)، ونقل تضعيف النسائي وغيره ممن تقدم ذكره، وعن الشوري أنه قال: ليس بثقة. وعن النضر بن شميل: متروك الحديث.

١٤ - قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ق ٢١٥ / ١ - ٢):

«النعمان الإمام رحمهما الله؛ قال ابن عدي: عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، كثير الغلط والخطأ على قلة روايته. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه».

وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في «التهذيب» ليس قولاً واحداً له فيه.

والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه؛ كما في هذا النقل، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في «معرفة الرجال» (١/٦/١):

«كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب».

وقال مرة أخرى:

«أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب».

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه، حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمهما الله، بل ثبت فيه العكس، بشهادة من

ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم، وأتبع أقوالهم، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمهما الله في دينه وورعه وفقهه؛ خلافاً لظن بعض المتعصبين له من

المتأخرين، فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، ومع ذلك لم يعتبر ذلك طعنًا في دينهم وعدالتهم؛ كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بترجم الرواة،

وذلك مثل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، وحمام بن أبي سليمان الفقيه، وشريك بن عبد الله القاضي، وعباد بن كثير، وغيرهم، حتى قال يحيى بن سعيد القطان:

«لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/١٣)، وقال في تفسيره: «يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب». وروى أيضاً عن عبد الله بن المبارك قال:

«قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله (يعني: في الصلاح والتقوى)، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد، أثنت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه».

قلت: فهذا هو الحق والعدل، وبه قامت السماوات والأرض، فالصلاح والفقهاء شيء، وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر، ولكل رجاله وأهله، فلا ضير على أبي حنيفة رحمته الله أن لا يكون حافظاً ضابطاً ما دام أنه صدوق في نفسه، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم، فليثق الله بعض المتعصبين له ممن يطعن في مثل الإمام الدارقطني؛ لقوله في أبي حنيفة: «ضعيف في الحديث»، ويزعم أنه ما قال ذلك إلا تعصباً على أبي حنيفة، ولم يدر ذلك المشار إليه أن مع الدارقطني أئمة الحديث الكبار؛ مثل الشيخين، وأحمد، وغيرهم ممن سبق ذكرهم، أفكل هؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة؟! تالله إن شخصاً يقبل مثل هذه التهمة توجه إلى مثل هؤلاء الأئمة، لأيسر عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذلك فيقول: صدق هؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي حنيفة، ولا ضير عليه في ذلك، فغايبته أن لا يكون محدثاً ضابطاً، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق، حتى قال الإمام الشافعي:

«الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة».

ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في «سير النبلاء» (٥/٢٨٨) بقوله، وبه نختم:

«قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه».

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل».. اهـ.

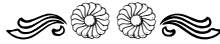
قلت: انظر للاستزادة كتاب الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله «نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة» وهو في صدد الرد على من رد تضعيف أبي حنيفة رحمته الله.

ولذلك استغرب حديثه هذا الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (٣/ ٢٠-
 بشرحه سبل السلام)، وعزاه للطبراني أيضًا في «الأوسط»، واستغربه النووي
 أيضًا، وحق لهم ذلك، فالحدِيث محفوظ من طرق، عن عمرو بن شعيب، عن
 أبيه، عن جده بلفظ:

«نهى رسول الله ﷺ، عن شرطين في بيع..».

أخرجه أصحاب السنن، والطحاوي، وغيرهم، وهو مخرج في «الإرواء»
 (١٣٠٥).

فهذا هو أصل الحدِيث، وهم أبو حنيفة رحمته الله في روايته إن كان محفوظًا
 عنه. والله أعلم» (١) اهـ.



الثامن والثمانون

تصويب للحاكم رحمته الله

□ في الحديث رقم (٤٩٥) من «السلسلة الضعيفة»:

«مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَا شِئًا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعَ مِئَةِ حَسَنَةٍ، كُلُّ حَسَنَةٍ مِثْلُ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ. قِيلَ: وَمَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ؟ قَالَ: لِكُلِّ حَسَنَةٍ مِائَةٌ أَلْفِ حَسَنَةٍ».

قال الألباني رحمته الله:

«ضعيف جدًا. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٦٩/١)، وفي «الأوسط» (١/١١٢/٢)، والدولابي في «الكنى» (٢/١٣)، والحاكم (١/٤٦١)، والبيهقي (١٠/٧٨) من طريق عيسى بن سودة^(١)، عن إسماعيل بن أبي خالد،

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٣/٣١٤- طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٦٢١٢) ترجمة: عيسى بن سودة النخعي:

«عيسى بن سودة النخعي، عن الزهري.

قال أبو حاتم: منكر الحديث. وعنه زُنيج، وعمرو بن رافع، وأهل الرِّي.

وقال ابن معين: كذاب، رأيتُه.

مكرر ٦٢١٢- عيسى بن سَواء، عن إسماعيل بن أبي خالد، وعنه محمد بن حميد.

عن زاذان، عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن إسماعيل إلا عيسى».

قلت: وهو ضعيف جداً، وأما الحَاكِم؛ فقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذَّهَبِيُّ بقوله:

«ليس بصحيح، أخشى أن يكون كذباً، وعيسى؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث».

قلت: وتمام كلام أبي حاتم؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢٧٧ / ١ / ٣):

«ضعيف. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس،

عن النبي ﷺ حديثاً منكراً».

قلت: كأنه يعني هذا...

والحديث أورده المُنذِرِي فِي «الترغيب» (١٠٨ / ٢)، وقال:

«رواه ابن خزيمة فِي «صحيحه»، والحَاكِم؛ كلاهما من رواية عيسى بن

قال البخاري فِي «الضعفاء الكبير»: منكر الحديث.

حدثني عبد الله، حدثنا محمد بن حميد، حدثنا عيسى بن سواء، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد

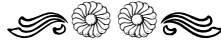
الْبَجَلِي، عن زاذان، قال: مرض ابنُ عباس، فجمع أهله، فقال: يا بني، سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «من حج من مكة ماشياً حتى يرجع إلى المتهدى، كتب الله له بكل خطوة سبع مئة حسنة

من حسنات الحرم، الحسنة بمئة ألف حسنة». قلت: هذا ليس بصحيح» اهـ.

سواده، وقال الحَاكِم: صحيح الإسناد. وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر، فإن في القلب من عيسى بن سواده شيئاً. قال الحافظ (المُنْدَرِي): قال البخاري: هو منكر الحديث (١)».

قلت: ففي قول البخاري هذا إشارة إلى اتهامه، وأنه لا تحل الرواية عنه؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً (٢)... وقد أفصح بذلك ابن معين، فقال فيه: «كذاب، رأيت» (٣)» اهـ.



(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٠ - طبعة دار الرسالة العالمية):

«ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه» اهـ.

(٢) من ذلك قوله رحمته الله:

«ومن المعلوم أن البخاري لا يقول في الراوي: «منكر الحديث» إلا إذا كان متهمًا عنده». «السلسلة الضعيفة» (٢/ ١٥٧) حديث رقم (٧٢٧).

وقال رحمته الله:

«وذلك منه تضعيف شديد منه، فقد ذكروا عنه أنه قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه». وهذه صفة المتهمين والكذابين». «إرواء الغليل» (٣/ ٣٥٩).

وقال رحمته الله:

«فلا يخفى على طالب العلم أن قوله: «فيه مناكير» ليس بمعنى «منكر الحديث»، فإن الأول معناه أنه يقع أحياناً في حديثه مناكير، والآخر معناه أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به؛ بخلاف الأول، فهو حجة عند عدم المخالفة...». «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٢٨).

(٣) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٧٠٩ - ٧١٠).

التاسع والثمانون

وهم عبد الحي الكتاني رحمته الله

□ في الحديث رقم (٥٠٠) من «السلسلة الضعيفة»:

«لَيْسَ بِخَيْرِكُمْ مَنْ تَرَكَ دُنْيَاهُ لِآخِرَتِهِ، وَلَا آخِرَتَهُ لِدُنْيَاهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ الدُّنْيَا بَلَاغٌ إِلَى الآخِرَةِ».

قال الألباني رحمته الله:

«باطل. رواه الخطيب في كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم» (ج ١٣ / ورقة ١٣٦ / ١) من طريق مُحَمَّد بن هاشم البعلبكي: حدثني أبي هاشم بن سعيد، عن يزيد بن زياد البصري^(١) - وكان يسكن صور-، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك مرفوعًا.

(١) قال الذهبي رحمته الله في «ميزان الاعتدال» (٥/١٥٦ - طبعة دار الرسالة العالمية) ترجمة رقم

(٩١٥٣) ترجمة: يزيد بن أبي زياد:

«ت ق: يزيد بن أبي زياد. ويقال: يزيد بن زياد الشامي. عن الزهري، وسليمان بن حبيب المحاربي. وعنه وكيع، وأبو نعيم، وأبو اليمان، وعدة.

قال البخاري: منكر الحديث. وقال الترمذي وغيره: ضعيف. وقال النسائي: متروك

الحديث... اهـ.

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٨ / ١٤٣ / ١)، وزاد في آخره:
«ولا تكونوا كالأعلى الناس».

ومن طريق ابن عساكر فقط أورده السُّيُوطِي في «الجامع الصغير»، وذكر في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٢٠١) أنه رواه الديلمي أيضًا من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًا، وآفته يزيد هذا، وهو الدمشقي، ويقال فيه:
ابن أبي زياد، وهو متهم، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وكذا قال أبو حاتم، وقال مرة:

«ضعيف الحديث، كأن حديثه موضوع».

قلت: وقد جزم أبو حاتم في حديث آخر ليزيد هذا أنه موضوع،... وقد
اشتهر عن البخاري أنه قال:

«كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه».

نقله الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١ / ٥).

فالحديث بهذا الإسناد واهٍ جدًا.

ذكر الألباني رحمته الله وهم الشيخ عبد الحي الكتاني رحمته الله؛ فقال:

وقد وهم الشيخ عبد الحي الكتاني في «التراتب الإدارية»؛ حيث ذكر فيه

(١٠ / ١) أن السُّيُوطِي صحح حديث ابن عساكر هذا في «الحاوي»، وهذا خطأ

فاحش، فلم يصححه السُّيُوطِي في الموضوع الذي سبقت الإشارة إليه من «الحاوي»، فإن كان صححه في مكان آخر منه -وهذا بعيد- فهو وهم من السُّيُوطِي نفسه رَحِمَهُ اللهُ، وكم له من مثل ذلك.

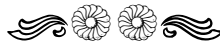
ثم رأيت الحَدِيثَ قد رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٢٤-١٢٥) من طريق الوحاظي، عن يزيد بن زياد الدمشقي به، وقال: «وقال أبي: هذا حديث باطل»..» (١) اهـ.

انتهت

الأوهام والتصويبات التي ذكرها الألباني رَحِمَهُ اللهُ
في المجلد الأول من «السلسلة الضعيفة».

وبليه - إن شاء الله -

الأوهام والتصويبات التي ذكرها الألباني رَحِمَهُ اللهُ
في المجلد الثاني من «السلسلة الضعيفة»



الفهرس

- ٥..... مُقَدِّمَةٌ
- ١٤..... أولاً: تصويب لمُحمَّد زاهد الكُوْثري - عامله الله بما يستحق -
- ١٨..... ثانياً: وَهْمُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الغزالي - عفا الله عنه -
- ٢٠..... ثالثاً: وهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى -
- ٢٣..... رابعاً: تصويب للكوثري - عفا الله عنه -
- خامساً: تصويب لمُحمَّد زاهد الكُوْثري - عفا الله عنه - وفيه بيان تعصبه لمذهبه
 واتباعه للهوى
- ٢٨.....
- ٣٣..... سادساً: تصويب لمُحمَّد زاهد الكُوْثري - عفا الله عنه -
- ٤٠..... سابعاً: من أوهام الكُوْثري - عفا الله عنه - تصحيحه لحديث موضوع في التوسل!
- ٥٣..... ثامناً: وهم الحافظ الشُّيْطوي رحمه الله - وهم الحافظ ابن حجر رحمه الله
- تاسعاً: تصويب لابن حجر الهيثمي رحمه الله - تصويب لمُحمَّد أمين الكردي - عفا الله
 عنه - تصويب لتقي الدين السبكي رحمه الله
- ٦٠.....
- ٦٨..... عاشرًا: تصويب للحافظ الهَيْثَمي رحمه الله - والحافظ الشُّيْطوي رحمه الله
- ٧٢..... الحادي عشر: تصويب للحافظ الشُّيْطوي رحمه الله
- ٧٦..... الثاني عشر: تصويب لعبد الوهاب الشَّعْراني - عفا الله عنه -

- الثالث عشر: تصويب للحافظ السُّيُوطي رحمته الله - والشَّيخ مهدي حسن الشَّاهجهانوري رحمته الله ٧٩
- الرابع عشر: تصويب للإمام ابن حزم رحمته الله والرد على ابن التركماني رحمته الله ٨٤
- الخامس عشر: - وهم الحَاكِم رحمته الله - وهم الذَّهَبِي رحمته الله - وهم السُّيُوطي رحمته الله - وهم المُنْذِرِي رحمته الله ٨٩
- السادس عشر: تصويب للحافظ المُنَاوِي رحمته الله ٩٣
- السابع عشر: وهم الحَاكِم أبي عبد الله رحمته الله - وهم الحافظ الذَّهَبِي رحمته الله ٩٨
- الثامن عشر: تصويب للغزالي - عفا الله عنه - تصويب للحافظ السُّيُوطي رحمته الله ١٠٣
- التاسع عشر: تصويب للحافظ ابن عبد البر رحمته الله - تصويب للشيخ عبد القادر الأرنؤوط رحمته الله: ١٠٩
- العشرون: وهم الشَّيخ العَلَامَة سليمان بن عبد الله حفيد شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب - رحمهما الله - ١١١
- الحادي والعشرون: وهم الإمام البُوصِيرِي رحمته الله ١١٥
- الثاني والعشرون: تصويب للحافظ العِرَاقِي رحمته الله - تصويب للحافظ السُّيُوطي رحمته الله ١١٧
- الثالث والعشرون: تصويب للعجلوني رحمته الله ١٢١
- الرابع والعشرون: وهم الإمام النووي رحمته الله ١٢٣
- الخامس والعشرون: وهم الحَاكِم أبي عبد الله رحمته الله - وهم الحافظ الذَّهَبِي رحمته الله .. ١٢٨
- السادس والعشرون: تصويب للشيخ مُلَّا علي القاري رحمته الله ١٣١

- السابع والعشرون: وهم ابن الجوزي رحمته الله ١٣٦
- الثامن والعشرون: وهم الحافظ ابن حبان رحمته الله: ١٣٩
- التاسع والعشرون: وهم الحافظ الهيثمي رحمته الله: ١٤٧
- الثلاثون: تصويب للحافظ المُنذري رحمته الله ١٥٤
- الحادي والثلاثون: تصويب للحافظ السُّيوطي رحمته الله - تصويب للحافظ
المُناوي رحمته الله ١٦١
- الثاني والثلاثون: تصويب للحاكم رحمته الله - تصويب للحافظ الذهبي رحمته الله ١٦٥
- الثالث والثلاثون: تصويب لمؤلف كتاب «التاج الجامع للأصول» الشيخ منصور
علي ناصف رحمته الله ١٦٩
- الرابع والثلاثون: تصويب للإمام ابن عراق رحمته الله ١٧٨
- الخامس والثلاثون: تصويب للحافظ ابن الجوزي رحمته الله - تصويب للحافظ
السُّيوطي رحمته الله ١٨٠
- السادس والثلاثون: تصويب للحافظ الإمام ابن الصلاح رحمته الله ١٨٦
- السابع والثلاثون: وهم الحافظ الهيثمي رحمته الله - تصويب للحافظ السُّيوطي رحمته الله ١٩٢
- الثامن والثلاثون: المأخذ على كتاب رزين بن معاوية العبدري رحمته الله «تجريد
الصحاح» ١٩٤
- التاسع والثلاثون: تصويب للحافظ المُنذري رحمته الله ١٩٧
- الأربعون: تصويب للشيخ أحمد شاكر - رحمه الله وأسكنه فسيح جناته - ٢٠٠

- الحادي والأربعون: تصويب للهيثمي رحمته الله - تصويب للمعلق على «الأوسط»
 الدكتور محمود الطحان - غفر الله له - ٢٠٣
- الثاني والأربعون: تصويب للإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله ٢٠٦
- الثالث والأربعون: تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله - وهم الحافظ المناوي رحمته الله . ٢١١
- الرابع والأربعون: وهم محقق «مسند أبي يعلى الموصلي» حسين سليم أسد -
 غفر الله له - ٢١٤
- الخامس والأربعون: تصويب للحافظ المناوي رحمته الله - تصويب للحافظ
 البيهقي رحمته الله ٢١٧
- السادس والأربعون: تصويب للحافظ العراقي رحمته الله - تصويب للتاج السبكي رحمته الله
 - تصويب للحافظ ابن حبان رحمته الله ٢٢٠
- السابع والأربعون: تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله ٢٢٣
- الثامن والأربعون: تصويب للإمام الطحاوي رحمته الله ٢٢٧
- التاسع والأربعون: وهم الإمام ابن حبان البستي رحمته الله ٢٣٠
- الخمسون: تصويب للحافظ الهيثمي رحمته الله ٢٣٤
- الحادي والخمسون: وهم الإمام الطبراني رحمته الله ٢٣٧
- الثاني والخمسون: تصويب للإمام النووي رحمته الله - تصويب للمباركفوري رحمته الله ٢٤٠
- الثالث والخمسون: تصويب للحاكم رحمته الله ٢٤٦
- الرابع والخمسون: وهم الحاكم أبي عبد الله رحمته الله - وهم الحافظ الذهبي رحمته الله ٢٤٨
- الخامس والخمسون: تصويب للحافظ السيوطي رحمته الله ٢٥١

- السادس والخمسون: وهم الإمام العجلوني رحمته الله - وهم الدكتور القلعي
 - عفا الله عنه - ٢٥٤
- السابع والخمسون: وهم الحاكم أبي عبد الله رحمته الله - وهم الإمام الزرقاني رحمته الله ٢٥٩
- الثامن والخمسون: تصويب للشيخ العلامة أحمد شاكر رحمته الله - تصويب للإمام
 الزرقاني رحمته الله ٢٦٥
- التاسع والخمسون: تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله - تصويب للحافظ
 الذهبي رحمته الله ٢٦٨
- الستون: تصويب للحافظ المُنذري رحمته الله ٢٧١
- الحادي والستون: تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله ٢٧٧
- الثاني والستون: تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله ٢٧٩
- الثالث والستون: تصويب للإمام شيخ الإسلام البخاري رحمته الله ٢٨١
- الرابع والستون: الرد على ابن المطهر الشيعي ٢٨٦
- الخامس والستون: وهم العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي رحمته الله ... ٢٩٠
- السادس والستون: وهم الشيخ صديق حسن خان رحمته الله ٢٩٣
- السابع والستون: تصويب للإمام الرافعي القزويني رحمته الله ٢٩٦
- الثامن والستون: - وهم الحاكم رحمته الله - وهم الذهبي رحمته الله - وهم المناوي رحمته الله ٣٠٠
- التاسع والستون: وهم الإمام العجلوني رحمته الله ٣٠٣
- السبعون: وهم الإمام العجلوني رحمته الله ٣٠٦
- الحادي والسبعون: وهم الشيخ علي أحمد العزيزي رحمته الله ٣٠٨

- الثاني والسبعون: وهم الحَاكِم أبي عبد الله رحمته الله - وهم الحافظ الذَّهَبِي رحمته الله .. ٣١٢
- الثالث والسبعون: تصويب للحاكم أبي عبد الله رحمته الله - تصويب للحافظ الذَّهَبِي رحمته الله
- تصويب للحافظ المُنْذِرِي رحمته الله ٣١٥
- الرابع والسبعون: وهم الإمام ابن القيم رحمته الله - وهم الحافظ السُّيُوطِي رحمته الله ... ٣١٧
- الخامس والسبعون: وهم الحافظ المُنْذِرِي رحمته الله ٣٢٦
- السادس والسبعون: وهم الحافظ ابن حجر رحمته الله - تصويب للهَيْثَمِي رحمته الله
- تصويب للمنزدي رحمته الله ٣٢٨
- السابع والسبعون: وهم الحافظ السُّيُوطِي رحمته الله - وهم الحافظ المُنَاوِي رحمته الله
- الرد على كتاب «تعاليم الإسلام» لعبد الغني حمادة - عفا الله عنه - ٣٣١
- الثامن والسبعون: وهم الحافظ الهَيْثَمِي رحمته الله ٣٤٤
- التاسع والسبعون: وهم الحافظ الإمام ابن حبان رحمته الله ٣٤٧
- الثمانون: وهم الحافظ الذَّهَبِي رحمته الله ٣٤٩
- الحادي والثمانون: تصويب للحافظ السُّيُوطِي رحمته الله - الرد على الكَوْثَرِي
- عفا الله عنه - ٣٥٢
- الثاني والثمانون: تصويب للمؤرخ ابن طولون رحمته الله - الرد على المدعو محمود
- سعيد المصري - عفا الله عنه - ٣٦١
- الثالث والثمانون: وهم الحافظ المُنْذِرِي رحمته الله - وهم الحافظ الهَيْثَمِي رحمته الله .. ٣٦٧
- الرابع والثمانون: الرد على المودودي - عفا الله عنه - ٣٦٩
- الخامس والثمانون: وهم الحافظ السُّيُوطِي رحمته الله ٣٧٧

- السادس والثمانون: وهم الحَاكِمُ أَبِي عبد الله ﷺ ٣٨٠
- السابع والثمانون: وهم الإمام الفقيه أبي حنيفة النعمان - رَحِمَهُ اللهُ وَأَسْكَنَهُ فِسيح
جَنَاتِهِ - ٣٨٢
- الثامن والثمانون: تصويب للحاكم ﷺ ٣٩٠
- التاسع والثمانون: وهم عبد الحي الكتاني ﷺ ٣٩٣
- الفهرس ٣٩٧



تم الإعداد والتجهيز بمؤسسة منار التوحيد والسنة

٦٦٨٨ ٤٤٠ ٠١١١ (٠٠٢)- ٤٨٨ ٧٧ ٦٠٦ ٠١٠ (٠٠٢)

www.m-tawhed.com

manareltawheed@yahoo.com

www.facebook.com/manareltawheed2014

منار التوحيد والسنة
مؤسسة مؤلفات أهل السنة